

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (2016-2026)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات
الدولية

تخصّص: دراسات إقليمية

إشراف الأستاذ:

إعداد الطلبة:

ونوغي مصطفى

- عبد الرحيم ياسمين

- أقنوش سعاد

لجنة المناقشة:

- الأستاذة : طيوش سفيان، رئيسة

- الأستاذ (ة): ونوغي مصطفى مشرفا ومقررا

- الأستاذ (ة): أ. قصاص يونس مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَدْعَاءُ

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَسْأَلَةِ وَخَيْرَ الدَّعَاءِ، وَخَيْرَ النِّجَاحِ وَخَيْرَ الْعِلْمِ،
وَخَيْرَ الْعَمَلِ وَخَيْرَ الثَّوَابِ، وَخَيْرَ الْحَيَاةِ وَخَيْرَ الْمَمَاتِ، وَتَبَتَّنِي وَثَقُلْ مُوَاظِنِي
وَحَقِّقْ إِيْمَانِي وَارْفَعْ دَرَجَاتِي

اللَّهُمَّ إِذَا أَعْطَيْتَنَا نَجَاحًا فَلَا نَأْخُذْ تَوَاضَعْنَا، وَإِذَا أَعْطَيْتَنَا تَوَاضَعًا فَلَا تَأْخُذْ
اعْتَزَّازَنَا بِأَنْفُسِنَا، وَإِذَا أَسَّأْنَا إِلَى النَّاسِ امْتَحِنَا بِشَجَاعَةِ الْعِذَارِ، وَإِذَا أَسَاءَ إِلَيْنَا
النَّاسُ فَاِمْتَحِنَا بِشَجَاعَةِ الْعَفْوِ

يَا رَبِّ عَلِّمْنَا أَنْ نَحِبَّ النَّاسَ كَمَا نَحِبُّ أَنْفُسَنَا، وَعَلِّمْنَا أَنْ نَحَاسِبَ أَنْفُسَنَا كَمَا
نَحَاسِبُ النَّاسَ وَعَلِّمْنَا أَنْ التَّسَامُحَ هُوَ أَكْبَرُ مَرَاتِبِ الْقُوَّةِ وَأَنْ حُبَّ الْإِنْتِقَامِ هُوَ
أَوَّلُ مَظَاهِرِ الضَّعْفِ وَالظُّلْمِ.

والحمد لله ربّ العالمين

شكر وعرفان

كل الشكر والفضل لله عز وجل

الحمد لله تعالى الذي أعاننا على إكمال هذه المذكرة وإخراجها إلى حيز الوجود.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف الدكتور "مصطفى ونوغي"، الذي كان بمثابة بوصلة علمية أنارت مشوارنا العلمي منذ التحاقنا بالجامعة.

كما نشكر كل من دعمنا وشجّعنا خلال مشوارنا الدراسي بكل أطواره.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخالص لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

ياسمين وسعاد 

إهداء

إلى روح والدي الكريم الذي كان لي عون وسند، إلى الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، والذي يخب عن فكري وخيالي وحتى إن مر وقت على رحيله، راجية من الله أن يتغمده بواسع رحمته مغفرته.

أهدي هذا العمال إلى أغلى الناس وأعز خلق الله إلى أمي ثم أمي ثم أمي الغالية، أتمنى أن يحفظها الله لي ويطيل عمرها وأن يرزقها الصحة والهناء. إلى اخواتي وأخواتي وأزواجهم: كريم، شفيعة وسعيدة وأزواجهم.

إلى ابنة أختي الغالية (إميلي)

إلى كل من شجّعني ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذه المذكرة خاصة زميلتي سعاد أقنوش" وإلى عائلتها الكريمة.

إلى كل الأصدقاء الذين جمعني بهم الحياة الجامعية والصدقة المتبادلة، إلى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني.

بسم الله الرحمن الرحيم.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من أحمل اسمك بكل فخر، يا من أودعتني لله ورحلت وأنت في عزّ شبابك وتركت حرقه في قلوبنا ولم نشبع من حنانك وعطفك وخوفك علينا "أبي" رحمك الله وأسكنك فسيح جنانه، أهديك هذا البحث.

إلى من تفرح بتقدمي ونجاحي "أمي" الغالية أطل الله في عمرك في صحة وهناء وسعادة.

إلى من كانوا سندي وقوتي في هذه الحياة: أخي "ينيس" وأخواتي "ليدية وليزا".

إلى كلّ من شجّعني ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذه المذكرة خاصة زميلتي عبد الرحيم ياسمينه" وإلى عائلتها الكريمة.

إلى كل الأصدقاء الذين جمعني بهم الحياة الجامعية والصدقة المتبادلة، إلى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني.

كـ سعاد.

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: ماهية الإستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمنية مقارنة مفاهيمية

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن والأمن القومي

المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: طبيعة التركيز السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في المنظور الأمني الفرنسي.

المطلب الأول: إستراتيجية المنطقة

المطلب الثاني: منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي لمنطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثاني: الساحل الإفريقي في المنظور الأمني الفرنسي.

المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين فرنسا ودول الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: مرحلة الاستعمار.

المطلب الثاني: مرحلة بعد الاستعمار

المطلب الثالث: مرحلة التعاون.

المبحث الثاني: الترتيبات اتجاه منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: الترتيبات الأمنية الفرنسية.

المطلب الثاني: دعم الإتحاد الأوروبي المبادرات الأوروبية- الدولية في إطار الأمن التعاوني.

المبحث الثالث: آليات التواجد الأمني الفرنسي في منطقة الساحل.

المطلب الأول: المساعدات الإنسانية والتنمية.

المطلب الثاني: محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

الفصل الثالث: التواجد الأمني الفرنسي في الساحل في ظل التنافس الدولي على المنطقة.

المبحث الأول: التواجد الأمريكي في المنطقة AFRICOM.

المطلب الأول: الدور الأمريكي حيال الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: التواجد الروسي والصيني في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: الدور الروسي في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: النفوذ الصيني في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في المنطقة.

المطلب الأول: التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: تداعيات الانسحاب الفرنسي على أمن الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: تطوير الأوضاع في مالي

المطلب الرابع: الساحل الإفريقي عقب الانسحاب الفرنسي.

مقدمة

مقدمة:

يتمركز الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية و بالأخص في الساحل الإفريقي، منذ العصور القديمة الإستعمارية بحيث سيطرت فرنسا على عدة مناطق في القارة الإفريقية، حتى بعد الإستقلال بقيت هذه الدول مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالكيان الفرنسي من أجل مساعدة هذه الدول النهوض بنفسها إلا ان هذه الحجة تبقى مجرد خطايا لتبرير وجودها بإفريقيا.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي ذو اهمية جيوبوليتكية فهي تطل على المحيط الأطلسي حيث تلعب دورا مهما في توازن القوى العظمى، و نرى معظم التدخلات الجنبية بحث عن مناطق النفوذ على رأسهم فرنسا و نجد ايضا الو م أ و روسيا، حيث جعلت منها ممرا برياً و بحرياً مهما خاصة لتجارة السلاح.

إن إقرار فرنسا على بقائها في منطقة الساحل الإفريقي و إرتكازها لمواجهة الدول الكبرى في الجنوب من أجل الحصول على ثرواتها و حماية أسواقها و مصالحها في إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي خاصة و نجد صراعات عديدة حول هذه المنطقة في محط الأنظار للقوى الكبرى(روسيا، الصين).

لقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة عدة تطورات أمنية مما أدى بفرنسا إلى إتخاذ عدة ترتيبات أمنية جديدة في المنطقة، و بناء على ذلك تطرقنا إلى طرح الإشكال التالي:

- إلى أي مدى استطاعت فرنسا تعزيز وجودها في منطقة الساحل الإفريقي؟

من خلال هذه الإشكالية نتفرع عدة تساؤلات:

- فيما تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي؟

- فيما تتمثل الإجراءات الأمنية الفرنسية إزاء منطقة الساحل الإفريقي؟
- لماذا تدخلت الدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي (الو.م.أ و روسيا)؟

فرضيات الدراسة:

- بقدر ما تشابكت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بقدر ما يساهم ذلك في فسخ المجال أمام التنافس الدولي، خدمة لمصالح القوى الكبرى المتنافسة في المنطقة.
- ترتبط فعالية الممارسات والسياسات الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، بمدى استثمار فرنسا على مساعدة دول المنطقة على تغيير أنظمتها السياسية الفاسدة..
- كلما زادت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي أدى بدور فرنسا لوضع استراتيجيات أمنية لبناء نظام أمني إقليمي.

أسباب اختيار الموضوع:

تبلورت دوافع ذاتية وأخرى موضوعية وهذا من خلال ما يلي:

*أسباب ذاتية:

ميول شخصية الباحث في التعرف على التفاعلات التي تحدث على مستوى المتوسطي-الساحلي، بحكم الانتماء لهذه المنطقة وباعتبار ما يحدث في هذه المنطقة قد يشكل خطر على ذلك بما في ذلك الجزائر.

*أسباب موضوعية:

اعتبار منطقة الساحل الإفريقي كم منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لفرنسا كدولة فاعلة في العلاقات الدولية والإقليمية، وكذلك باعتبار المنطقة مستعمرة قديمة لها بالتالي لحماية مصالحها في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في دراسة وتبيين واقع الإستراتيجية الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي بين 2016-2022.

***الأهمية العملية:**

يتضمن موضوع الدراسة إستراتيجية الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي من خلال تبيان مكانة وأهمية هذه الأخيرة باعتبارها حيزا جيوسياسيا من حيث إعادة إحياء نفوذ فرنسا في المنطقة والتصدي للتهديدات الأمنية القادمة من المنطقة نحو أوروبا.

***الأهمية العلمية:**

تتمثل أهمية الموضوع من الناحية العلمية في إثراء البحث العلمي، خاصة في الجانب المتعلق بالإستراتيجية الأمنية وكيفية تعامل فرنسا مع كل التحولات التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي على المستويين الداخلي والخارجي لتكون بذلك مكملة لجهود والدراسات السابقة، التي تناولت هذا الموضوع، من زوايا ورؤى مختلفة، بالتالي المساهمة في إضافة مادة علمية جديدة حول الموضوع.

أهداف الدراسة:

- التعرف أولا على منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر منطقة ذات أهمية بالغة بحيث جعلت منها محل أطماع الدول الكبرى.
- وضع رؤية مستقبلية للإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، انطلاقا من مجموعة من المعطيات والمؤشرات.
- رصد مختلف الترتيبات الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي، والتحديات التي تواجهها.

حدود الدراسة:

قمنا في إطار دراستنا لموضوع "الإستراتيجية الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي" بحصرها في مجال زمني ومكاني محددين:

*الإطار الزمني 2016-2022:

لا يمكن حصر هذه الدراسة في إطار زمني محدد نظرا لطبيعة الإستراتيجية الفرنسية التي تعتبر كدولة استعمارية لمنطقة الساحل الإفريقي ولكن نظرا للتغيرات التي شهدتها المنطقة (الانقلابات العسكرية المتزايدة، اللأمن، اللإستقرار السياسي).

*الإطار المكاني: قرر الباحث تحديد فترة ما بين 2016-2022 لدراسة موضوعية.

تعد منطقة الساحل الإفريقي كمنطقة شاسعة ويصعب التحكم في تحديدها جغرافيا لاعتبارات جيو اقتصادية، إذ يرى كل فاعل هذه المنطقة بشكل مختلف وفقا لاحتياجه واهتماماته وتصورات، وتكشف التغطية الجغرافية للإستراتيجية الفرنسية عن خمس دول تقع في قلب جميع إستراتيجياتها ومبادراتها تقريبا وهي: مالي، النيجر، موريتانيا، بوركينا فاسو والتشاد، والتي تشكل قلب الأزمات والتهديدات الأمنية في المنطقة أو ما يعرف ب"منطقة الساحل الأزمانية".

*الإطار النظري:

-النظرية الواقعية:

معظم السياسات الأمنية للدول تحكمها النظرية الواقعية، في سبيل تحقيق المصالح القومية والحفاظ على البقاء، والمحافظة على توازن القوى الدولية والإقليمية، وهو ما يظهر في الإستراتيجية الأمنية الفرنسية اتجاه المنطقة الساحلية.

-نظرية الأمن الإنساني:

تتطلب الطبيعة المتعددة الأبعاد للتهديدات الناشئة، اعتماد مقاربات جديدة للسلم والأمن، بالإضافة إلى دمج المفاهيم التقليدية وفي هذا السياق، تضطر الفواعل إلى مراجعة

وتكييف إستراتيجياتها من حيث الأمن والحفاظ على الاستقرار، وهو الأمر الذي اعتمدته فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي وذلك باعتمادها على إستراتيجيتها الأمنية.

*الإطار المنهجي:

إن دراسة موضوع للبحث وتحليله استوجب منا توظيف مناهج عديدة وضرورية منها:

-دراسة التاريخية:

بالرغم من أن الفترة المحددة في الدراسة هي المرحلة الراهنة، إلا أن طبيعة الموضوع تتطلب الغوص في المراحل التاريخية السابقة، وذلك بالرجوع إلى جذور السياسة الفرنسية وبداياتها الأولى ومختلف المحطات التاريخية عبر التسلسل الزمني للرؤساء المتعاقبين على الحكم، فلا يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية الراهنة دون معرفة والتطرق لاستعراض مختلف السياسات لرؤساء فرنسا السابقين.

-منهج تحليل المضمون:

تم استخدام هذا المنهج لتحليل الموقف الذي اعتمدته فرنسا من خلال رغبتها في بناء إستراتيجية أمنية في منطقة الساحل الإفريقي من أجل تحقيق مصالحها وتوسيع نفوذها.

-دراسة احصائية:

تم استخدام بيانات الموقع الرسمي للإتحاد الأوروبي commission européenne d'euros pour la région africaine du sahel aide humanitaire البنك الدولي والأمم المتحدة...الخ، لإحصاء بعض المساعدات الإنسانية والتنمية الأوروبية.

-دراسة تحليلية:

الذي يقوم بجمع ودراسة المعطيات ودراستها كما هي في الواقع العملي، والعمل على وصفها وصفا كميا أو كيفيا.

الدراسات السابقة:

- دراسة لخالد عبد العظيم، مرسوم "سياسة فرنسا في إفريقيا، المصالح العلياو التحركات العسكرية دراسة في الفكر الإستراتيجي الفرنسي، الصادر في 2016 حيث تناول أهمية إفريقيا بالنسبة لفرنسا (خاصة إقتصاديا)، و دراسة ترتيباتها الأمنية في المنطقة المتخذة من أجل تحقيق مصالحها تحت شعار مكافحة الإرهاب و الجماعات المتطرفة في المنطقة.
- دراسة Andrew Leboviche، موسوعة تحت عنوان migration and «2018 EU: helthing ambition security poliy in the sahel» حيث تناول نقائص الاتحاد الأوربي حول موضوع إعادة الاستقرار في المنطقة(الساحل الإفريقي) و ذلك من خلال التطرق إلى السياسة الأوروبية في عدة مجالات.

المفاهيم:

-مفهوم الإستراتيجية:

هي فن توظيف إمكانيات الدولة المتاحة من أجل تهيئة بنيتها الداخلية و الخارجية لتحقيق أهدافها بأقل التكاليف هي فن استخدام القوة للوصول إلى الأهداف المرجوة¹.

مفهوم الأمن:

يعني عدم وجود تهديد لا شك في أن جميع تعريفات الأمن تتلخص في بعض التعديل والتغيير في كلمات عبارة "عدم وجود تهديد" وتكمن رؤية ذلك في قائمة من

¹- جمال عبد المالك، السياسة و الإستراتيجية في الحربين العالميتين، بيروت، دار الجبل، 1988، ص20.

التعريفات لعدد من المؤلفين وردت "في كتاب باري بوزان" المنشور عام 1991 "الناس والدول والخوف people. State and fear"، وتشمل عبارات مثل: "التحرير النسبي من الخوف"، و"القدرة على مقاومة العدوان الخارجي"¹.

منطقة الساحل:

هي المنطقة الواقعة ما بين الشمال الصحراوي الإفريقي و مناطق السافانا الجنوبية، فهو يمر من من العديد من دول القارة بدء من السنغال على حدود المحيط الأطلسي وصولا لسودان على حدود البحر الأحمر شرقا².

- مفهوم الدولة الفاشلة:

حسب مايكل إيجيناتييف هي الدولة التي توضع فيها الحكومة المركزية إحتكارها لحق إستخدامها لعنف المشروع في إقليمها، الذي يراه من الوظائف الرئيسية للدولة من خلاله لا يمكن تحقيق وظائف الدولة الأخرى مثل تقديم الخدمات الإجتماعية³.

خطة الدراسة:

عملا على تفكيك عنوان البحث " الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي 2016-2026" وصبه في إطار خطة متكاملة ومتسقة تخدم الموضوع، تطرقنا إلى تناول ثلاثة فصول، فضلا عن مقدمة وخاتمة، وينقسم كل فصل عموما إلى ثلاث مباحث، تتفرع عن كل مبحث غالبا ثلاث مباحث حسب ما تقتضيه الضرورة، لقد خصصنا الفصل الأول "ماهية الإستراتيجية الأمنية ومنطقة الساحل الإفريقي" وتطرقنا في المبحث الأول "الإستراتيجية الأمنية" الذي تفرع إلى مطلبين؛ الأول "مفهوم الإستراتيجية" والثاني " مفهوم

¹- المرجع نفسه، ص 21.

² - <http://mawdoo3.com>

³ - عبد العزيز الزهر، دولة الفاشلة، جامعة الأغواط: 2020/09/19، ص 105.

الأمن والأمن القومي"، وفي المبحث الثاني "منطقة الساحل الإفريقي" التفرع لمطلبين؛ الأول تحت عنوان "المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي" والثاني تحت عنوان "طبيعة التركيبة السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي" وفي المبحث الثالث "الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في المنظور الأمني الفرنسي" الذي تقسم إلى ثلاثة مطالب؛ الأول "إستراتيجية منطقة الساحل الإفريقي" والثاني "منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوسياسية)" والثالث "الموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي".

أما الفصل الثاني "الساحل الإفريقي في المنظور الأمني الفرنسي" تطرقنا في المبحث الأول إلى "العلاقة التاريخية بين فرنسا ودول الساحل" الذي تفرع إلى ثلاث مطالب؛ الأول "مرحلة الاستعمار"، الثاني "مرحلة تصفية الاستعمار"، والثالث "مرحلة التعاون" وفي المبحث الثاني "آليات التواجد الأمني في منطقة الساحل" الذي تفرع لمطلبين؛ الأول "المساعدات الإنسانية والتنمية" والثاني "محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة" وفي المبحث الثالث "الترتيبات الأمنية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي" تفرع لمطلبين؛ الأول "الترتيبات الأمنية الفرنسية: الطرف الأكثر مصلحة الأكثر تحركا" والثاني "دعم الإتحاد الأوروبي المبادرات الأوروبية-الدولية في إطار الأمن التعاوني".

وأخيرا تمحور الفصل الثالث حول "مستقبل التواجد الأمني الفرنسي في الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي في المنطقة" تطرقنا في المبحث الأول إلى التواجد الأمريكي في المنطقة AFRICOM تفرع إلى مطلبين؛ الأول "الدور الأمريكي حيال الساحل الإفريقي" والثاني "الإستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي" وفي المبحث الثاني "التواجد الصيني والروسي في منطقة الساحل الإفريقي" المتفرع إلى مطلبين؛ الأول "النفوذ الصيني في منطقة الساحل" أما الثاني "الدور الروسي في منطقة الساحل الإفريقي" وأخيرا المبحث الثالث تحت عنوان "تبني الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في المنطقة" الذي تفرع بدوره إلى أربعة مطالب أولا "التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي" وثانيا "تداعيات

الانسحاب الفرنسي على أمن الساحل الإفريقي " ثالثا "الموقف الفرنسي من تطورات الأوضاع في التشاد" ورابعا وأخيرا "مستقبل الساحل الإفريقي عقب الانسحاب الفرنسي".

الفصل الأول:

ماهية الإستراتيجية الأمنية في منطقة
السّاحل الإفريقي.

تمهيد الفصل الأول:

عرف مفهومي الإستراتيجية والأمن في حقل العلاقات الدولية عدة تطورات وتغيرات في استخدامهما عبر عدة أحقاب زمنية التي أثبتت إلى أبعاد وأطر جديدة لهاذين المفهومين.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي إحدى أهم المجالات الجيوسياسية في العالم والتي جعلت منها أطماع القوى الكبرى والمتنافسة نظرا لما تتميز به من موقع إستراتيجي مهم، بالإضافة إلى الثروات النفطية والغازية، وما تتوفر به دول الساحل من موارد معدنية.

حيث نتناول في هذا الفصل دراسة مفهوم الإستراتيجية الأمنية والرقعة الجغرافية لمنطقة الساحل وطبيعة التركيبة السكانية في هذه المنطقة.

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمنية مقارنة مفاهيمية المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

يوصف مصطلح الإستراتيجية بأنه مصطلح حديث نسبياً، فيما تعود جذوره التاريخية إلى حقبة زمنية بعيدة، إذ يعود استخدامه إلى الإغريق الذين أعطوا لهذا المصطلح المضمون العسكري، وقد أصبح معروفاً لمدة طويلة من الزمن، تعتبر الإستراتيجية مشتق من الكلمة اليونانية (Staato) بمعنى حيث أو حشد، و من مشتقاتها (Stratego) تعني فن القيادة.

كما تعرف الإستراتيجية على أنها (فن كبار القادة العسكريين أو فن الأشياء العامة) وعرف كلاوز فيتز (Clauswitz)، (1831 - 1870) الإستراتيجية بأنها: (فن استخدام المعركة لتحقيق أهداف الحرب)⁽¹⁾.

ويعرف (Pearce and Hobinsa) على أنها: (خطط مستقبلية طويلة الأجل وشاملة تتعلق بتحقيق التوافق والانسجام بين البيئة التنافسية، وقدرة الإدارة العليا على تحقيق الأهداف).

وعبر (ليد لهارت) عن أول توسيع في مفهوم الإستراتيجية حيث أشار إلى معنى الإستراتيجية لا يتعلق باستخدام المعارك فقط، وقال إن للجانب السياسي تأثيراً على الإستراتيجية إذ أنها تحدد الهدف من الحرب، وبتعبير آخر فقد عرضها بأنها: "طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية"⁽¹⁾.

وبمفهوم القوة فهي تعني "فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة".

¹ - محمد الكوردي، المفهوم العسكري للإستراتيجية والتطور التاريخي، العراق، 2011. على الموقع:

ومن الباحثين العرب يعرفها اللواء حسن مطاوع بأنها (الاستغلال الكامل للقوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية للدولة في السلم والحرب لتحقيق الأهداف التي تضمن سلامتها وأمنها).

وجاءت عدة تعريفات للإستراتيجية فتناول معجم أكسفورد تعريفا للإستراتيجية للإستراتيجية: "هي فن الحرب وبالذات تخطيط حركة القوات العسكرية إلى مواقع مختارة، بهدف تحقيق النصر وهزيمة العدو".

وعرف "ألفريد تشاندلر": (أنها تحديد الأهداف الطويلة المدى والأهداف المحددة للمنظمة وتبني مسارات علمية وتخصيص الموارد الضرورية للوصول للأهداف)..

وبعد منتصف القرن الأخير نقل ذلك المعنى عن العمل الإستراتيجي تدريجيا من ميدان المؤسسة العسكرية إلى ميدان المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية.

كتعريف أخير من خلال التعاريف السابقة نجد أن الإستراتيجية هي فن قيادة العمليات العسكرية من أجل تحقيق أهداف سياسة الدولة⁽¹⁾.

وتوصل عبد القادر محمد فهمي إلى خلاصة عن هذا المصطلح مفاديا: "أن الإستراتيجية كلمة تسري على جميع المواقف والحالات بغض النظر عن النظر عن توصيفها إذا كانت سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية، وقد عرفها بأنها "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط كما يهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صانع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب.

¹- سامر مؤيد، الإستراتيجية من منظور وظيفي إجراني، جامعة كربلاء، العراق، ص18.

نستنتج في الأخير إلى تعريف شامل بهذه الأخيرة "فن قيادة النشاطات في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف خدمة المصلحة الوطنية".

عرف المفكر العسكري الفرنسي "فون مولتكه"، بنقله نوعية في تعريف الإستراتيجية بأنها (إجراء العملية الملائمة للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد لتحقيق الغرض المقصود).

فأوجد الصلة التكتيكية بين الوسائل والغايات وأخرج الإستراتيجية من ميدانها الحربي ليضعها في خدمة القيادة السياسية وبذلك أطلق العنان للإستراتيجية يجعلها توظف وسائل غير حربية لخدمة أغراض واسعة.

وهناك من يرى أن الإستراتيجية قد ترتبط ب "القوة العسكرية": فهي "قيادة الجنود في وقت الاتصال بالعدو" (عند فريدريك موريس). وأنها قيادة مجمع العمليات العسكرية عند (أريمون آرون).

وبوسائل القوة: فهي "فن وتوزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق الهدف السياسي" عند ليدل هارت⁽¹⁾.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن القومي.

لغة: نرى في لسان العرب أن الأمن يعرف مع الخوف يكون ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الحفر، وهو ما أكدته أغلب التعاريف الواردة في اللغة العربية على أن الأمن يعني الاطمئنان من الخوف حيث يقول سبحانه وتعالى: "إذا جعلنا البيت

¹-قاسم حجاج، مدخل إلى الدراسات المستقبلية، محاضرات سنة 2 ماستر علوم سياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص18-19

مثابة للناس وآمنا" - سورة البقرة -، وقد اقترن الأمن وفقا للآية الكريمة بحر من حمل السلاح وسبي الحجيج والزائرين لبيت الله الحرام شوقا وآمنا. (1).

اصطلاحاً: لحفظ أسرار الدولة تقوم بإجراءات أمنية لتأمين على أفرادها و منشأتها و مصالحها في الداخل و الخارج، كما أن الأمن يعني الطمأنينة والحدود والقدرة على مواجهة الأحداث والطوارئ دون اضطراب وأبعد من ذلك يذهب بعض الخبراء في مجال الأمن إلى أنه حالة نفسية وذهنية وعقلية (Security is state of mind)، وتشير هذه التفريقات بشقيها اللغوي والاصطلاحي وحتى الديني إلى أن الأمن والسكينة والاستقرار و مترادفات تستهدف طمأنينة الفرد والجماعة كعنصر جوهري لتحقيق النهضة والاستقرار المجتمعي لدولة ما بشكل عام (2).

هو أنه وضع أحواله يغيب فيها الخطر والتهديد وذلك أنه من أحدث التعاريف التي تأخذ باعتبار المشهد الأمني العالمي كما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف باري بوزان للأمن على أنه "العمل باستمرار على التحرر من التهديد"، (Pursuit of freedom from threat) (3). وفي مجراه النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبل تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، لأن الدول في سعيها للأمن تكون في انسجام مع المجتمع، كما أنهما قد يتعارضان أحياناً فأساساً ولكنه يحتوى أيضاً على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود. الأمن هو البقاء، هذا الاتفاق النسبي حول تعريف سوزان يعتبره المفكر

¹ -الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، عدد 10، ص164.

² -عبير بسيوني رضوان، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، مصر، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص26.

³ - DARIO BATISTELLA ,théories des relations internationales,02eme Edition, France, paris, presse des sciences po,2006,p461.

الفرنسي "داريو باتيستيل" بسيطا لتعريف الواقعي "أرنولدو" والفرز لعام 1952، والذي يرى بأن "الأمن في معناه الموضوعي يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية وفي معنى ذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم عرضة للهجوم، وهو أقدم تعريف للأمن نال إجماعا بين الدارسين ولكن السؤال الجوهرى الذي يشيره تعريف والفرز (1).

هو كيف يمكن تحديد القيم المركزية الدولية (فاعل موضوعيا على أنها معرفة كعرضه للتهديد "ذاتيا")

الثقة الزائدة اتسمت بوجود تمييزا واضح بين الأمن (Sécurité)، كشعور ذاتي و الأمان (Sureté) كواقع موضوعي، و هو ما يجعل كلا المفهومين يتحرران من عملية الدمج التي تراجع على إثرها الأمن كمفهوم يجمع بين الشعور الذاتي والواقع الموضوعين خاص خلال القرن الثاني عشر (2).

بضرورة أن يوكل إلى كيان واضح وقوي يعمل على تحقيقه وحماية حياة الأفراد وممتلكاتهم وثروات المجتمع من التهديد الخارجي، مع نهاية القرن الثامن عشر، أخذ مفهوم الأمن تصورا سالبا باعتباره "هدفا مشتركا للأفراد، الجماعات والدول" وأن تحققه لا يتم إلا بالتكامل بين هذه العناصر الثلاثة وهو يؤكد "فريدريك لينزر" بأن تعريف الدول أو ما يسعى باللاتينية الجمهورية هي مجتمع هدفه المشترك هو الأمن (3).

ووفقا بذلك فإن الدولة ليس، ولا ينبغي أن تكون مرجعية / موضوعا للأمن لأن الموضوع النهائي للأمن يبقى أقل من اعتباره غاية للعناية الضمانة، ولكن الأكيد خلال هذه

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص12.

² - المرجع نفسه، ص14.

¹ - JEAN DELUMEAU, rassurer et protéger : le sentiment de sécurité dans l'occident d'autrefois, France, paris ;fayard, 1989, p13.

الحقبة هو أن الأمن اتجه نحو المؤسس institutionnalisation بالحاقة بالدولة كمؤسسة مجتمعية تستلزم استخدام الوسائل العسكرية والدبلوماسية.

بدأ ظهور الأمن حيث تم تعزيز فكرة أمن الأفراد المواطنين متضمن ومحتوى في الأمن القومي (الوطني). وهو تأكيد للأطروحات الرأسمالية "لمونيتسكيو" "آدم سميت" من قبل، والتي رأت بأن الدولة هي الفاعل الأساسي المكلف بحماية المجتمع من العنف ومن التهديدات الخارجية التي تتجسد غالبا في شكل غزو قد تقوده في المجتمعات، وعليه أكدت بأن حرية الأفراد تابعة لأمن الدولة وأن هذه الأخيرة كي تحمي أمنها لا بد أن توظف جيشا، في النهاية فإن الأمن وباعتباره "جوهر التقاليد الليبرالية أصبح شرطا حيويا لوجود الدولة والأفراد الذين لا يمكنهم أن يكونوا أميين إلا إذا كانت الدولة كذلك⁽¹⁾، وهو تأصيل لفكرة أن أمن الأفراد هو من الدولة باتجاه نحو مؤسسة الأمن بربطه بالدولة كحقيقة نظامية قائمة، و تعتبر هذه الفكرة تأكيدا واستمرارا للمسار الذي خُطت نظرية العقد الاجتماعي التي ترى أنه بموجب العقد "الوهمي" يتنازل الأفراد عن حريتهم للدولة مقابل احتكارها حق استخدام القوة، وبالتالي "الفعل الأمني، وتحويل الأمن إلى مشكل ينبغي على الدولة إيجاد حل لها في إطار هذا العقد وفق المعادلة تنازل عن حرية الأفراد للدولة.

على الرغم من أهمية مكانة "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في حصل العلوم السياسية هذه الحداثة جعلته سيتم المفوض ويستخدم بعشوائية في الكثير من الأحيان بالإضافة إلى حداثة فالأمن لم يتبلور ويتطور لكي يصبح حقلا علميا داخل علة السياسة منفصلا عن العلاقات الدولية، تطبق عليه قواعد النظرية من وضع للفروض وتحديد مناهج البحث الحديثة واختيار أدوات التحقق وقواعد الإثبات والنفي وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن باتجاه المختلفة: الوطني، المحلي، الدولي.

¹ -EMMA ROTCHILD, what is security ?, Deadalus, USA, the MIT press on behalf of american academy of arts and sciences, vol24, N°3, summer, 1995, p61.

نرى الأمن عنصر مهم و أساسيا تتوقف على تحقيقه صيرورة الحياة بالنسبة للفرد مطلبا أساسيا تتوقف على تحقيقه صيرورة حياة الطبيعية وللأمن مصدر أولهما داخلي وثانيها خارجي، الخوف من الحاجة والخوف من عدم الاستقرار، ولقد اختلف علماء السياسة والعلاقات الدولية في تحديد تعريف دقيق للأمن فاتخذ الأمن مفهومها مغايرا حسب الحقيبة الزمنية، وتغيرت خصوصيته حسب حدود ومكان استخدامه، ولكن يتفق أغلب المفكرين والمحللين على أن الأمن "عدم شعور الفرد بأن حياته أو إحدى قيمه مهددة بشكل ما"⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية.

1-تعريفها:

تكون الإستراتيجية الأمنية ومستقبل الدولة، فهي تشكل وصفا علاجية لكل المشاكل والقضايا العالقة المتعلقة بالسياسة العليا والسفلى للدولة الحديثة، إذ تعرف على أنها: «الطريقة التي تهدف إلى تسخير كافة الإمكانيات والقدرات المتاحة لمواجهة وضع أو موقف أو مشكلة أو حالة حفاظا على حالة الأمن، وتطويع تلك القدرات لتلاءم ظروف الواقع وتحقق الأهداف وفق للمبادئ والأسس الواردة في الخطط السياسية، بشكل يحول دون وقوع أي حل أمني أو يعيق احتوائه في سبيل توفير الاستقرار الأمني»⁽²⁾.

2-مقاومات الإستراتيجية الأمنية :

إن مبدأ الإستراتيجية الأمنية هو تحديد الدولة لكل التهديدات سواء الآنية منها أو محتملة الوقوع ودرجة أهميتها، من تحديد قدرات مواجهة هذه التهديدات سواء القدرات

¹-نسمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة لنيل شهادة دكتورا العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص26.

²-ضياء الدين خليل، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، الرياض، دار النشر، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992، ص21-22.

البشرية أو المادية، وعليه إستراتيجيات الأمن الوطني على مجموعة من المقومات وهي كالآتي:

أ-المقوم العقائدي:

منظومة القيم السائدة في المجتمع بالمقابل درجة قبولها من مختلف فئات الأخير، ودرجة تمثيلها في بقية المقومات الأخرى، وفي هذا السياق إشارة للعقيدة الأمنية والتي تعني : «مجموع الآراء، الاعتقادات والمبادئ التي في مجملها تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، تتبناها الأخيرة عندما يتعلق الأمر في مواجهة مجموعة من التحديات والقضايا التي تشكل خطرا على أمنها، هذه العقيدة من شأنها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، عبارة عن أداة تقوم الدولة من خلالها بتعريف التهديدات والتحديات والمخاطر التي تواجهها حيث تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة التهديدات الأمنية».

العقيدة الأمنية ذو صلة بإستراتيجية الأمن الوطني، من حيث توجه الغرض الأعلى للدفاع والسياسات الأمنية تحدد المبادئ العامة والمهام الأساسية للقوات المسلحة، المجمعات الاستخباراتية والدبلوماسية، والتي تسعى لتحقيق الأهداف الوطنية.

ب-المقوم السياسي:

نقصد به شكل الحكم ومؤسساته، مدى قدرته على تحديد الأهداف والمصالح الوطنية بدقة ومن ثم وضع سياسات واستراتيجيات بتحديد الخيارات المتاحة لتحقيق تلك المصالح وحمايتها. وتهتم والركيزة السياسية للإستراتيجية الأمنية على السلوك الخارجي للدولة، وعلى نطاق واسع من خلال تحليل السياسة الخارجية لها في إطار تعاملها مع محيطها الخارجي لحماية مصالحها⁽¹⁾.

¹ - ضياء الدين خليل، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، المرجع السابق، ص23.

ج-المقوم الاقتصادي:

الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة نقصد بها قاعدة الدولة إضافة لدرجة التقدم وأسس النظام الاقتصادي التي تقوم عليه، وتحاول الدولة في هذا الإطار جاهدة لتوفير بيئة مناسبة لهذا المقوم سواءً بجلب الاستثمارات الأجنبية أو إيجاد قاعدة اقتصادية قوية.

د - المقوم الجيوبوليتيكي:

المقصود منه العامل الجغرافي للدولة من موقع، مساحة، توزيع السمان، وأقاليم إضافة لوضع الدولة بين دول الجوار.

هـ - مقومات القوة:

بالإضافة إلى المقومات السابقة تأتي القوات العسكرية في المقام الأول، يمكن القول أن مجموع هذه المقومات متداخلة فيما بينهما يؤثر بعضها على الآخر بالتالي تشكل كلا لا يتجزأ وإذا اختل واحد فإن ذلك سيشكل ثغرة من ان تهدد الأمن الوطني للدولة هذا من جهة، وفي نفس الوقت مجموع هذه المقومات يحدد لنا سياسات وإستراتيجيات الأمن الوطني.

فالإستراتيجية الأمنية الفعالة هي التي تسعى في النهاية إلى المحافظة على البلاد انطلاقاً من تحديد مصالحه وقضايا وحماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية والتماشي مع متغيرات البيئة الأمنية⁽¹⁾.

يستوجب صياغة الإستراتيجية الأمنية بالضرورة مراعاة قضايا الأمن الوطني، فلكل دولة وضعها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والجيوبوليتيكي الخاص بها، تبعا لذلك لكل

¹ - صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظلّ تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 05، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2012، ص 290.

بلد مسائله الأمنية يواجه أخطار وتهديدات لا يواجهها بلد آخر وذلك راجع لاختلاف الأوضاع والظروف.

3- سمات الإستراتيجية الأمنية :

- تعتمد بالدرجة الأولى على التخطيط الأمني، لماذا؟ لدراسة حجم الظاهرة أو الموقف أو المشكلة إضافة إلى التعرف على حجم وأبعاد كافة إمكانيات وقدرات الدولة المتاحة.
- تتميز الإستراتيجية الأمنية بالواقعية من حيث تعاملها مع الموقف الأمني من حيث تجنيد الوسائل القادرة على المواجهة وتحقيق الأهداف.
- تستهدف من حيث طبيعتها إلى احتواء الموقف أو المشكلة ومحاولة القضاء عليها دون احتمالية الوقوع فيها.
- تتسم الإستراتيجية الأمنية بالحركية الناتجة عن محاولة التصدي ومواجهة موقف أو مشكلة واقعية.
- درجة نجاح الإستراتيجية الأمنية من خلال عنصر المبادرة في سبيل احتواء مصدر الخلل الأمني خصوصا من قبل أولئك الذين يريدون زعزعة الاستقرار، كما تتسم الإستراتيجية الأمنية بمدى سريتها بشكل يضمن نجاحها.

4- خصائص الإستراتيجية الأمنية:

- هناك مجموعة من الخصائص الناتجة عن اتصال الإستراتيجية الأمنية بظروف البيئة الأمنية ويمكن إجمالها كالاتي:
- تتميز الإستراتيجية الأمنية برجوعها الدائم والمستمر لدروس الماضي سعيا منيا للاستفادة مما سبق ومواجهة أي خلل أو موقف أمني حاليا وتحقيق أهداف مستقبلية.

- تتصف بالمرونة لضرورة التكيف مع الواقع الذي يتميز بشدة التغير، وبالتالي على الإستراتيجية الأمنية تبني حلولاً وبدائل تحسباً لظروف الواقع الأمني.

- قابلية الإستراتيجية بالتأثير والتأثر بكافة ظروف وواقع البيئة الأمنية، أي قدرتها على التأثير والتأثر عمى حد سواء.

- ضرورة اعتمادها على كافة قطاعات الدولة سواء الأمنية منيا وغير الأمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية، دبلوماسية، إعلامية... إلخ، هذا لنجاحها وفعاليتها لتحقيق الأهداف المرجوة...

- قدرة الإستراتيجية الأمنية على احتواء المشكلة الأمنية، بشكل حتى وإن لم يتم فيه القضاء عليها تماماً، فإنها يمكن على الأقل منع تفاقمها وإحداث آثار سلبية على أمن الدولة⁽¹⁾.

5- أنواع الإستراتيجيات الأمنية :

يعتبر الأمن القومي بذاته و المحافظة عليه يعتبر من الأهداف التي تسعى الدولة تحقيقها باستخدام كافة إمكانياتها بجوانبها المختلفة، لتصبح مسألة الأمن الحجر الأساس لتقدم واستقرار أية دولة لذا تزداد أهميته يوماً بعد يوم، في ضوء ذلك تسعى الدولة جاهدة بالرجوع إلى مواردها وقيمها الأساسية لمواجهة كل من التهديدات الداخلية والخارجية القائمة أو المحتملة الوقوع، عن طريق بناء سياستها واستراتيجياتها الأمنية الخاصة بها، هذه الأخيرة التي تتغير من دولة لأخرى لكن الأمر لا ينفي تشاركها في نفس الأهداف والغايات الأمنية،

¹ - بن معيض، سمير فيصل، إستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص ص 165-167.

ما يستلزم ضرورة التعاون والتنسيق في بعض الأحيان ومنه الأمر راجع بالأساس إلى المصالح التي تسعى الدول تحقيقها وتأمينها⁽¹⁾.

يحمل الأمن في طياته تحديات داخلية و خارجية في نفس الوقت بجانب صانع القرار الذي يشكل ويرسم أهم القرارات فيما يتعلق بذلك ،تصبح المعادلة أن كلاهما أداة الربط بين السياسة الداخلية والخارجية، فالعلاقة وثيقة بين الأخيرة ومسألة الأمن، وانطلاقا من العلاقة بين سياسة الدولة وضمان أمنها على الصعيدين الداخلي والخارجي إضافة إلى ضمان تحقيق الأمن باعتبارها هدفا أساسيا لصانع القرار، نستنتج أن سياسة صانع القرار يتفرع نوعين، إستراتيجية داخلية وإستراتيجية خارجية، وهما نوعا الإستراتيجية الأمنية:

أ- إستراتيجية الأمن الداخلي:

العديد من الحالات ما أثرت قوة الأمن الداخلي في مواقف وانتصارات وهزائم بعض الدول عند دخولها صراعات ونزاعات، فالكثير منها دخلت صراعات خارج حدودها بمعادلة خاسرة حيث سقطت من الداخل قبل سقوطها خارجيا، كما في العديد من الحالات دخلت معارك وخسرت خارجها لكنها لم تسقط من الداخل، لهذا السبب ترى حكومات الدول أن أبرز اهتماماتها هو تحقيق الأمن الداخلي في بيئتها الوطنية⁽²⁾.

المقصود من الأمن الداخلي اختواء وسيطرة الدولة لكل العناصر المسببة لغياب الأمن من مكافحة حركات التمرد ومحاولات الانفصال، العصيان ومحاولات هدم النسيج أو البناء الداخلي للمجتمع ،أعمال التخريب...الخ، ودور الدولة هنا يكون في مدى سيطرتها على التهديدات الداخلية التي تواجهها من سياسية، اقتصادية، اجتماعية...الخ التي تؤدي

¹ - تامر كامل الخزرجي، العلاقات الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط1، دار النشر، دار المجد لاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 327-329.

² - تامر كامل الخزرجي، العلاقات الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، المرجع السابق، ص 330.

بطبيعة الأمر إلى زعزعة الاستقرار السياسي والبناء الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للدولة، الأمر الذي يستدعي من صناع القرار إلى "الوعي الدقيق لحقيقة الموقف إضافة إلى التنبؤ في وقت مبكر النزوع لمعالجة المشكلة في إطار رسم سياسة أمنية تتفرع منها إستراتيجيات الأمن الداخلي والتي تهدف إلى:

- استقرار واستمرارية النظام السياسي، من خلال احتواء التهديدات سواء العسكرية أو غيرها على المجتمع، الاقتصاد الوطني وعملية التنمية.

- تحقق الأمن الداخلي المستقر ومتانة الوضع الداخلي للبلاد بمدى فعالية إستراتيجية الأمن الداخلي، الأمر الذي يتيح لصناع القرار القدرة على التحكم داخليا، إقليميا ودوليا ومنه نستنتج أن الأمن الداخلي والخارجي يتفاعلان بصفة مستمرة.

ب- إستراتيجية الأمن الخارجي:

من المصمّمات التي جرى تداولها عند دراسة وبحث قضية الأمن القومي هو اعتبار أمن الدولة كلا يجمع بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، الأخير يعني تحقيق السياسة الخارجية وقدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية باحتوائها كمحاولات العدوان الخارجي بكافة أشكاله. لذلك، يعتبر الأمن الخارجي بمثابة مرآة أو واجهة الأمن الوطني ويمثل " ذراع الدولة الممتد إقليميا ودوليا، يكون الهدف منه حماية الأهداف والمصالح الوطنية المتمثلة أساسا في حماية حدود الدولة، أراضيها، شعوبها وثرواتها ضد أي عدوان سواء مباشر أو غير مباشر".

فالأمن الإقليمي يعد جزءا من إستراتيجية الأمن الخارجي يعكس ظاهرة أن غالبية الدول ترتبط بمنطقة أو مناطق أمن. فما المقصود بمناطق الأمن لدولة ما؟.

"هي تلك المناطق أو الرقعة الجغرافية التي لها تأثير مباشر على سلامة أراضيها واستقرارها، من حيث ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياساتها الإستراتيجية" حيث تتحدد منطقة الأمن في ثلاث معايير:

الموقع الجغرافي للدولة / المعيار السياسي أو الإيديولوجي للدولة / معيار قوة الدولة بمختلف أشكالها.

أن استقرار مناطق الأمن لدولة لم يعد بمثابة ضمان أمنيا الإقليمي ما ينعكس على أمنها الخارجي والداخلي بالتالي لأمنيا الوطني. فتحقيق الدولة المستمر لمصالحها وحمايتها يجعلها دوما في حالة مستمرة نحو إنتاج نيئة خارجية ملائمة ومناسبة تأخذ في الاعتبار الوسائل والإمكانيات المتاحة، فالملاحظ أن بعض الدول تعتمد في إستراتيجية أمنيا الخارجي أسلوب الحوار والإقناع في حين تلجأ بعضها إلى أساليب التدخل المباشر وغير المباشر.

الأمن الخارجي له ميزات هامة نجد فيها ما يعد بمثابة ضمان والنسبية تبعا لإجراءات الدولة الأمنية المتغيرة هي الأخرى، بسبب تغير المصالح الوطنية وفقا لسلم أولويات الدولة، كما أن هناك حقيقة لا يمكن إخفاؤها وهي مدى الترابط بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، حقيقة تمثل حلقة الوصل عند صانع القرار وأهداف السياسة الخارجية.

يجب الإشارة إليه، أنه وفي سياق صياغة أي دولة إستراتيجيتها على المستوى الخارجي يجب بالضرورة بناء مجموعة من "الحسابات الإستراتيجية" تتناولها قدراتها الذاتية وظروفها البيئية الداخلية والإقليمية وكذا قدرات الأطراف الفاعلة، كمفتاح لنجاح إستراتيجيتها الأمنية، ومواجهة التهديدات الواقعة أو المحتملة وتحقيق مصلحة الأمن⁽¹⁾.

¹ - عبد المنعم محمد عدلي، القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية، دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل، ط1، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص ص 38-40.

المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: طبيعة التركيبة السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي.

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تشير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمركز الدراسات والبحوث عبر العالم، على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، حيث كانت هامشة استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا، سبب هذا التحول في التفكير العملي والعلمي حول المنطقة لا يعود للشروحات الجديدة: التي أفرزتها العولمة ولا لأي تحولات سياسية نوعية وجديدة وقعت في المنطقة ولكن لحسابات أساسية مرتبطة بتطلعات خاصة بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار الجيوسياسي.

تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بكثافة سكانية جد منخفضة يقابلها في ذلك وجود تنوع كبير في الاتجاهات الدينية والعرقية، وتضم منطقة الساحل الإفريقي أكبر شساعة في القارة الإفريقية، حيث تحتل السودان الصدارة بمساحة تبلغ 2.5 مليون كلم، وتشاد 1.284 كلم، فيما تحتل المرتبة الخامسة بعد الكونغو وليبيا والنيجر 1.26 مليون كلم، وتحتل المرتبة السادسة في القارة السمراء تليها كل من مالي وموريتانيا.

وتتشترك أربعة دول في الخصائص الديمغرافية وهي كثافة سكان ضعيفة جدا بجميع المناطق الشمالية كما أنها تكون مرتفعة جدا بالعواصم السياسية، يعني في الجزء الجنوبي- الغربي ففي موريتانيا الهيكل الحضري مرتفع بصورة هائلة حيث يقطن ربع السكان في العاصمة، أما المناطق الأخرى فتمتيز بكثافة سكانية منخفضة جدا، أما السودان فنتوزع فيها الكثافة السكانية بنسبة متوسطة إلى مرتفعة بالجنوب لوجود العاصمة "الخرطوم" بالإضافة إلى ذلك هناك عنصر أساسي يجب التطرق إليه وهو التنوع الإثني الذي تتميز به منطقة الساحل الإفريقي حيث تضم المنطقة نوعين من الأجناس (الأسود والأبيض) حيث يتواجد الأسود بالجزء الجنوبي والأبيض في الجانب الشمالي للساحل.

وفي موريتانيا مثل العنصر "المور" ثلث السكان وهم العرب الفاتحون الذين استوطنوا شمال إفريقيا، وعنصر "الأرتان" وهم الزوج المنحدرون من سلالة العبيد ويتمركزون في الشريط الساحلي لنهر "السنغال" أما في مالي نظرا لتعدد الإثنيات يمكن التمييز بين 5 قبائل:

- قبيلة الماندينغا: تضم البامبرا، السوننكي، البروز.
- قبيلة البلزار وتضم البال، تكوبر.
- قبيلة ألفولت "تضم بوبو، سينوفر، المانويكا.
- قبيلة الصحراء وتضم المرور الطورق، والعرب.
- قبيلة السونغاوي.

والنيجر تتوسط منطقة الساحل وحيث نجد إثنية "الهاوسا" في المناطق الوسطى والشرقية من البلاد، ثم تليه عنصر "الجير ماسونغي" في حين نجد عنصر "طوارق الشمال" ويمثلون نسبة 10 وتضم كذلك إثنيات أخرى، العرب، التوبو، الفولا وغيرها.

بالإضافة إلى هذا التنوع الإثني بمنطقة الساحل الإفريقي، نجد كذلك التعدد الديني بين المسلمين والمسيح، أصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية، وكذا التعدد اللغوي⁽¹⁾.

وبوجود هاته التركيبة البشرية المتنوعة والتعدد الإثني في منطقة الساحل، نشأت مختلف الصراعات والنزاعات القبلية والعرفية، وتمثلت في أزمات الجماعات الإثنية ومعضلة التنمية المحلية، هما خلق مشكل عدم التجانس الاجتماعي، مما زاد من ضعف العدالة الاجتماعية التي تنتج عنها الخلافات والنزاعات الداخلية داخل إقليم هاته الدول، حيث تشهد كذلك دول المنطقة غياب الإدارة السياسية للحكومات، مع انتشار الفساد السياسي وهشاشة الأنظمة الأمنية والبنى المؤسساتية.⁽²⁾

¹-سفيان منصوري، مرجع سابق، ص55.

²-محمّد برقوق، منطقة الأمنية في ساحل الأزمت، معهد الدراسات الإستراتيجية، جامعة الجزائر، 2010. على الموقع:

<http://www.politics-dz.com/threds/>

المطلب الثاني: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.

هناك خلاف في تحديد الواقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال، موريتانيا والمحيط الأطلسي من الغرب، والبحر الأحمر من الشرق والتشاد من الجنوب أما قلب الساحل، فإنه يشمل الشمال والشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر، والبعض الآخر يعتبرها، المنطقة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي، إلى البحر الأحمر لمسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة مئات وألف كلم وبلغ مساحته أكبر من ثلاثة ملايين كلم²، يحدها شمالا الصحراء الكبرى وجنوبا منطقة السافانا، وهي تضم السنغال، وموريتانيا، مالي وبوركينا فاسو، النيجر، التشاد، السودان واريتريا.⁽¹⁾

إن دول الساحل والصحراء تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مروراً بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولاً إلى السودان والبحر الأحمر وتتميز بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة⁽²⁾.

ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة أطلقها الفلاحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية، وبالرغم من بساطة التضاريس الجغرافية لمنطقة الساحل الإفريقي، وإذ يغلب عليها الطابع الصحراوي مع وجود بعض الكتل الجبلية المترامية إلا أن هذه البساطة أخفت وراءها تعقيدات يصعب إدراكها أو السيطرة على التعقيدات يمكن القول أنها من بين أهم مسبباتها

¹-سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة المقارنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص50.

²-مشمسة بوشناق، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل: إستراتيجية من أجل الساحل: الرهانات والقيود، "الملتقى الدولي" حول : التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، قسم علوم سياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

العنصر البشري الذي اشتغل هذه البساطة الجغرافية ليجعل من المنطقة إحدى يجعل من المنطقة إحدى مناطق العالم توترا و لا يقل أهميته عن منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾.

فإن منطقة الساحل هي الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب إفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ويمتد إقليم الساحل من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر بالتالي السودان، التشاد، النيجر، موريتانيا، مالي، السنغال وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا وجزر الرأس الأخضر، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغربي المطل على المتوسط و"الساحل" منطقة تقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون جسرا رابطا بين الحضارتين الإفريقية والعربية، ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، فصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات وأصبحت المنطقة ساحة حروب ونزاعات لا تنتهي.

وبهذا الموقع يتضح فإن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر من هنا يفسر الاهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة⁽²⁾.

وتشكل دول الساحل والصحراء الممتدة بين سياسة من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولا إلى السودان والبحر الأحمر، رهانا دوليا لامتلاكها مخزونا مهما من مصادر الطاقة واليورانيوم ومعادن ثمينة وسوقا استهلاكية قابلة

¹ -مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة الجزائر، 2015.

² -عصام عبد الشافي، "معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، القاهرة، 2014.

للنمو والتنافس بين القوى الكبرى وتداخل مصالحها تجعل من استقرار هذه المنطقة هدفا استراتيجيا مشتركا (1).



المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في المنظور الأمني الفرنسي.

المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية المنطقة

الساحل الإفريقي مصطلح عربي الأصل وهي تقليدها الثاني، أو كافة الجنوبية للصحراء le rwaye ou la bordure méribionale يمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، فاصل بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، حتى إثيوبيا شرجا، غير أن شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الجدل حول ماهية الدول المكونة لهذه المنطقة.

¹ -مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، المرجع السابق.

سياسيا وبالعودة إلى مجموعة الدول التي ضمتها ما بين الدول لمكافحة الجفاف "CiLss" والتي تم إنشاؤها سنة 1971، فالساحل الإفريقي يضم الدول الآتية: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، ثم أضيف كل من الرأس الأخضر cap vert غينيا بيساو، ونظرا لزحف الرمال كان من الضروري أن تضاف كل من السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا وهناك من يعرف الساحل الإفريقي على أنه حزام الفقر الأسود الذي يشمل النيجر، بوركينا فاسو، تشاد، مالي وموريتانيا.

وإذا استندنا إلى معيار المشاكل والأزمات الإثنية Crise Ethniques الكائنة به فهو: قوس الأزمات L'arc Des rises الذي يقع كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا.

وبالنسبة لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل، الإفريقي، فإن منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينا فاسو، النيجر إلى غاية شمال التشاد في الشرق. أما قلب منطقة الساحل فنشير إلى كل من موريتانيا، مالي، النيجر باعتبارها الدولة الثلاثة الساحلية الرئيسية إلى جانب بوركينا فاسو، والتشاد⁽¹⁾.

ويعرف الساحل الإفريقي بأنه الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء السوداء أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي، وبلاد السودان، فهو معبر تاريخي تقليدي بين منطقة غرب إفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ومن أسمائه المشهورة بلاد السيبة، يمتد الساحل من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي وبوركينا فاسو والنيجر والتشاد والسودان، ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على المتوسط نجد الموقع

¹ - سفيان منصوري، مرجع سابق، ص 97.

يتضح أن منطقة الساحل الإفريقي منطقة الساحل الإفريقي منطقة محورية يتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولاً إلى البحر الأحمر، ومن هنا .. الاهتمام الفرنسي بالمنطقة.

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزوناً هاماً من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج اليورانيوم بنسبة 87 من الإنتاج العالمي وتغطي 12 من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما تشير الدراسات إلى أن باطن الساحل "تشاد، موريتانيا، النيجر" يمثل ثروة بترولية هامة.

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية، فإن منطقة الساحل الإفريقي منطقة لعبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجيريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مروراً بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزويد بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009⁽¹⁾.

¹ - سفيان منصوري، مرجع سابق، ص 98.

المطلب الثاني: منطقة الساحل الأفريقي:

الجيوسياسية التي تشير اهتمام الفواعل والقوى الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم وازداد الاهتمام بالمنطقة "أمنيا" بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، الأمر الذي يدفعنا لضرورة توظيف أهم المقاربات الأمنية نظريا، ومحاول إسقاطها على واقع المنطقة، بدءا بأهمية الموقع الجيوسياسي، مروراً على متغير مركزي يعتبر إطارا جامعيا لمختلف التهديدات والإنكشافات الأمنية فيما مثلا في نموذج الدول الفاشلة الذي تتطبع به أغلب دول المنطقة باحتلالها مراحل متقدمة في تقارير الهيئات الدولية المهمة بالمسألة، وعلى رأسها "صندوق السلام وصول إلى موقع منطقة الساحل من مقاربة مركب الأمن كنموذج لفوضوية مصغرة.

المطلب الثالث: الواقع المالي لمنطقة الساحل الأفريقي

هشاشة البناء الإقتصادي في دول الساحل الإفريقي جعلها بيئة مناسبة لبروز عدة تهديدات بحيث تشير مؤشرات التنمية في هذه الدول نمو حسب تطوير التنمية البشرية، كما أنها تتميز بارتفاع مؤشرات الفقر فيها و بالمقابل تتمتع دول الساحل افريقي في موقع جيو إقتصادي هام¹، نظرا لما تملكه من موارد طقوية، كالنفط و الغاز إضافة إلى الثروة المائية في بعض الدول و برغم من ذلك تشترك دول الساحل الإفريقي من الناحية الإقتصادية بوجود إقتصاديات متهورة و ضعيفة و ذلك بسبب:

- هشاشة البنية التحتية التعليمية .
- عدم إستقرار الموارد الزراعية .
- إنتشار الفقر و البطالة المتزايدة مما يؤدي إلى ظهور عدة أزمات .
- تسيير الغير عقلاني لثروات و العوائد من الموارد الأولية.

¹- منير ديدين، التنافس الدولي في السياسة العلمية: دراسة في منطقة الساحل الإفريقي، المركز الديمقراطي العربي لدراسة إستراتيجية و السياسية و الإقتصادية، 2020، ص 106.

خلاصة الفصل الأول:

- من خلال معظم التعاريف الإستراتيجية و اختلافها المتباينة بين الماضي و الحاضر، التي إرتبطت في بدايتها بالمجال العسكري، ثم إنتقلت بعد ذلك لتشمل مختلف المجالات الأخرى، كل ذلك يؤكد بأن مفهوم الإستراتيجية مر بعده مراحل على مدى التاريخ.
- و فيما يخص مفهوم الأمن فقد مر بعدة منعطفات و تطورات في حقل العلاقات الدولية، بحيث أصبح مفهوم المن يعيش توسعا و لم يعد يرتبط فقط بالقوى العسكرية و إنما شمل مجالات أخرى (التكنولوجيا، التعليم، و الإقتصاد).
- تعتبر منطقة الساحل الإفريقي ذات أهمية إستراتيجية بإعتبارها مستعمرة قديمة لها.

الفصل الثاني:

السّاحل الإفريقي في المنظور الأمني الفرنسي

تمهيد الفصل الثاني:

لقد أولت فرنسا عناية فائقة لمسألة استرجاع نفوذها في منطقة السّاحل الإفريقي، نظراً لوعيتها لأهمية وجودها في هذه المنطقة الإستراتيجية التي لها أهمية في السياسة الدولية الحالية، كونها تقع في مكان يعد من أغنى مناطق العالم من حيث الموارد الطّبيعية، بما في ذلك الموارد المالية والثروات المعدنية (النّفط والذهب واليورانيوم)، ونظام إيكولوجي متنوع، ومع ذلك تعتبر المسائل المتعلقة بغياب الأمن الاقتصادي، والدّولة الفاشلة لشعوب هذه المنطقة، من ضمن المقاربات الأكثر استعمالاً لتحديد المنطقة.

في هذا السياق يمكن القول أنّ الحضور الفرنسي في هذه المنطقة هو المحاولة لتحقيق عدّة أهدافها أولهما السّيطرة على هذه المنطقة، ثانياً البحث عن وضعية اقتصادية مهيمنة في إطار العلاقات المركزية المحيط.

المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين فرنسا ودول الساحل.

يعتبر تاريخ العلاقات الفرنسية الإفريقية حافلاً بالمراحل، إذ يبدأ بمرحلة الاستعمار، مروراً بمرحلة تصفية الاستعمار، حتى يصل إلى مرحلة التعاون.

المطلب الأول: مرحلة الاستعمار "La colonisation":

يدخل الاستعمار الفرنسي لإفريقيا في إطار تقسيم القارة السمراء إلى عدّة مناطق سياسية بين القوى الأوروبية في نهاية القرن الـ19 إثر مؤتمر برلين (1884-1885)، لكن ترجع بوادر الاستعمار الفرنسي في إفريقيا قبل مؤتمر "برلين" بحوالي قرن إثر اتفاقية "قارساي" (1783) باحتلال السنغال⁽¹⁾.

يليه استعمار الأنهار الجنوبية (غينيا حالياً) سنة (1859)، وسواحل الغابون في (1862)، التي اعتبرت كمراحل أساسية للتغلغل الفرنسي في إفريقيا الغربية وما بين (1880-1895)، تمّ إنشاء السودان الفرنسي (مالي حالياً) والتي أدمجت فيها بعد ضم "إفريقيا الغربية الفرنسية" إلى جانب كلّ من: موريتانيا، السنغال، ساحل العاج، بوركينا فاسو، النيجر والبنين، التي أسست في (1904)، بعدها تمّ تأسيس "إفريقيا الإستوائية الفرنسية" سنة (1910) والتي ضمت كلّ من الغابون، كونغو برازافيل، إفريقيا الوسطى وتشاد، أما من الناحية الشرقية فاستطاعت أن تدمج منطقة جيبوتي الواقعة في خليج تاجوا في القرن الإفريقي إلى مستعمراتها الإفريقية في 22 جويلية (1989) والتي عرفت باسم "الساحل الصومالي الفرنسي"⁽²⁾.

¹ -Yves Jean Saint-Martin, **Le Sénégal sous le second empire**, (Paris: Les éditions Karthala, 1989), p.94.

² -Jules Duval, " **Les Colonies et la Politique coloniale de la France** ", France : Arthus Bertrand, (1864). Disponible sur : <http://www.manioc.org/patrimoine/FRA11039>.

المطلب الثاني: مرحلة بعد الاستعمار

جرت عملية تصفية الاستعمار "Processus de décolonisation" ما بين الحربين العالميتين لكنها برزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، تحت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، كما تميّزت هذه العملية بنوع من التعدد والتعقيد "Multitude et Complexe" ولها تسلسل زمني وجغرافي محدّد، أما بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي كانت العملية تدريجية ومنظمة بقانون "ديفر" "Defferre" (1956)⁽¹⁾، الذي أقرته حكومة "غي موليه" والذي يعطي استقلالية واسعة للأراضي الإفريقية والتي يمكن لها أن تؤسس جمعية محلية "Assemblée Locale" هذه الأخيرة تعين بنفسها مجلس الحكومة وبما في ذلك نائب الرئيس الذي يتوجب عليه أن يكون إفريقي، بعد فشل سياسات الاتحاد الفرنسي التي نص عليها الدستور الفرنسي لسنة (1946) والذي أنشأت من خلاله الجمهورية الرابعة وبعد عودة "شارل ديغول" إلى السلطة قام بإنشاء "الجماعة الفرنسية" "Communauté Française"، حيث تنادي المستعمرات الإفريقية للاندماج فيه وتمهيد الطرق للاستقلال. كما شهدت سنة (1960) استقلال (14) دولة إفريقية من بينها دول الساحل الإفريقي والتي كانت عابرة عن مستعمرات فرنسية⁽²⁾.

المطاب الثالث: مرحلة التعاون "La coopération"

لم تكن مرحلة تصفية الاستعمار آخر مرحلة عرفها تاريخ العلاقات الفرنسية-الإفريقية إذ طوّرت فرنسا علاقات جديدة مع مستعمراتها السابقة، هذه العلاقات مبنية على التعاون

¹ - Association pollens, " La politique française en Afrique Faut-t-il lâcher l'Afrique ? ", Op.Cit.

² - " 50 ans d'indépendances en Afrique subsaharienne: Regards croisés ", Article disponible sur: <http://www.ritimo.org/article654.html> .

العسكري عن طريق المساعدات التقنية (AMT) وبرنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السّلام (RECAMP) وبرنامج (EURORECAMP) والتعاون في المجال الثقافي (عن طريق الفرونكوفونية (Francophonie) ومن بين كلّ الاتّفاقيات التي عقدت بين فرنسا ودول السّاحل الإفريقي تبقى المعاهدات والبروتوكولات المتعلّقة بالتعاون في المجال الأمني العسكري الأقدم. فمنذ عملية تصفية الاستعمار في إفريقيا احتفظت فرنسا بوجودها العسكري في مستعمراتها الإفريقية السابقة بإنشاء فناء خلفي "Prés-Carré" عن طريق عقد اتفاقيات تمكنها من البقاء كشريك مميّز في المنطقة⁽¹⁾.

المبحث الثالث: آليات التواجد الأمني الفرنسي في منطقة السّاحل.

يمثّل السّاحل الإفريقي اختبارًا حقيقيًا للمقاربة الشّاملة والمتكاملة للاتّحاد الأوروبي، من خلال الربط بين ثلاثية: الأمن/التنمية/الهجرة، وهي منطقة يختبر فيها الاتّحاد الأوروبي أيضا مقاربات وسياسات جديدة، وقد حرص على أن يشمل تطبيق مقارنته عدّة مجالات، أهمها: المساعدات الإنسانية والتنمية، محاربة الإرهاب والجريمة المنظّمة، الهجرة غير الشرّعية، والحكم الرّاشد، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات: التنمية والأمنية.

وبالرّغم من أنّ هذه المقاربة أصبحت من أهم أدوات تحقيق الامن للاتّحاد الأوروبي، والمساهمة في تعزيز أمن جيرانه، نظرًا للنتائج المعتبرة التي حقّقتها في الواقع، إلّا أنّها عرفت العديد من المعوقات التي فوّضت من تحقيق أهدافها المرجوة.

وسيتناول هذا المبحث المحاور التالية:

- المساعدات الأمنية والتنمية.

¹ -Philippe Hugon, " La France et l'Afrique : vers une nouvelle équation stratégique ? " , Dans : Jean Dufourcq (éditeur), Les Défis Stratégiques Africains : Exploration Des Racines de La Conflictualité, Cahiers de l'IRSEM, p.126.

- محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- الإدارة الأوروبية للهجرة غير الشرعية، الاستجابة للعملية الأمنية.
- الحكم الرّاشد.

المطلب الأوّل: المساعدات الإنسانية والتنمية.

انطلاقاً من تركيز الاتحاد الأوروبي على الأمن والتنمية في إستراتيجية من أجل الساحل الإفريقي، عزّز جهوده المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية والتنمية، من أجل تجاوز الوضع الإنساني الكارثي الذي تعيشه شعوب المنطقة.

أولاً-المساعدات الإنسانية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال تقديم المساعدات الغذائية للسكان لمواجهة خطر الجوع، بما في ذلك علاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وكذلك تخصيص مساعدات منتظمة لصالح السكان المتضررين من النزاعات وانعدام الأمن، وخلا مؤتمر "بروكسل" الذي انعقد في 2013/05/15 لمساعدة مالي، تعهد المجتمع الدولي بالتزامات تصل إلى 3.2 مليار أورو، بما في ذلك حوالي 523 مليون أورو من المفوضية الأوروبية⁽¹⁾.

وبناء على ذلك، وفي ظلّ استمرار معاناة دول الساحل الإفريقي من هذه الأزمة الإنسانية، أصبح الاتحاد الأوروبي أحد المانحين الرئيسيين في المنطقة، بحيث قدم الاتحاد

¹ -Service Européen pour l'Action Extérieure, **EU Training Mission in Mali (EUTM Mali)**, 16 juillet 2016, p2, sur le line web suivant :

https://eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_en.pdf

الأوروبي 152.05 مليون أورو لمساعدة المحتاجين، حيث بلغت المساعدات الإنسانية الممولة من طرفه أكثر من 423 مليون أورو عام 2017⁽¹⁾.

جدول رقم (01): حصة دول الساحل الإفريقي من المساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي لعام 2018.

دول الساحل الإفريقي	الغلاف المالي المخصّص (بالمليون أورو) لعام 2018
مالي	21
النيجر	38.7
التشاد	66.7
بروكينا فاسو	19.2
موريتانيا	74.9 (منذ 2014)

المصدر: Commission Européenne, Le partenariat de l'Union européenne avec les pays du G5 Sahel, juillet 2019, p3-4, sur le lien web suivant :

https://eeas.europa.eu/sites/default/files/factsheet_eu_g5_sahel_july_fr.pdf (consulté le : 12/09/2022).

يتبين من خلال الجدول رقم (01) حجم المساعدات الإنسانية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لدول الساحل الخمس لعام (2018)، وهي: مالي (21 مليون أورو)، النيجر (38.7 مليون أورو)، التشاد (66.7 مليون أورو)، بوركينا فاسو (19.2 مليون أورو) وموريتانيا (74.9 مليون أورو منذ عام 2014)، والتي تبلغ في المجمل أكثر من (220.5 مليون أورو)، وهي مساهمة مالية معتبرة تدخل في إطار مساعي الاتحاد

¹ -Commission Européenne, Aide humanitaire: plus de 152 millions d'euros pour la région africaine du Sahel, le 11 juin 2019, sur le lien web suivant :

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/IP_19_2830. Consulté le : 10/06/2022.

الأوروبي لتجاوز الأزمة الإنسانية في المنطقة، لكن الملاحظ أنّ هذه المساهمات لم تقلص هذه الأزمة الإنسانية في الواقع، بالنظر إلى الأرقام التي تترجم تفاقمها خصوصا في السنوات الأخيرة، والتي سبق ذكرناها في الفصل السابق.

جدول رقم (02): حصة دول الساحل الإفريقي من المساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي لعام 2019.

دول الساحل الإفريقي	الغلاف المالي المخصّص (بالمليون أورو) لعام 2019
مالي	23.55
النيجر	23.15
التشاد	27.2
بروكينا فاسو	15.7
موريتانيا	11.15
المجموعة الخماسية للساحل G5 Sahel	5

المصدر: Commission Européenne, Aide humanitaire : plus de 152 millions d'euros pour la région africaine du Shel, op.cit

يوضح الجدول رقم (02) حجم المساعدات الإنسانية المقدّمة من طرف الاتحاد الأوروبي لدول الساحل الخامس لعام 2019، وهي: مالي (23.55 مليون أورو)، النيجر (23.15 مليون أورو)، التشاد (27.2 مليون أورو)، بوركينا فاسو (15.7 مليون أورو) وموريتانيا (11.15 مليون أورو)، والتي تبلغ في المجل حوالى 101 مليون أورو، بالإضافة إلى 5 ملايين أورو إضافية لمشروع إقليمي لمكافحة سوء التغذية في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، ليصبح المبلغ الإجمالي حوالى (106 مليون أورو)، والملاحظ

أن هذه المساهمة المالية تراجعت مقارنة مع عام 2018 (حوالي 220 مليون أورو)، وتدخل هي المساعدات المالية في إطار مساعي الاتحاد الأوروبي لتجاوز الأزمة الإنسانية.

لكن لا يعني ارتفاع أرقام المساعدات المقدّمة من قبل الاتحاد الأوروبي، تحسّن الأوضاع في الواقع، بل بالعكس تفاقمت، خصوصاً في ظلّ الأزمة الإنسانية في بحيرة التشاد، التي أصبحت ملاذاً للجماعات الإرهابية (بوكو حرام) وتحولها من أزمة بيئية إلى أزمة إنسانية إلى أزمة أمنية، وترجع الأسباب ربّما على الاستثمار غير العقلاني للمساهمات المالية المقدّمة من طرف الاتحاد الأوروبي وحتى من طرف الفواعل الدولية والإقليمية الأخرى في المنطقة، إضافة إلى غياب المراقبة في ظلّ استمرارية حكومات دول السّاحل في فسادها.

أما في عام 2020، تجاوزت المساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي في منطقة السّاحل الإفريقي، (189.4 مليون أورو)⁽¹⁾، ومن المرجح أن تساهم هذه المساعدات في تخفيف الأزمة الإنسانية في المنطقة، في حالة ما إذا تمّ استثمارها بشكل حقيقي، تتيح فرص الاستفادة للفئات الأكثر تضرراً من الأزمة الغذائية بشكل عادل.

إضافة إلى ما سبق، وتماشياً مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتّجاه منطقة السّاحل الإفريقي، بذلت جهود مشتركة مع شركاء التنمية لمساعدة في بناء قدرة طويلة المدى على الصمود والمرونة في المنطقة، من خلال إطلاق مبادرة "التحالف العالمي من أجل الصمود" أجير AGIR عام (2012) في واغادوغو (بوركينافاسو)، استجابة للأزمة الغذائية والتغذوية في المنطقة، بهدف تحقيق هدف "صفر جوع Zéro faim" بحلول عام

¹ –Commission Européenne, **protection civile et opérations d'aide humanitaire Européennes : Sahel**, 23/10/2020, p2. Sur le lien web suivant : file:///C:/Users/micromedia/Downloads/sahel_2020-10-30.pdf, consulté le : 12/09/2022

(2032)، وهي آلية تتسيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومجموعة الساحل G5⁽¹⁾.

وتعرّف هذه المبادرة الصّمود على أنّها "قدرة الأسر والعائلات والأنظمة الضعيفة على مواجهة عدم اليقين ومخاطر الصّدّات لتحملها والاستجابة لها بفعالية والتعافي منها والتكيف معها بشكل فعّال ومستدام"⁽²⁾. بالتالي، يعمل الاتحاد الأوروبي من خلال المساعدات المالية الإنسانية في منطقة الساحل الإفريقي، على تقديم الدّعم للمبادرات التي تعمل على الحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية، المرتبطة بالتغيّرات المناخية، وتقليل انعكاساتها السلبية على الأمن الغذائي، هذا الأخير الذي تفتقده شعوب هذه المنطقة، والذي يشكل خطرًا على مستقبلها.

ثانيا- المساعدات التنموية.

مما لا شك فيه أنّ الاتحاد الأوروبي داعم رئيسي لدول الساحل الإفريقي الخمسة، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، التشاد وموريتانيا، لتحقيق هدفها المتمثل في التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الفقر المدقع، من خلال العمل على تحسين وتنسيق مساعداته التنموية مع الدول الأعضاء في المجموعة، وهي الأهداف المجددة في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية من أجل الساحل، وخطة العمل الإقليمية.

¹ –Pichon, E., **Understanding the EU strategy in the Shel (Comprendre la stratégie de l'Union dans le Sahel)**, EPRS, Parlement européen, août 2020, p10. Sur le lien web suivant :

[https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/652050/EPRS_BRI\(2020°6520_50_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/652050/EPRS_BRI(2020°6520_50_EN.pdf)

² –Commission Européenne, **AGIR (Alliance globale pour l'Initiative Résilience)**, sur le lien web suivant : https://ec.europa.eu/echo/what/humanitarian-aid/resilience/sahel-agir_fr, consulté le : 20/6/2022.

من هذا المنطلق، كثف الاتحاد الأوروبي منذ عام 2018 تعاونه مع المجموعة الخماسية للسّاحل من أجل بناء شراكة قوية تغطي مختلف الجوانب: الحوار السياسي والتعاون التنموي والمساعدات الإنسانية، فضلاً عن تعزيز الأمن ومكافحة الهجرة غير الشرعية، بتوفير غلاف مالي بقيمة 672.7 مليون أورو، للإجراءات المندرجة ضمن الأولويات التي حددتها مجموعة السّاحل الخمس، وفي المجموع، بلغ التّعاون التّنموي للاتّحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دوله الأعضاء، مع دول السّاحل مجموعة السّاحل الخمس (8 مليار أورو)، خلال الفترة 2014-2020⁽¹⁾، والموجه لتمويل المشاريع التي تهدف إلى الحدّ من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز المالية العامة السليمة والشفافة، وتعزيز البنية التحتية.

ولتحقيق هذه الأهداف، سخر الاتحاد الأوروبي جميع أدواته التنموية لدعم منطقة السّاحل الإفريقي، بالأخص المجموعة الخماسية للسّاحل، والمتمثلة أساساً في: الصندوق الأوروبي للتنمية الصندوق الأوروبي الائتماني للطوارئ، وآلية السلم الإفريقي.

1- الصندوق الأوروبي للتنمية: "Fonds Européen de Développement":

خصص الاتحاد الأوروبي أكثر من 1.569 مليار أورو لمالي وموريتانيا والنيجر في إطار الصندوق الأوروبي لتنمية في دورته العاشرة (2007-2013)، وهو ما تجسّد في 17 مشروع للبنية التحتية قيد التّفيذ في دول السّاحل الخمسة، والوصول إلى الطاقة المتجدّدة⁽²⁾.

¹ -Commission Européenne, L'Union européenne renforce son soutien au développement du Sahel, 6 décembre 2018, sur le lien web suivant : https://ec.europa.eu/commission/prescorner/detail/fr/IP_18_6667 consulté le: 10/08/2022.

² -Service Européen pour l'action extérieure, EU Training Mission in Mali (EUTM Mali), 16 juillet 2016, p2. Sur le lien web suivant :

بالإضافة إلى ذلك، تستفيد موريتانيا أيضا من "بروتوكول الاتحاد الأوروبي وموريتانيا"، الذي يحدّد إمكانيات الصيد، والذي يساهم الاتحاد بموجبه بقيمة مالية قدرها 62.7 مليون أورو سنويا للشراكة: 57.5 مليون أورو للوصول إلى المياه، و 5.2 مليون أورو لتحسين إدارة صيد الأسماك⁽¹⁾.

جدول رقم (03): مساهمة الصندوق الأوروبي للتنمية في تطبيق الخطة الإقليمية من أجل الساحل للفترة 2014-2020.

الدول	المجال	المبلغ الإجمالي المخصّص (بالمليون أورو)
النيجر	الأمن والحكم الراشد وبناء السلم، الأمن الغذائي والتغذوي، تعزيز قدرات الدولة على تنفيذ السياسات الاجتماعية، دعم المجتمع المدني.	686
التشاد	تعزيز سيادة القانون، الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية... إلخ	542
مالي	إصلاح الدولة وتكريس سيادة القانون، الأمن الغذائي والتنمية الريفية التعليم، البنية التحتية، دعم المجتمع المدني... إلخ	665
بوركينافاسو	الحكم، الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والمياه، الصحة، دعم المجتمع المدني، الطاقة... إلخ	628
موريتانيا	قواعد القانون، الزراعة المستدامة، الصحة... إلخ	160

المصدر: Council of the European Union, **Annual Report Sahel Regional Action Plan**

2017/2018, Brussels, 24/01/2019, p29-30.

[https://eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-](https://eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_en.pdf)

[mali/pdf/factsheet_eutm_mali_en.pdf](https://eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_en.pdf) . Commission Européenne, **Le partenariat de l'UE avec le Sahel**, 23 février 2018.

¹ - Commission Européenne,

يوضّح الجدول رقم (03) مساهمة الصندوق الأوروبي للتنمية في تطبيق الخطة الإقليمية للاتحاد الأوروبي من أجل السّاحل للفترة 2014-2020، بتقديم مساعدات تنموية لدول الساحل الإفريقي، في مجالات متعدّدة منها: الأمن الغذائي، الحكم الرّاشد، تعزيز البنية التحتية، تعزيز قدرة الدولة... إلخ، وفقا لما يلي: النيجر (686 مليون أورو)، التشاد (542 مليون أورو)، مالي (665 مليون أورو)، بوركينا فاسو (628 مليون أورو) وموريتانيا (160 مليون أورو)، ليساهم بذلك الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة مالية تبلغ أكثر من (2.6 مليار أورو) في دول السّاحل الخمس السابقة الذّكر، والملاحظ أنّ نسبة استفادة دول السّاحل الإفريقي الخمس متقاربة، إلا موريتانيا فاستفادتها قليلة جدّا مقارنة بها، وربما يرجع ذلك عدم تركز التّهديدات الأمنية فيها بشكل كبير مقارنة بدول المنطقة الأخرى: مالي، النيجر وبوركينا فاسو مؤخّرا.

2- الصندوق الائتماني للطوارئ للاتحاد الأوروبي من أجل إفريقيا " Le fonds fiduciaire :d'urgence de l'Union (FFUE) pour l'Afrique

يتم إطلاق "الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي للطوارئ من أجل إفريقيا، من قبل الشركاء الأوروبيين والأفارقة في قمة فاليتا حول الهجرة بتاريخ 2015/11/12، لتقديم استجابة متكاملة ومنسقة للأسباب الجذرية لعد الاستقرار والهجرة غير الشرعية، وتحقيق نتائج ملموسة بطريقة سريعة وفعّالة، كما يوفر حافزا لتعزيز المشاركة السياسية والحوار مع الدّول الشريكة في إفريقيا، وتوفير الموارد لفهم الدوافع وديناميات الهجرة لمواجهتها⁽¹⁾. وأنشئ

¹ -European Commission, **European Union Emergency Trust Fund for Africa**, at the following web site : https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/index_en accessed on: 18/02/2022.

لفترة أولية مدتها 5 سنوات، على الرغم من عدم وجود قاعدة محدّدة في هذا المجال، فإن البرامج لها فترة تنفيذ تتراوح من 24 إلى 48 شهرًا⁽¹⁾.

ويضمّ مجلسين إداريين هما: المجلس الاستراتيجي واللجنة العملية (التنفيذية)، يحدّد الأول الاستراتيجية العامة، ويجتمع مرّة واحدة على الأقل كلّ عام، أمّا الثانية تعتمد الإجراءات التي يتعيّن تنفيذها على أرض الواقع. ويرأس كلا الجهازين المفوضية الأوروبية. وتغطي مساهماته ثلاث مناطق جغرافية أساسية، وهي: القرن الإفريقي، شمال إفريقيا، الساحل وبحيرة التشاد⁽²⁾.

جدول رقم (04): مساهمة الصندوق الائتماني للطوارئ من أجل إفريقيا في تطبيق الخطة الإقليمية من أجل الساحل.

الدول	المجال	المبلغ الإجمالي المخصّص (بالمليون أورو)
النيجر	تقوية الفرص الاقتصادية وفرص التوظيف، تعزيز المرونة، تحسين إدارة الهجرة، تحسين الحكم.	229
التشاد	"	113.3
مالي	"	196.5
بوركينافاسو	"	154.5
موريتانيا	"	54.2
إقليميا: مجموعة الساحل الخمس G5 Sahel	"	181.5

المصدر: Council of the European Union, Annual Report Sahel Regional Action Plan 2017/2018, Op.cit, p31-33.

¹ –Commission Européenne, **Le fonds fiduciaire de l'UE pour l'Afrique**, sur le lien web suivan : https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/eutf_governance_final_fr.pdf, consulté le : 18/02/2022.

² –European Commission, **European Union Emergency Trust Fund for Africa**, op.cit.

يُتّضح من الجدول رقم (04) مساهمة الصندوق الائتماني للطوارئ من أجل إفريقيا في تطبيق الخطة الإقليمية للاتحاد الأوروبي من أجل الساحل، بمبلغ مالي تبلغ قيمته: **593 مليون أورو** موزعة على بلدان الساحل الخمس كما يلي: النيجر (**229 مليون أورو**)، التشاد (**113.3 مليون أورو**)، مالي (**196.5 مليون أورو**)، بوركينا فاسو (**154.5 مليون أورو**) وموريتانيا (**54.2 مليون أورو**)، وبالإضافة الغلاف المالي الموجه لمجموعة الساحل الخمس (**181.5 مليون أورو**) يصبح المبلغ المالي الإجمالي أكثر من: **774.5 مليون أورو**، ونفس الملاحظة مع الجدول السابق رقم (03)، حيث أنّ نسبة استفادة الدول الساحلية الخمس من المساعدات متقاربة، إلا موريتانيا فاستفادتها قليلة جدًا مقارنة بها، ما يقودنا للقول أنّ الصندوق الائتماني للطوارئ من أجل إفريقيا آلية تمويل مهمة لدعم التنمية الاقتصادية وتكافؤ الفرص سيما بالنسبة إلى الشباب، وتحسين إدارة الهجرة...إلخ.

3-آلية المساهمة في الاستقرار والسلم (IcSP) "Instrument Contributing to Stability and Peace":

تعدّ آلية المساهمة في الاستقرار والسلم أداة مالية إحدى أدوات الاتحاد الأوروبي المالية للعمل الخارجي، وتقدّم مساعدات قصيرة ومتوسطة المدى بشأن منع النزاعات والاستجابة للالتزامات وإجراءات بناء السلم في جميع أنحاء العالم، بميزانية قدرها (**2.3 مليار أورو**) للفترة 2014-2020، وتدير حاليًا حوالي (**200 مشروع**) في أكثر من 75 دولة في مجالات مثل: الوساطة وتحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى ذلك، إلى البرامج الطويلة المدى المرتبطة بالتهديدات العالمية وعبر الإقليمية⁽¹⁾.

¹ -European External Action Service (EEAS), **Instrument contributing to Stability and Peace (IcSP)**, on the following web link: https://eeas.europa.eu/topics/instrument-contributing-stability-and-peace-icsp/422instrument-contributing-stability-and-peace-icsp_en accessed on: 23/08/2022.

جدول رقم (05): مساهمة آلية المساهمة في الاستقرار والسلام في تطبيق الخطة الإقليمية من أجل الساحل (2015-2018).

الدول	المجال	المبلغ الإجمالي المخصّص (بالمليون أورو)
النيجر	الاستقرار، السلم والأمن	23.8
التشاد	"	9.8
مالي	"	22.5
بوركينافاسو	"	13.7
موريتانيا	/	/
إقليمياً: مجموعة الساحل الخمس G5 Sahel	الاستقرار، السلم والأمن	8.6

المصدر: Council of the European Union, Annual Report Sahel Regional Action Plan

2017/2018, Op.cit, p33.

يوضّح الجدول رقم (05) مساهمة آلية المساهمة في الاستقرار والسلام في تطبيق الخطة الإقليمية من أجل الساحل (2015-2018)، بتقديم مساعدات مالية لتنمية دول الساحل الإفريقي، ولكن بشكل أقل مقارنة بالصندوق الأوروبي للتنمية، وصندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ، سواء من حيث القيمة المالية، أو المجال الجغرافي المغطى؛ إذ يلاحظ عدم استفادة موريتانيا من المساعدات، التي شملت: الاستقرار، السلم والأمن، وفقاً لما يلي: النيجر (23.8 مليون أورو)، التشاد (9.8 مليون أورو)، مالي (2.5 مليون أورو)، بوركينافاسو (13.7 مليون أورو)، لتساهم بذلك قيمة مالية تبلغ أكثر من (69.8 مليون أورو) في دول الساحل الأربع السابق الذكر، إضافة إلى المساهمة المقدمة في إطار مجموعة الساحل الخمس (8.6 مليون أورو)، ليصبح المبلغ (78.4 مليون أورو).

في الأخير، نستنتج أنّ الاتحاد الأوروبي هو أحد أكبر المانحين للمساعدات المالية والإنسانية في منطقة الساحل الإفريقي، وهو الأمر الذي تعكسه الأرقام المذكورة سالفاً، ولكن ومع تطور الأوضاع الأمنية في التدهور، تصبح هذه المساعدات مجرد ضخ مالي أني دون نتائج بعيدة المدى، تستهدف تنمية محلية للشعوب والمنطقة.

المطلب الثاني: محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

تعتبر البعثات المدنية والعسكرية للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، أحد أهم الآليات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي من أجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة، كما ذكرنا سابقاً في المبحث الأول، لتحقيق بذلك بعض النتائج الميدانية، التي تطرح علامة استفهام حول مدى تأثيرها على القضاء على هذه التهديدات الأمنية.

أولاً- البعثة العسكرية "أوتم مالي EUTEM Mali": غياب استقلالية عملاتية:

حسّنت بعثة أو تم مالي من الأداء الوظيفي والقدرة العملياتية العامة للقوة المشتركة لدول المجموعة الخماسية لساحل، من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية، وتوفير الدعم التدريبي على المستويين العملياتي والتكتيكي، وتنفيذ إجراءات الشراء، من خلال⁽¹⁾:

- دربت في عام 2018، 1198 عضواً من القوات المسلحة المالية (100 ضابط، و346 ضابط صف و752 جندياً)، في المناطق العسكرية: سيكاسو، كاتي سيغو، وغاو، وكاييس، وتممبكتو وسيفاري.

- تمّ القيام بـ70 دورة تدريبية (60 دورة في مركز تدريب كوليكور، و10 في المواقع اللامركزية)، لـ 2542 مدرباً آخر (526 ضابطاً و880 ضابط صف و1136 جندياً)، بحيث ركزت الدورات على تكتيكات المشاة، قيادة العمليات،

¹ -Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défense commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018**, Union Européenne, 2019, p32.

المدفعية، الدفاع الأرضي للقاعدة الجوية، التحكم الجوي التكتيكي، الطوبولوجيا، البحث العسكري للمهندسين، القيادة التكتيكية والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- نفذت وحدات قوة الحماية التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في مالي أكثر من 1600 دورية أمنية بحجم لواء، و220 دورية أمنية بحجم فصيلة في مواقع البعثات وأثناء الأنشطة اللامركزية.

- افتتح مركز تنسيق العمليات الجوية في 30 أوت 2018⁽¹⁾.

- كما قامت البعثة بالقيام بالعديد من الدورات التدريبية الأخرى، منها: قادة الحرس الوطني، تدريب المدربين، دورات ضباط المجموعة الخماسية للساحل، إضافة إلى دورات تدريبية أخرى متعلقة بعمليات قبل النشر⁽²⁾.

ولذلك يمكننا القول أنّ بعثة "أوتم مالي" تمكنت من تنظيم نفسها من أجل تحقيق أهدافها، سيما تدريب الجيش المالي، بالإضافة إلى القيام بدورات تدريبية فنية متخصصة، على سبيل المثال في البحث وتدمير العبوات الناسفة، والتي تعد من بين الأخطار القاتلة الرئيسية التي تهدد القوّات المالية والأجنبية على حد سواء، لكن وبالرغم من النتائج المحقّقة، إلّا أنّ النتائج البعيدة المدى لمثل هذه المهمة المعقّدة ستستغرق سنوات لبلوغها.

بالإضافة إلى ذلك، أدّت العهدة الثالثة إلى إعادة توجيه محتوى التدريب من أجل تعزيز قدرات القيادة، خصوصا برنامج فريق تعليم القادة، الذي يستهدف الضباط وضباط

¹ - EUTM Mali, **op.cit**, consulté le : 09/06/2022.

² - EUTM Mali, **factsheet Eutm Mali**, sur le lien suivant : <https://eutmamali.eu/factsheet-eutm-mali/>, consulté le : 02/07/2022.

الصف ونقل النشاط التدريبي إلى الماليين أنفسهم، والصعوبة الوحيدة، التي غالبًا ما يتم ذكرها، هي اللغة، فاللغة المستخدمة في كل من التدريب والمشورة هي الفرنسية، في حين إنّ المدربين الذين يتم إرسالهم من قبل الدول الأعضاء ليسوا دائمًا ناطقين بالفرنسية⁽¹⁾. وبالتالي، ضرورة اللجوء إلى الترجمة مع كل عيوبها؛ سيما خطر سوء الفهم، وفيما يتعلّق بنشاط الاستشارات الاستراتيجية، ليس هناك أيّ مجال للترجمة، بحيث يمثل الجنود الفرنسيون جميع الأفراد تقريبًا.

مقابل هذه الجهود لتعزيز الأمن في مالي، تبيّنت أيضًا مشكلة هشاشة الجيوش التي تفتقر إلى الاستقلالية العملية، وأكبر مثال على ذلك معركة كيدال الثالثة في 21 ماي 2014، على الرغم من تفوّقها في العدد، لم تتمكّن القوّات المسلحة المالية من الاحتفاظ بموقفها مقابل "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، بحيث أصيب المجندون الشباب الذين دربتهم بعثة "أوتم مالي" بالخوف، وتمّ التخلّي عن أسلحتهم والفرار، ممّا كشف عن فشل البعثة نوعل ما وفشل إدارة الموارد البشرية مقابل تنامي الضّغط الجهادي، بالتالي تعامل الجيش المالي يكون وفقًا للاحتياجات الأمنية العاجلة، دون مراعاة بالضرورة عضويتها في المجموعات القتالية المسلحة المشتركة، فمن بين ثماني مجموعات مدربة من قبل البعثة، تعمل خمسة منها بنسبة 80% من طاقتها، وثلاثة بنسبة 40% فقط بسبب نقص المعدات والموظفين⁽²⁾.

¹ –MM. Yves Fromion, M. Joaquim Pueyo, *op.cit*, p 26–27.

² –*Ibid*, p 27–28.

ثانيا- البعثة المدنية "أوكاب ساحل النيجر EUCAP Shel Niger": نتائج ملموسة ضيقة:

حققت بعثة "أوكاب ساحل النيجر" العديد من النتائج الإيجابية منذ إنشائها، بهدف محاربة التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما يتجلى في الأرقام التي قدمتها البعثة في عام 2019، وتشمل ما يلي⁽¹⁾:

- تكوين 3218 فرد.
- القيام بـ 213 دورة تكوينية.
- تكوين 207 امرأة.
- القيام بـ 83 دورة لتكوين المكونين.
- تدريب 19 ألف من أفراد القوات الأمنية الداخلية منذ 2012.
- استحداث 8 مراكز عملياتية إقليمية منذ 2012.
- استثمار حوالي 2.1 مليون أورو في المعدات.
- القيام بـ 170 مهمة في الميدان منذ عام 2012
- إنَّ اللَّافِت للانْتباه من النتائج المحقَّقة من قبل بعثة "أوْتَم مالي" هو أخذ الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار عنصر الجندر في مقارنته الشاملة في المنطقة، بإدماج العنصر النسوي ضمن عملية التكوين والتدريب للبعثة (204 امرأة عام 2019)، وهو ما يؤكِّد تركيز الاتحاد الأوروبي على مقارنة الأمن الموسع لتجاوز المعضلة الأمنية/اللاأمنية من منطقة الساحل الإفريقي.

¹ - EUCAP Sahel Niger en chiffres, sur le lien web suivant : <https://eucap-sahel.eu/wp-content/uploads/2020/10/Infographic-FR.pdf>, consulté le : 12/08/2022.

ولزيادة فعاليتها، تمّ إنشاء "مخفر أغاديز" في أبريل 2016، بهدف دعم القوات الأمنية الداخلية للنيجر، والذي يعتبر ضرورة نظراً إلى الجغرافيا ومدى المساحة، فمن الصّعب الخروج شمالاً من العاصمة نيامي (ساعتان بالطائرة إذا كانت الظروف الجوية مناسبة، ثلاث أيام برا، ستة أيام بوسائل النقل العامة)، كما أنّها مركز سياحي معروف، مع تجمعات سكانية مختلفة، ويعد الفرنسي "فيليب بونس Philippe Pons" الرئيس الجديد لفرع أغاديز⁽¹⁾. بالتّالي، تعتبر نقطة استراتيجية للوجود الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي.

من جانب آخر، سعت بعثة "أوكاب ساحل النيجر" على التعاون مع الهيئات المحلية الأخرى، التي تسعى لإحلال السّلم والأمن في المنطقة، ففي 12-13/11/2019، قامت بتقديم الدّعم "لجنة الإقليمية للسّلم" في أغاديز، لمناقشة القضايا المتعلّقة بالجريمة والإرهاب⁽²⁾.

وفي محاولة لتعزيز قدرة النيجر على مكافحة الجريمة المنظمة، قدم خبراء البعثة المعدّات والتدريب اللّازمين من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة، بفضل المهارات المكتسبة في تقنيات التّحقيق والمعدات عالية الأداء التي تم تلقيها لعدّة سنوات، بحيث قامت الشّركة النيجيرية بتفكيك شبكة دولية من المتجرين في أبريل 2018، وضبطت أكثر من طنين من المخدّرات بقيمة (4.75 ملايين أورو)، كما وضعت البعثة خبرتها في خدمة "الشركات المتنقلة لمراقبة الحدود"، وجمعت جميع الجهات الفاعلة والأدوات اللّازمة بفضل

¹ –Nicolas Gros-Verheyde, **A Agadez, pour renforcer les forces locales face à l'immensité du désert (Entretien avec Philippe Pons)**, sur le lien web suivant : <https://club.bruxelles2.eu/>, consulté le : 08/08/2022.

² –Service Européen pour l'Action Extérieure, **La mission EUCAP aux côtés du Conseil régional d'Agadez pour prévenir et lutter contre la criminalité**, sur le site web suivant : <https://eeas.europa.eu/>, consulté le : 08/08/2022.

متكاملة على عدة مستويات، لضمان التنفيذ الصحيح والمستدام لهذا المشروع، كما قدمت المشورة بشأن صياغة قانون التنظيم القضائي والاختصاص القضائي في النيجر الموقع في جوان 2018⁽¹⁾.

ومع ذلك، وبالرغم من كل هذه الجهود المبذولة، والأهداف المسطرة، تواجه بعثة "أوكاب ساحل النيجر" عدة عراقيل من شأنها تقويض فعاليتها، ومنها⁽²⁾:

- **التناقض مع الواقع في الميدان:** يُعتبر مستوى الخطر على سلامة موظفي البعثة في نيامي وأغاديز مرتفعاً، إذ يجب عليهم مراعاة التدابير التقييدية نسبياً، فهي تعرف بطناً نظراً للظروف الأمنية السائدة، مثل احترام حظر التجول وأحيانا "التجمع" في أماكن عملهم، وكلّ هذه "التدابير المقيدة تتناقض مع التعليمات المقدمة لأعضاء وفد الاتحاد الأوروبي، مقابل عدم تطبيق الموظفون المحليون لهذه التدابير الأمنية، ما يخلق "فصل واضح" بين البعثة والمجتمع المحيط بها، مع خبراء لديهم فقط "معرفة موجزة" بالمنطقة.
- **مبالغة البعثة في تقدير جاذبية مهمة التكوين لدى أفراد**
- **القوات الأمنية النيجرية:** إذ أصبح الغلاف المالي المخصص للتكوين مشكلة.
- **ليست هناك استجابة للاحتياجات الحقيقية:** إذ لا بدّ على الخبراء تقديم تقييم كمي، لإثبات فعالية وجودهم، في ظلّ المشاكل الملموسة التي تواجه القوى

¹ -Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défense commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018**, op.cit, p26.

² -Léonard Colomba-Petteng, **La politique étrangère et de sécurité commune à l'épreuve du terrain nigérien**, Fondation Robert Schuman, Question d'Europe, N°536, 18 novembre 2019, p03-05.

- الأمنية النيجيرية: اللوجستية والعملياتية (نقص الوقود، تآكل البنية التحتية، نقص الموظفين)، وغالبا لا تؤخذ بعين الاعتبار من قبل البعثة.
- **المبالغة في تصور النتائج:** يبدو أنّ تصوّر الاتحاد الأوروبي للنتائج مبالغ فيه، فمن الجانب الفرنسي نشأت التوترات في وجهات النظر المتعلقة بمناصب المكونين أو المستشارين الأقرب للسلطات النيجيرية الذين تحتكرهم فرنسا.
- **إعادة محدودة للمهربين:** في حين أنّ الآليات الممولة من قبل الصندوق الائتماني للطوارئ للاتحاد الأوروبي، قد أوقفت تدفق الهجرة نحو ليبيا، فإنّ برامج تحويل المهربين لها "تأثيرات محدودة" بفاعلية لا تتجاوز 10%، ما يشير إلى عودة ظهور المشكلة الأمنية المتمثلة في الاتجار بالبشر وتداول المنتجات غير المشروعة على المدى الطويل.
- **كثافة غير متوقعة:** لم يكن الاتحاد الأوروبي يتوقع تكثيف المشهد الأمني للتعاون على المستوى المحلي، إلى درجة أنّ البرامج في نهاية المطاف تدخل في **منطق تنافسي**.
- من زاوية أخرى، واجهت بعثة "أوكاب ساحل النيجر" صعوبات قانونية خلال عهدها الأولى، بحيث استغرقت 18 شهرا لتصبح البعثة كيانا قانونيا؛ ففي هذه الفترة، وقّع رئيس البعثة على جميع الوثائق باسمه، وتولى المسؤولية المالية والقانونية للعمليات، كما لم يكن لدى البعثة ميزانية مخصصة لمرحلة التنفيذ، ولم تتلقّى سوى القليل من الدعم الإداري واللوجستي من مقر بروكسل، بالإضافة إلى ذلك، كانت قادرة على تجنيد ضباط الأمن فقط، وخلال الأشهر الستة الأولى، بقي الموظفون في الفندق وعملوا من هناك، في ظل غياب المعدات الأساسية مثل: جهاز الكمبيوتر أو مكتب أو هاتف محمول، وخلال السنة الأولى، تم التوقيع على عقود تغطي تكاليف الإقامة والتوظيف بمبلغ تقديري قدره 554 ألف أورو

دون اللجوء إلى الإجراءات الشراء العامة المعمول بها⁽¹⁾. وهي الأخطاء التي حاولت الخدمة الأوروبية للعمل الخارجي تفاديها في أوكاب ساحل مالي.

كان تعزيز قدرات الشرطة التقنية والعلمية النيجرية إحدى أولويات بعثة "أوكاب ساحل النيجر" منذ بدء انتشارها في عام 2012، واليوم اكتسبت الشرطة العلمية النيجرية استقلالية كبيرة ويمكن للنيجر أن يُنظر إليها كمركز إقليمي للتميز في هذا المجال، مع ذلك تحوّل العوائق السالفة الذكر دون تحقيق نتائج ملموسة تمتد تأثيراتها جغرافيًا؛ الدول الأخرى للمجموعة الخماسية للساحل، وزمنيا؛ أي تحقيق نتائج ملموسة على المدى البعيد.

ثالثا-البعثة "المدينة أوكاب ساحل مالي EUCAP Sahel Mali": التشتت وانعدام المتابعة:

عملت بعثة الاتحاد الأوروبي أوكاب ساحل مالي، هي الأخرى على تكثيف جهودها لمحاربة التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، وترجمت هذه الجهود خلال عام 2018 في ما يلي⁽²⁾:

- **المشورة الاستراتيجية:** تعتبر داعم مهم لتعزيز الإطار التنظيمي والمعياري الأمني وتنفيذه في مالي، مثل: السياسة الوطنية للحدود، والخطة الأمنية المتكاملة لأقاليم المركز، وخطو الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني... إلخ، إضافة إلى دعم تنفيذ نظم معلومات إدارة الموارد البشرية، والقوات الأمنية الداخلية في مالي: الحرس الوطني، الدرك الوطني والشرطة الوطنية.

¹ -Torielle Perreur-Lloyd (et autres), **Renforcement des capacités des forces de sécurité intérieure au Niger et au Mali : des progrès certes, mais lents et limités**, Cour Des Comptes Européenne, rapport spécial n°15 Luxembourg, 2018, p15.

² -Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défense commune mission civile EUCAP Sahle Mali**, op.cit.

- **التكوين والتدريب:** تم تكوين حوالي (6000) شخص منذ عام 2015، ويشمل التكوين متخصص؛ بما في ذلك الشرطة التقنية والعلمية، الاستخبارات، حقوق الإنسان... إلخ، وتكوين المكونين لتعزيز القدرات المحلية، ودورات ما قبل النشر (تم تكوين 600 عنصر من الحرس الوطني قبل نشرهم في المركز)، مثلما أجريت تدريبات مشتركة مع قوة "مينوسما" منذ عام 2015.
- **مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:** وذلك من خلال بناء قدرات وحدات الجيش المتخصصة، والمكتب المركزي للمخدرات، والقوة الخاصة لمكافحة الإرهاب، زيادة على ذلك، تعزيز قدرات الشرطة المالية في القوة المشتركة للساحل.
- **الحدود:** دعم بناء القدرات في إدارة الحدود على مستوى الإدارة (اللامركزية في الخدمات)، وعلى مستوى القوات الأمنية الداخلية (التكوين، وتعزيز البنية التحتية).

وتبعا للجهود السالفة الذكر للبعثة، حققت مجموعة من النتائج عام 2018، ومن بينها⁽¹⁾:

- تنظيم دورات تكوينية شارك فيها (2278 شخصا)؛ بما في ذلك (173 امرأة)، حول مواضيع مثل: إصلاح أنظمة إدارة الموارد البشرية، وهيكلة القيادة، والشرطة العلمية، والشرطة المحلية، والقتال ضد الإرهاب والجريمة المنظمة، وكشف تزوير الوثائق واحترام حقوق الإنسان أثناء عمليات الشرطة.
- تقديم المشورة بشأن 5 قوانين تحدّد تجنيد القوات المسلحة المالية، والمكافآت والعقوبات، ومركز الدرك وكذلك مركز الأفراد العسكريين.

¹ -Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défense commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018**, Op.cit, p28.

- تقديم المشورة بشأن 3 سياسات واستراتيجيات، خطة العمل للاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، وخطة عمل 2018-2020 للسياسة الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، ودعم عملية تطوير استراتيجية وطنية لأمن الحدود.

- وفرت البعثة معدات بقيمة ما يقارب (2 مليون أورو) للقوات الأمنية الداخلية لمالي في العاصمة باماكو وكذلك في مناطق موريتي، وسيغو، وكايس وسيكاسو.

- كما قامت بتمويل مشاريع البنية التحتية؛ التي تشمل إعادة التأهيل والتجديد في باماكو وسيغو وكايس، بقيمة مالية تُقدّر حوالي (9 آلاف أورو).

وبناءً على الأرقام السالفة الذكر، نستنتج أنّ البعثة المدنية "أوكاب ساحل مالي" حقّقت مجموعة من النتائج منذ إنشائها، بهدف محاربة التّنظيمات الإرهابية والجريمة المنظّمة في منطقة الساحل الإفريقي، واللافت للانتباه أيضا كما هو في حالة بعثة "أوكاب ساحل النيجر" هو أخذ الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار عنصر الجندر ضمن برنامج عمل البعثة، من خلال عملية التّكوين والتّدريب (173 امرأة عام 2018)، وهو ما يؤكّد مرّة أخرى تركيزه على مقارنة الأمن الموسع في مقارنته الشّاملة اتّجاه المنطقة.

لا تعني هذه النتائج تحقيق بعثة "أوكاب ساحل مالي" لأهدافها المرجوة بالكامل، إنّما هي نتائج لا تعدو أن تكون قصيرة المدى، وذلك لعدّة أسباب ساهمت في تقويض نجاح، ومن بينها⁽¹⁾:

¹ -Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défense commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018**, Op.cit, p29.

- **خطر التشتت:** المرتبط بالتغيير وضرب الأهداف في الواقع، ففي عام 2016 وفي إطار العهدة الثانية، تم تعيين أهداف جديدة للبعثة، التي أصبحت تشمل احتواء الهجرة ومكافحة الإرهاب، وهو تغيير أكبر مما يبدو عليه في الواقع، بالنسبة لبعثة استشارية في مجال الموارد البشرية تركّز على "إدارة المهارات"، وتهدف إلى تطوير إطار ومبادئ وأدوات إدارية (المخططات التنظيمية، والقوانين، وعلمية التوظيف، وقواعد البيانات، والضوابط الداخلية... إلخ)، تمت إضافة نشاط استشاري استراتيجي في إدارة الحدود ومكافحة الإرهاب، وبالتالي سيكون التحدي الذي يواجهه برنامج "أوكاب ساحل مالي"، هو تحقيق هذه الأهداف الجديدة مع الاستمرار في الأنشطة التي بدأت في عام 2015.

- **صعوبة مراقبة القوات الأمنية الداخلية،** فبمجرد تكوينها وتقييم آثارها، ترجع إلى مركز الشرطة أو التكتات الأصلية، التي لا تبالي بالتغييرات المصحوبة معهم، بالتالي سرعة نسيان تكوينهم.

- **مشكلة اللغة:** ومن بين المشاكل العملية التي تمّ تحديدها، نقص المدربين والمكونين وخاصة الناطقين بالفرنسية، لذا فقضية اللغة كانت بارزة بالنسبة لـ"أوكاب ساحل مالي" كما هو الحال بالنسبة إلى بعثة "أوتم مالي"⁽¹⁾.

في الأخير، تقوم بعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي، على ركائز أساسية، فالأولى، تتمثل في الأقلمة، فالطبيعة العابرة للحدود للإرهاب والجريمة المنظمة، تتطلب مقاربة إقليمية لمواجهة، وخاصة بين الاتحاد الأوروبي والقوة المشتركة لمجموعة الساحل الخمس، أما الثانية، فهي إدماج النساء المجتمع

¹ -Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défense commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018**, Op.cit, p29.

المدني في القطاع الأمني وتحقيق الاستقرار، بالإضافة إلى الربط بينها وبين القوات الأمنية الداخلية لدول الساحل الإفريقي، أما العنصر الأخير، فهو الوقاية من النزاعات، فالسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة تسمح للاتحاد الأوروبي كفاعل مهم لحفظ الأمن، للقيام بهذه المهمة، وهي أساس كل النشاطات التي تقوم بها هذه البعثات، إلا أن هذه الأخيرة فشل فيها، وبالأحرى تجسدت مهمتها في "إدارة النزاعات في منطقة الساحل الإفريقي"، بنتائج متواضعة؛ حيث عانت استجابة الاتحاد الأوروبي لاحتياجات بناء القدرات القوات الأمنية من نقص الكفاءة العملية، خاصة في ظل غياب المراقبة والتقييم وهي صعوبات لا يمكن التغلب عليها تقريباً، خصوصاً في ظل كثافة التواجد الدولي والإقليمي في المنطقة.

المبحث الثاني: الترتيبات الأمنية اتّجاه السّاحل الإفريقي.

المطلب الأول: الترتيبات الأمنية الفرنسية: الطرف الأكثر مصلحة الأكثر تحركا.

عرفت دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا) حضور قوي في منطقة السّاحل الإفريقي، في إطار السياسة الانفرادية لها، في مقدمتها فرنسا، بحكم التاريخ المشترك، والتي بادرت بطرح العديد من العمليات، والمبادرات لمحاولة احتواء الأوضاع الأمنية المتدهورة.

تجسّدت المخاطر المتعلقة بتهديد المصالح الفرنسية، من خلال الاختطافات المتكررة، التي مست الرعايا الفرنسيين في منطقة السّاحل الصّحراوي، والتي كثيرًا ما استدعت التدخل العسكري الفرنسي المباشر في المنطقة، خصوصا فيما ارتبط بقضية دفع الفدية لتحرير مواطنيها، وبعد مقتل الرهينة "ميشال جرمانو **Michel Germaneau**"؛ الذي اختطف في أفريل 2010، وحالة الرهائن الفرنسيين الأربعة المختطفين في شمال النيجر في 15 سبتمبر 2010، حيث طالب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الانسحاب السريع من أفغانستان مع دفع فدية بقيمة (90 مليون أورو).

واستجاب ساركوزي عندما صرّح بأنّ فرنسا تتسحب قواتها من أفغانستان ابتداءً من سنة 2011، وتنتهي في 2013⁽¹⁾.

وعليه، ونظرا لحجم التحديات الأمنية ومتغيراتها في منطقة السّاحل الإفريقي، وانعكاساتها على الأمن الأوروبي، إضافة إلى الرغبة في حماية المصالح الاقتصادية ي

¹ - مصطفى صايح، مرجع سابق الذكر، ص 31-32.

*طريق سلفادور: هو طريق صحراوي فقر يمتد بمحاذاة حدود ليبيا - النيجر-الجزائر وصولا إلى شمال مالي، ويتمركز فيه عمل عناصر زعزعة الاستقرار، وتلك العناصر تتكون من أخلاط شتى من قبائل الطوارق وبائل التبو، التي تقطن شمال تشاد وفصائل الإسلاميين المتناحرة في ليبيا والمدعومة بفصائل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتلك الأخلاط يتجمعون في الجنوب الليبي في صحراء فزان، وقد قامت قبائل الطوارق التي قامت بغزو شمال مالي بقوة السّلاح بسلك طريق سلفادور لمزيد انظر: خالد عبد العظيم، مرجع سابق الذكر، ص 62-63.

المنطقة في ظلّ التواجد العسكري الأمريكي القوي فيها، قامت فرنسا بتبني مجموعة من الاستراتيجيات وطرح العديد من المبادرات، أهمها:

أولاً-التدخل العسكري الفرنسي في جنوب ليبيا:

يعتبر الجنوب الليبي في الفكر الاستراتيجي الفرنسي، بوابة تأمين عسكري لمدخل الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا: منطقة المغرب العربي وإفريقيا الفرنكفونية جنوب الصحراء الكبرى، لذا سعت رسمياً من حيث الظروف ومن حيث التوقيت بحرب الناتو في عام 2011 لإسقاط العقيد معمر القذافي، وأثناء هذه الحرب التي دعمها الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، تمركزت وحدات من القوات الفرنسية للعمليات الخاصة في جنوب ليبيا، لكن هذا التمرکز لم يرض القادة العسكريين الفرنسيين الذين كانوا يريدون إنشاء قاعدة عسكرية فرنسية في الجنوب الليبي، وليس مجرد وحدات للقوات الفرنسية لإتاحة الفرصة كاملة للطيران الحربي الفرنسي لقصف مصدر التهديد الرئيسي للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل ألا وهو "طريق سلفادور"، الذي تجتازه عناصر زعزعة الاستقرار والتطرف وتجارة المخدرات والأسلحة، من خلال انطلاق الطيران الحربي الفرنسي من هذه القاعدة لقصف طريق سلفادور، ومنع تحقيق التّواصل البري بين حدود ليبيا والنيجر والجزائر وصولاً إلى شمال مالي⁽¹⁾.

علماً أنّ الغرب كان منقسمًا على نطاق واسع حول مسألة التدخل العسكري، فكانت فرنسا والمملكة المتحدة تناضلان بنشاط من أجل إنشاء منطقة حظر طيران، في حين لم ترحّب روسيا وألمانيا أو حتّى الصّين بأي عمل خارجي في ليبيا، باعتباره تدخلاً في الشؤون الداخلية لليبيا، وقد ساهمت فرنسا بهذا التدخل في الفوضى الليبية عام 2011م، بالنسبة لها لا يشكل عدم الاستقرار في ليبيا تهديداً بالنظر لتدفقات الهجرة من إفريقيا فقط، إنّما أيضاً

¹ - خالد عبد العظيم، مرجع سابق الذكر، ص 61-63.

من وجهة نظر المصالح الاستراتيجية لفرنسا في دول منطقة جنوب الصحراء الكبرى، حيث تمتلك ليبيا أكبر احتياطات نفطية في القارة الإفريقية.

حاليا، تسعى فرنسا إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية والدفاع عنها من خلال الجنرال الانقلابي "خليفة حفتر" في ظلّ انزعاج المجتمع الدولي، بينما تضاعفت الانتصارات العسكرية لحكومة "فايز السراج" الشرعية ضد الميليشيات الانقلابية، وفي جوان 2019، اكتشف الجيش الليبي في غاريان المحررة من قوات حفتر صواريخ أمريكية من نوع "جافلين"، والتي تباع حصريا من قبل واشنطن في باريس، كما استمر الرئيس الفرنسي الحالي "إيمانويل ماكرون" في تكثيف الوجود الفرنسي في ليبيا⁽¹⁾.

يمكن القول أنّ الجنوب الليبي يعد بالفعل تهديد حقيقي لاستقرار وأمن دول الساحل الإفريقي، بالنظر لحجم الأسلحة المتداولة عبر طريق سلفادور، لكن يظلّ أيّ تدخّل عسكري أجنبي (فرنسي) في المنطقة مستنكر، لما له من تأثيرات سلبية على أمن هذه الدول وتأجيج الصراعات وحتىّ تكثيف نشاط التنظيمات الإرهابية، وكذا استقرار الدول المجاورة ذات الحدود المشتركة، حيث اعترضت الجزائر على وجود قاعدة فرنسية على مقربة من حدودها مع ليبيا، خوفا على مستقبل الأمن الإقليمي، لكن قرب ليبيا من تونس والجزائر (المستعمرات الفرنسية السابقة) يعطي أهمية جيوسياسية لليبيا، وتقع على حدودها الجنوبية النيجر الغنية باليورانيوم، والتشاد كقاعدة أساسية للوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا.

¹ –Yusuf Ozcan, Enes Canli, Tuncay Cakmak, **En Libye, la France cherche à défendre ses objectifs économiques et géopolotiques avec Haftar (Analyse)**, sur le lien web suivant : <https://www.aa.com.ft/> (consulté le 02/07/2022).

ثانيا - عملية سرفال "Opération Serva" 2013/01/11

قامت فرنسا بعد الانقلاب الذي وقع في مالي في مارس 2012 ضدّ الرئيس "أما دو توري" بتدخّل عسكري، من أجل وقف تقدم الجماعات الإسلامية التي سيطرت على شمال مالي، وذلك من خلاله نشر بعض قواتها ضمن ما أطلقت عليه بـ "عملية سرفال" (القطّ المتوحّش) في 2013/01/11*، بناءً على طلب الرئيس المالي "توري" بموافقة مجلس الأمن من خلال القرار 2085 لنشر "قوة أفييسما" بمالي، وبناءً على ذلك شنت الطائرات الفرنسية "ميراج" و"رافال" المقاتلة ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معازل الإسلاميين، يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق مالي، بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة "ليري" في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا⁽¹⁾.

وتمتّ عمليات القصف الجوي انطلاقا من القاعدة العسكرية الفرنسية في إنجامينا عاصمة التشاد، أمّا القوّات البرية الفرنسية فكانت تصل منقولة بحرا بالسفن الفرنسية عن طريق ميناء داكار (عاصمة السينغال)، التي تطل على مياه المحيط الأطلسي، إذ أنّ التشاد والنيجر ومالي دول داخلية لا تطلّ على بحار، أما السنغال فهي دولة الجوار الشرقي لمالي قد فتحت حدودها أمام الجيش التشادي، فتمركز جزء منه في النيجر والباقي دخل برا إلى مالي واشتبك مع المتمردين في شمال مالي⁽²⁾. وعليه قامت فرنسا بشن العشرات من الغارات الجوية من قبل 4500 جندي فرنسي منتشرين في مالي، التشاد، بوركينا فاسو والسنغال⁽³⁾.

*- يعود التمهيد السياسي لعملية سرفال في أواخر ديسمبر عام 2012، بزيارة الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" إلى الجزائر للحصول على دعمها وتأييدها، وهو ما حدث.

¹ - فريدوم أونوها، التدخّل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، على موقع الجزيرة: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html> بتاريخ: 19/07/2022

² - خالد عبد العظيم، مرجع سابق الذكر، ص 79.

³ - فرونس 24، عملية سرفال العسكرية. ما هي؟ على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.france24.com>

الإطلاع عليه بتاريخ: 19/08/2022

وتتبع أهمية هذه العملية بالنسبة لفرنسا، من الأهداف الاستراتيجية المراد تحقيقها من وراءها، ومن أهمها⁽¹⁾:

- استعادة شمال مالي ومنع الانفصاليين من الوصول إلى باماكو، عاصمة مالي والتي تقع في جنوب البلاد، ويعمل بها 6 آلاف من الرعايا الفرنسيين، إذ كان من الممكن أن يصبوا رهائن في حالة سقوط العاصمة.
- تأمين استقرار التشاد، بحيث تمثل التشاد نقطة المركز بالنسبة لإمبراطوريتها في إفريقيا الساحل وجنوب الصحراء، فهي النواة باعتبار أنّ لها حدود مشتركة ممتدة بآلاف الكيلومترات مع 6 دول إفريقية تحيط بها من كلّ جانب.
- تأمين استقرار باقي النظم الموالية لفرنسا في منطقة الساحل وفي إفريقيا الفرنكفونية، وضمان ولاء الزعماء السياسيين الأفارقة الفرنكفون.
- تأمين حقول اليورانيوم في منطقة الساحل الإفريقي، وعلى وجه الخصوص حقل اليورانيوم في صحراء شمال النيجر بما يسمح باستمرار تحديث الترسانة النووية الفرنسية.

بالرغم من أنّ فرنسا استطاعت تحرير المدن الرئيسية في شمال مالي، من خلال عملية سرفال، إلا أنّ تهديد الجهاديين كان أقوى، وهو ما أدّى إلى إطلاق عمليات أخرى، والمتجسّدة في برخان.

ثالثاً-عملية برخان "Opération Barkhan" 2014/09/01

تتمثّل "عملية برخان" في تحقيق تواجد عسكري فرنسي دائم في منطقة الساحل، لاحتواء ما أسماهم وزير الدفاع الفرنسي "الجهاديين"، وقد تزامن إطلاق هذه العملية مع حدوث معركة عنيفة في مطار طرابلس بين الميليشيات الليبية، أدّت إلى تدمير عدد كبير من

¹ - خالد عبد العظيم، مرجع سابق الذكر، ص 80-81.

الطائرات التابعة للخطوط الجوية الليبية والإفريقية، كما وتم تعليق جميع الرحلات الجوية في مطار مصراته الدولي غرب ليبيا، أخذ بعين الاعتبار التداعيات السلبية لزيادة نشاط الجماعات المتطرفة على دول الساحل ودول الجوار بعد انهيار الدولة في ليبيا⁽¹⁾.

استملت عملية برخان المشعل من عملية سرفال في كلّ من مالي والتشاد في 2014/09/01، لتتخذ بعدا إقليميا بررته مصالح فرنسا الاستراتيجية في الساحل الإفريقي، والتهديدات التي تواجهها المنطقة، وعلى رأسها: الإرهاب، وترتكز المقاربة الاستراتيجية لهذه العملية العسكرية التي تغطي خمس دول إفريقية هي: بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر والتشاد على منطق الشراكة بين هذه البلدان، بدعم الاتحاد الأوروبي.

في حقيقة الأمر، لا تعود إطلاق هذه العملية إلى التردّي المخيف في أوضاع ليبيا فقط، إنما أيضا تعبيراً عن الجغرافيا الاستراتيجية للحرب في صحاري إفريقيا، حيث تحدّ جغرافيا مسرح العمليات من فاعلية العسكرية الحديثة، إذ أنّ هذه الجغرافيا لصالح القبائل التي تجيد الكر والفر، كما كانت جغرافيا أفغانستان الجبلية الصخرية لصالح مقاتلي حركة طالبان، وهو ما يجسده أضرار (جبل) إيفوغاس أقصى شمال شرق مالي بالقرب من حدود مالي مع الجزائر، فهي منطقة صخرية شديدة الوعورة، تتكون من مجموعة متراصة من الجبال المليئة بالكهوف والتجاويف الصخرية والمغارات التي تصلح أن تكون ملاذاً آمناً للمتمردين الطوارق (فهي المهد التاريخي لقبائل الطوارق). وهذه الجغرافيا الصخرية الصعبة لهذه المنطقة الشاسعة، تقف عائقاً منيعاً للغاية أمام العسكرية الحديثة، فالميليشيات المدرعة لن يمكنها أن تسلك هذه الدروب الواعرة، كما أنّ القصف الجوي لن يصب إلاّ الصّخور، لأنّ النشاط الإرهابي يجد ساتراً منيعاً له في الكهوف والتجاويف⁽²⁾.

¹ - خالد عبد العظيم، مرجع سابق الذكر، ص 80.

² - المرجع نفسه، ص 91-92.

وفضلاً عن ذلك، تعمل برخان أيضاً على تقديم مساعدة مباشرة للسكان، من خلال قيادة أو دعم المشاريع المتعلقة بالحصول على المياه والطاقة والصحة والتعليم، ففي عام 2019، تم تنفيذ أكثر من 75 مشروعاً مدنياً-عسكرياً لصالح السكان، بما في ذلك 35 مشروعاً زراعياً رعوياً، و16 مشروعاً متعلقاً بالتعليم والحصول على المعلومات، وفي عام 2020، تم الانتهاء من 86 مشروع، بما في ذلك 20 مشروع في ليبتاكو غورما بتمويل من برخان، في حين تم قيادة وتنفيذ بعض المشاريع بشكل مستقل من قبل القوات المسلحة المالية⁽¹⁾.

أما مجمل الوسائل التي تم نشرها، فتتمثل في: 5100 عسكري، 7 طائرات بدون طيار، 7 طائرات مقاتلة، 22 مروحية، 6-10 طائرات النقل اللوجستيكي والاستراتيجي، 290 مركبة مدرعة ثقيلة، 240 مركبة مدرعة خفيفة و380 مركبة لوجيستيكية، بحوالي 105 عملية قتالية ضد الجماعات الإرهابية⁽²⁾.

وبذلك فإن إطلاق عملية برخان بالنسبة لفرنسا، من منظور الفكر العسكري، تدخل في إطار الاستراتيجية الاستباقية القائمة على أن الهجوم أفضل وسيلة للدفاع والقضاء على مصادر التهديد، وحاولت فرنسا مؤخراً، توسيع أبعاد عملية برخان، بتبني مقاربة ثلاثية الأبعاد: العسكري، الدبلوماسي والتنمية، حيث لا يمكن فصل التهديد الإرهابي عن التحديات الاقتصادية والتعليمية والصحية والمؤسسية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى دعم القوات المسلحة المحلية، ما سيساهم في تسهيل ديناميكية السلم.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على عدم عملية برخان لمواجهة التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال سعيه إلى التعاون الأمني الدفاعي بين البعثة العسكرية

¹ -Ministère des Armées (France), **dossier de presse Opération Barkhane**, juin 2020, p12.

² -Ibid, p24.

الأوروبية "أوتم مالي EUTM Mali" في مالي وقوات عملية "برخان"، بتعزيز عنصر الاتصال داخل الكيانات المختلفة، وتعتمد بعثة الاتحاد الأوروبي في مالي أيضا على "برخان" في ما يتعلق بالخدمات اللوجستية، ومع ذلك تفتقر عملية "برخان" إلى الدعم الكبير من قبل القوى الأوروبية الأخرى، على خلفية اعتبارها "ضمان الاستعمار الفرنسي الجديد" في المنطقة.

إنّ الاستراتيجيات التي تبنتها فرنسا لإعادة بناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، تحكمها بالطبع سياسة المصالح بالدرجة الأولى، تبررها بالحفاظ على أمنها الوطني ومحيطها الأوروبي، ودفاعا على مصادرها الحيوية لاستعادة مكانتها في النظام الدولي، وهذا ما يفسّر زيادة بسط سيطرتها على منطقة ترى فيها نفوذ طبيعي وتاريخي لها، في ظلّ عجز دول الساحل الإفريقي بالأساس: بوركينا فاسو، التشاد، النيجر، مالي وموريتانيا على احتوائها، نظرا لضعف المراقبة والقدرة للتحكّم في التهديدات الأمنية التي تعرفها، ونستنتج من هذه العملية ما يلي:

- تمثل منطقة الساحل الإفريقي تحديا وفرصة لفرنسا، فهي تحديا كون فرنسا لم تعد اللاعب الوحيد فيها، وفرصة كونها تريد استعادة دورها ونفوذها، من خلال إعادة إنتاج العلاقات الاستعمارية السابقة والمحافظة على الأدوار القيادية لها.
- لقد ركّزت المقاربة الأمنية الفرنسية على **العسكرة المتزايدة** في مواجهة التهديدات، ومواجهة النفوذ الأمريكي والصيني في المنطقة، مستبعدة بذلك كلّ الوسائل الدبلوماسية والتفاوضية والاستراتيجيات التنموية.
- بالرغم من نجاح بعض العمليات العسكرية مثل عملية سرفال واستعادة شمال مالي، إلا أنّ **العسكرة المتزايدة** في المنطقة تعيق عمليات التنمية، وأدخلت المنطقة في مزيد من التخبّط، من خلال تركيز دول الساحل على الإنفاق

العسكري، ممّا أدّى إلى تآكل اقتصاديات هذه الدول وخلق بؤر توتر جديدة كردة فعل من طرف المتمردين، وهو ما انعكس سلّبا على منطقة السّاحل دولا وشعبا.

- يستدعي بناء إعادة بناء الأمن والاستقرار في منطقة السّاحل الإفريقي، التي تعرف تزايدا في الانكشاف الأمني، تبني مقاربة أمنية جديدة يراعي فيها مبدأ تحقيق التوازن بين الأولويات الأمنية ومكافحة المدّ الإرهابي، وبين السياسات الدبلوماسية والتنمية.

- رابعا-قوة "تاكوبا" "La TASK Force Takuba":

- والسويد، مالي والنيجر) الإعلان السياسي الذي أنشأت في إطاره، وقد تم دمجها في قيادة "عملية" انطلقت "قوة تاكوبا" في 27 مارس 2020، واعتمدت 11 دولة أوروبية (ألمانيا وبلجيكا

- برخان"، من أجل محاربة الجماعات الإرهابية في منطقة ليبتاكو (المنطقة الحدودية بين مالي والنيجر)، وتتألف بشكل رئيسي من القوات الخاصة الأوروبية، وتعمل أيضا على تقديم المشورة والمساعدة والدعم للقوات المالية المسلّحة، بالتنسيق مع شركائها في المجموعة الخماسية لمنطقة السّاحل وبعثة مينوسما في مالي، والبعثات العسكرية والمدنية للاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

- وتمّ التأكيد من خلال هذه القوة المشتركة على أنّ تعزيز الأمن يهيئ الظروف اللاّزمة من أجل تنمية مالي، وتحسين الحكم واحترام سيادة القانون، وهي بدورها ضرورية لتحقيق سلام دائم، وستتكون من 500 عضو من القوات الخاصة الأوروبية، بما في ذلك 100 فرنسي، بالإضافة إلى العناصر المشاركة ويجب

¹ -Coalition Sahel, La Task Force Takuba est lancée : sur le lien suivant : <https://www.coalition-sahel.orf/la-task-force-takuba-est-lancee/> consulté le : 31/08/2022.

أن تصل إلى قدرتها العملياتية الأولية اعتباراً من صيف عام 2020، وقدرتها العملياتية الكاملة في بداية عام 2021، كما يجب أن تتمتع بالقدرة على العمل بسرعة والتكيف مع تطور التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية⁽¹⁾.

- عملياً، دخلت فرقة "تاكوبا" الحيز العملي في 15 جويلية 2020، بتكليفها بتقديم المشورة والمساعدة والمرافقة للوحدات القتالية التقليدية للجيش المالي من أجل

- محاربة الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة "ليبثاكو"⁽²⁾. لكن في اللغة العسكرية، تدخل في إطار القدرة "الأولية"، ولم تصل بعد إلى القدرة العملياتية الكاملة.

- هذه المهمة حساسة بشكل خاص في خضم وباء كوفيد 19، الذي أثر على توافر الأفراد والمعدات التي سيتم إرساله من قبل كل دولة شريكة، ومع ذلك، فقد تم إحراز تقدم كبير في الأيام الأخيرة، بتوسع دائرة المشاركين، إذ أقر البرلمان السويدي مشاركة القوات السويدية في قوة "تاكوبا"، ومن ناحية أخرى، أبدت دول جديدة -سيما اليونان- اهتمامها بالمشاركة المباشرة في التجمع الأوروبي، بعد رفض بعض الأعضاء المؤسسين كألمانيا والنرويج نشر قواتهم الخاصة في مالي⁽³⁾. يجب أن تتكون قوة "تاكوبا" في النهاية من ثلاث مجموعات عمل

¹ - Ibid.

² - Ministère des Armées (France), **Barkhane : Lancement officiel de la Task Force TAKUBA**, sur le lien web suivant : <https://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/barkhane-lancement-officiel-de-latask-force-takuba> consulté le: 28/07/2022.

³ - Yanick Smaldore, **Accord de la Suède, intérêt de la Grèce : la Task Force Takuba prend forme**, sur le lien suivant : <https://www.meta-defence.fr/2020/06/17/accord-de-la-suede-interet-de-la-grece-la-task-force-takuba-prend-forme/> consulté le : 20/08/2022.

مكونة من 60 موظف لكل منها، 30 فرنسي و 30 أوروبي آخر، ومن المتوقع أن يكون مقر مجموعات قوة "تاكوبا" الثلاثة في: جاو وميناكا لمساعدة وحدات الاستطلاع والتحقيق التابعة للقوات المسلحة المالية⁽¹⁾.

- وبما أن فرقة "تاكوبا" مرتبطة بعملية "برخان"، يجب أن تصبح مستقلة بالكامل، وأن تكون "تاكوبا" "قابلة للانفصال" عنها؛ ففي حالة فصلت فرنسا أو جمّدت "برخان"، يجب أن تكون قادرة على مواصلة مهمتها مع الجيش المالي، ويتعيّن على فريق القوة أن يواجه مشكلة اللغة، فالخدمات الإستونية والتشيكية والسويدية والإيطالية لا تتحدث الفرنسية، ما سيمنّل عائقاً أمام العمليات التدريبية، والمشكل مطروح أكثر عند مرافقة جنود الجيش المالي في القتال، وهي من بين العوائق التي واجهتها بعثات السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي، وتعمل المشاركة المتزايدة لقوة "تاكوبا" كإشارة على التقارب الأوروبي وتأكيد على رغبة تفعيل قوة عسكرية أوروبية في منطقة الساحل الإفريقي.

- في الأخير، لا يعكس انخراط الاتحاد الأوروبي في المبادرات الأوروبية والدولية والمطروحة في منطقة الساحل الإفريقي، إرادة حقيقية لمختلف الأطراف لتعزيز الأمن التعاوني، الذي سيؤدي إلى إيجاد حلول مشتركة لإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة، وكنتيجة لذلك، أصبحت منطقة الساحل الإفريقي مسرحاً في اختيار سياسات القوى الكبرى وفق منطق تنافسي مصلحي.

¹ -Jean-Dominique Merchet, Sahel : à quoi va ressembler Takuba ?, sur le lien web suivant : <https://www.lopinion.fr/blog/secret-defense/sahel-a-quoi-va-ressembler-takuba-220938> consulté le: 02/08/2022.

المطلب الثاني: دعم الاتحاد الأوروبي المبادرات الأوروبية-الدولية في إطار الأمن التعاوني.

بالإضافة إلى الانخراط الأوروبي الكامل في إطار استراتيجية الشاملة في منطقة الساحل الإفريقي، قام بدعم العديد من المبادرات الجماعية (الدولية) في إطار الأمن التعاوني، كمحاولة تحقيق استجابة أوروبية أكثر جماعية وموحدة للمعضلة الأمنية/اللامنية في منطقة الساحل الإفريقي.

أولاً-التحالف من أجل الساحل "L'alliance Sahel": بين الضخ المالي الدولي وغياب القيمة المضافة:

بالنظر لما واجهته دول الساحل الإفريقي، وبالأساس: موريتانيا، بوركينا فاسو، التشاد، النيجر ومالي من تحديات مستعصية: انعدام الأمن، التطرف المتزايد، الانتقال إلى الآفاق الاقتصادية، وضعف الوصول إلى التعليم والتوظيف والخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، وتغير المناخ، كان من الضروري إيجاد استجابة مناسبة وفعالة بسرعة في الميدان، لمواجهة هذا الوضع غير المستقر والهش، تأخذ في الاعتبار التحديات الأمنية والقدرة على ضمان التنمية المستدامة في المنطقة.

وعلى أساس ذلك، جاءت الإستجابة لهذا التحدي الأمني والتنموي المزدوج من شركاء التنمية والمنظمات الدولية الرئيسية في جوان 2017، بحيث أعلنت فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي إطلاق "التحالف من أجل الساحل"، بانضمام البنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع انضمام إيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة ولوكسمبورغ والدانمارك وهولندا مؤخراً⁽¹⁾.

¹ -Alliance Sahel, L'alliance Sahel, sur le lien web suivant : <https://www.alliance-sahel.org> (Consulté le : 02/07/2022).

وتستهدف المشاريع المطلقة في إطار "التحالف من أجل الساحل" قطاعات حيوية، وهي⁽¹⁾:

- تعليم الشباب وتوظيفهم، الزراعة والتنمية الريفية.
 - الأمن الغذائي، الطاقة، المناخ.
 - الحوكمة، واللامركزية والخدمات الأساسية والأمن الداخلي.
- وتستند العلاقات بين الشركاء والدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى المسائلة المتبادلة، كما ويتم تحديد الأهداف التي سيتم تحقيقها وقياسها وتقاسمها من قبل جميع الشركاء، بعد ذلك، تتبنى المشاريع طرق عمل جديدة لتسريع تنفيذها وفعاليتها؛ من خلال طرق تمويل مبتكرة وأكثر مرونة وتنويع الجهات المنفّذة لها (المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والقطاع الخاص)، مع تخصيص اهتمام أكبر للمناطق الأكثر هشاشة في منطقة الساحل الإفريقي.

وبناء على ذلك، دعم التحالف أكثر من 730 مشروعًا في جانفي 2019، بقيمة إجمالية بلغت 11 مليار أورو، فمثلاً، في قطاع الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي بلغ المبلغ المخصّص 1.9 مليار أورو في جانفي 2018، وقيمة الإلتزامات وصل 2.7 مليار أورو، أما قطاع الأمن الداخلي، فالمبلغ المخصّص في 1 جوان 2018 بلغ 320 مليون أورو (من مقدار الإلتزامات البالغة 400 مليون أورو)⁽²⁾.

الجدير بالذكر، أنّ هذا التحالف ليس هيكلاً جديداً أو منتدى الدّعوة للمساهمات المالية، بل آلية لتعزيز التنسيق بين الشركاء، لتقديم مساعدة أسرع وأكثر فعالية وأفضل استهدافاً للمناطق المعرضة للخطر، ستشارك فرنسا بشكل كامل في هذا الجهد، حيث تمول "الوكالة الفرنسية للتنمية" أكثر من 1.6 مليار أورو في المشاريع، بزيادة 40% في عملها

¹ -Ibid.

² -Ibid.

لصالح منطقة الساحل خلال الفترة 2018-2022، مقارنة بالسنوات الأربع السابقة، كما وقّعت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتّحالف من أجل الساحل اتفاق شراكة في أكتوبر 2018، لزيادة التنسيق بين المساعدات المعروضة من الجهات المانحة والاحتياجات التي حددتها دول الساحل الإفريقي⁽¹⁾. وبالتالي تحسين فعالية المساعدة التنموية في المنطقة.

وقد قام الاتحاد الأوروبي بنفيذ بعض المشاريع، لتعزيز الأمن الداخلي في إطار "التحالف من أجل الساحل"، وهي:

1-المشروع الإقليمي "الوساطة الزراعية -الرعية في منطقة الساحل" "Projet régional "Médiation agro-pastorale au Sahel 2022-2019":

يعد هذا المشروع جزءًا من برنامج الطوارئ لتحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية لمنطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والهدف منه هو الحد من الصّراع بين المجتمعات البدوية والمستقرة على طول طرق الانتقال من الساحل، التي تغذي بدورها الصّراعات المسلّحة، من خلال الوساطة المجتمعية باستخدام الآليات التقليدية للحوار، ويشكل هذا المشروع المرحلة الثالثة من التمويل (5 مليون أورو) من قبل الاتحاد الأوروبي ويتم تنفيذه من قبل "مركز الحوار الإنساني"⁽²⁾.

2-مشروع إقامة انتعاش اقتصادي وشامل حول بحيرة تشاد 2021-2018 Redressement "Economie et Inclusif Autour du Lac Tchad":

¹ Ministère de l'Europe et des affaires étrangères (France diplomatie), **La force conjointe G5 Sahel et l'Alliance Sahel**, sur le lien suivant : <https://www.diplomatie.gouv.fr/> (consulté le : 06/07/2022)

² -Alliance Sahel, **Op.cit.**

يتولى تنفيذ هذا المشروع الاتحاد الأوروبي وفرنسا في التشاد والنيجر، بمبلغ قدره 35.5 مليون أورو، ويتمثل هدفه في إقامة مجتمعات مستقرة حول بحيرة التشاد، بالاستناد إلى محاور أساسية: اجتماعيا، اتخذ شكل الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف، اقتصاديا، خلق فرص عمل من خلال إطلاق مشاريع لإعادة تأهيل البنية التحتية المجتمعية، ودعم المشاريع الزراعية الصغيرة والتكوين العملي، بحيث يتم دعم البلديات لتحسين إدارة أراضيها ومواردها الطبيعية، وتستهدف هذه الأنشطة في المقام الأول النساء والشباب بدون عمل خصوصا في المناطق الريفية⁽¹⁾.

وقد حقق "مشروع إقامة انتعاش اقتصادي وشامل حول بحيرة تشاد" في عام 2019 مجموعة من النتائج، ومنها⁽²⁾:

- تم إجراء 5 دورات إقليمية تشاركية في مناطق تدخل المشروع، بمشاركة مت يقرب من 4000 مستفيد.
- استفادة 959 شخص من الدعم النفسي والاجتماعي، و257 مساعدا مجتمعا تم تدريبهم على التعرف على الأشخاص الذين يعانون من ضائقة نفسية والإسعافات الأولية.
- القيام بـ 14 مشروع بمشاركة 1109 مستفيد.
- تطوير وتنفيذ 6 خطط تنمية محلية.

3-مشروع دعم العدالة والأمن وإدارة الحدود في النيجر " Appui à la justice, la sécurité et la gestion des frontières au Niger (2016-2018) :

¹ -Ibid.

² -Alliance Sahel, Op.cit.

تمّ تنفيذ هذا المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي وفرنسا، بمبلغ قدره 80 مليون أورو، ويهدف إلى تعزيز الوظائف السيادية للدولة النيجيرية لإقامة مجتمع سلمي، ولاسيما تلك المتعلقة بـ "السلم والعدالة والمؤسسات الفعّالة"، وينقسم المشروع في الميدان إلى عدّة أجزاء، منها: زيادة القدرة المالية للحكومة وتطوير قدراتها سيما الإدارة المالية العامة والأمن، مع إعطاء اهتمام خاص لمكافحة الفساد، إضافة إلى ذلك تعزيز دور السلطة القضائية في مكافحة الجريمة المنظمة بشكل أكثر فعالية، وتحسين حماية ضحايا الاتجار، وأخيراً تعزيز قدرات مختلف القوات الأمنية مثل: الحرس الوطني والدرك والشرطة والجمارك، ولتحكم أفضل في الحدود، فإنّه يدعم التعاون عبر الحدود مع مالي وبوركينا فاسو⁽¹⁾.

وقد حقّق مشروع "مشروع دعم العدالة والأمن وإدارة الحدود في النيجر" في جانفي 2019، عدّة نتائج، ومنها:

- إنشاء ثمانية مراكز قيادة إقليمية قيد العمل، هدفها ضمان التنسيق على أرض الواقع لقوات الأمن، وهي: أغاديز، ديفا، دوسو، مرادي، تاهوا، تلابيري، زيندر ونيامي.
- تشغيل ثمانية مراكز شرطة حدودية جديدة.
- تشييد/ تجديد موقعين دائمين لقوات الأمن الوطني على طول الحدود الليبية.
- تجديد مهبط الطائرات ديركو.
- توفير المعدّات اللوجستية ومعدّات تكنولوجيا المعلومات للوكالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر/الاتجار غير المشروع بالمهاجرين، ومكتب المساعدة الجنائية الدولية.
- توحيد الإطار القانوني لمبادرة الشراكة الأوروبية لحماية البيئة، وتعريف هيكلها التنظيمي.

¹ – Alliance Sahel, Op.cit.

3-الدعم المالي لبرنامج طوارئ الساحل Appui budgétaire au Programme d'urgence Shel (2018-2022):

تمّ تنفيذ هذا المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي في بوركينا فاسو بميزانية قدرها 50 مليون أورو، بهدف تأمين المناطق الحدودية لبوركينا فاسو لضمان تنميتها، وتسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الهشة في الشمال والساحل، سيما في ظلّ استمرارية الوضع الأمني المتدهور، ويعمل هذا المشروع على زيادة القدرة المالية لحكومة بوركينا فاسو لتنفيذ التدابير المناسبة للحفاظ على السلم والاستقرار والأمن⁽¹⁾.

أمّا على أرض الواقع، فيدعم البرنامج أولاً، إنشاء البنية التحتية اللازمة لإمدادات مياه الشرب، والحصول على الخدمات الصحية، بالإضافة إلى تعبئة اليد العاملة المؤهلة واللازمة لهذه الخدمات، ثانياً، تعزيز قوى الأمن الداخلي في بوركينا فاسو لزيادة حماية الممتلكات والأشخاص⁽²⁾.

وكنتيجة، حقق المشروع "الدعم المالي لبرنامج طوارئ الساحل" في الفترة الممتدة بين 1 جانفي 2018 و 30 جوان 2018، مجموعة من النتائج، منها:

- توفير ثلاث سيارات إسعاف.
 - حفر 25 بئراً جديداً.
 - تنفيذ ثلاثة أنظمة مبسطة لإمداد مياه الشرب.
 - تحسين إطلاق أسواق البنية التحتية الأمنية وعدد أفراد الأمن المنتشر في المنطقة.
- إضافة إلى ما سبق، تعمل مبادرة "التحالف من أجل الساحل" على محور الطاقة"، كواحد من القطاعات ذات الأولوية السالفة الذكر، بهدف مضاعفة معدل الحصول على

¹ –Alliance Sahel, Op.cit.

² –Ibid.

الكهرباء في الفترة 2017-2022، وهي ملتزمة بتعبئة الشركاء التقنيين والماليين والقطاع الخاص حول برنامج مشترك لدعم تطلعات دول الساحل للحصول على الطاقة باعتبارها عامل أساسي للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فمثلا، معدل الكهرباء في جميع دول مجموعة الساحل الخمس، هو 26%، وهو معدل أقل بثلاث من المتوسط العالمي، وأقل بمرتين من المتوسط في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى⁽¹⁾. وبالتالي، من المهم زيادة الجدوى المالية لقطاع الطاقة والسماح بإعادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية، من أجل منع الأزمات الخطيرة والمشاركة في تعزيز العقد الاجتماعي.

وهو ما سعى إلى تجسيده مؤتمر "التحالف من أجل الساحل" (9-10/10/2019) في باريس، الذي تمحور حول القضايا الرئيسية التي تظهر الحاجة إلى زيادة الوصول إلى الطاقة، كوسيلة لتعزيز العقد الاجتماعي وتحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال: الحد من عدم المساواة للوصول إلى كل من الطاقة والخدمات الاجتماعية، والسماح للوصول المستدام إلى المناطق الحساسة حتى في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة، وتقليل الاعتماد على المساعدات في قطاع الطاقة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز الأدوات المالية لتسهيل الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة في منطقة الساحل، سيما مبادرة "مرفق توسيع نطاق الطاقة المتجددة في إفريقيا"⁽²⁾.

¹ -La Banque Mondiale, **conférence : accès à l'énergie dans les pays du G5**, sur le lien web suivant : <https://www.banquemonddiale.org/fr/events/2019/20/01/conference-alliance-sahel-acces-a-l-energie-dans-les-pays-du-g5-sahel>, Consulté le : 04/07/2022.

² -Alliance Sahel, **première conférence du groupe énergie de l'alliance Sahel**, 9 et 10 octobre 2019 à Paris, sur le lien web suivant : <https://www.alliance-sahel.org/premiere-conference-acces-a-lenergie-dans-les-pays-du-g5-sahel-les-9-et-10-octobre-2019-a-paris/> consulté le : 05/06/2022.

وبعد ثلاث سنوات من إطلاق التحالف، حقق بعض النتائج المتمثلة فيما يلي⁽¹⁾:

✓ توفير الكهرباء لـ 550 ألف شخص.

✓ توفير الصرف الصحي لـ 1.6 مليون نسمة.

✓ توفير مياه الشرب لـ 5.6 مليون شخص.

✓ تطعيم أكثر من 3 ملايين طفل.

لكن بالرغم من كلّ هذه المشاريع، يعتبر "التحالف من أجل السّاحل" مبادرة يقودها المانحون ولم تترك سوى دور هامشي لبلدان منطقة الساحل الإفريقي، سيما المنظّمات غير الحكومية، بحيث تم اعتبار المبادرة تدفقا جديدا للأموال، دون وجود ربط واضح بين المشاريع التي تمّ إنشائها تحت رعاية التحالف، والمشاريع ذات الأولوية المحدّدة في إطار المجموعة الخماسية لمنطقة السّاحل، إذ حتّى لو كانت الأولويات في الواقع متقاربة إلى حدّ ما، إلّا أنّه لا يوجد تطابق، حقيقي من حيث التمويل ولا توجد آلية لخلق التقارب.

وفي حين أنّ أهداف هذه المبادرة تبدو واضحة وأنها موضوع توافق في الرّؤى، فقد تم توجيه انتقادات للطريقة التي تم بها تصور هذه المبادرة، من حيث تطويرها في فترة زمنية قصيرة جدّاً، وتمت مناقشتها بمشاركة ضيّقة، حيث وصفت المبادرة باعتبارها مفاوضات بيروقراطية بين باريس وبرلين والبنك الدولي ففي مرحلتها الأولى، لم تتضمن قواعد واضحة بشأن الشّروط التي بموجبها يمكن للمانحين الآخرين الانضمام إلى التحالف، وأدى التّحرّك السّريع للرئيس الفرنسي "ماكرون" إلى اختصار في عمليات التشاور، وبما أنّ أعضاء

¹ -G5 Sahel, Communiqué de presse Quel bilan pour l'Alliance Sahel après 3 ans au service des populations sahéliennes ?, sur le lien web suivant : <https://www.g5sahel.org/communique-de-presse-quel-bilan-pour-lalliance-sahel-apres-3-ans-au-service-des-populations-seheliennes/> consulté le :07/07/2022

"التحالف من أجل الساحل" مؤسسات مالية ومنظمات دولية، فإنّ ذلك يولّد في بعض الأحيان بعض التباطؤ في تقديم الدعم لدول الساحل التي تفتقر إلى مشاريع تنموية.

وهو ما يثير التساؤلات حول القيمة المضافة الحقيقية لهذه المبادرة، والطريقة التي تعمل بها مع العمليات والمبادرات المختلفة في منطقة الساحل الإفريقي، فعلى الرغم من بداية مبادرة "التحالف من أجل الساحل" الطموحة، فقد حققت القليل من النتائج الإيجابية على الأرض حتى الآن، ويحتاج إلى المزيد من التنسيق بين الجهات الدولية والجمع بين المشاريع الأمنية والتنموية، مع التركيز على تحسين الحكومة أيضاً، إذ يبدو أن عملها موجه إلى حدّ كبير نحو أهداف التنمية التقليدية على حد ما، بدلاً من أهداف الحكم في مناطق النزاع، للمساعدة في سد هذه الفجوة في مناطق الصراع.

ثانياً- إعلان دينار "Déclaration de Dinard" 2019/04/06

تمّ إطلاق هذه المبادرة لشراكة جديدة في إعلان دينار-سان مالو (فرنسا) في 2019/04/06، من أجل إستراتيجية شاملة ومستدامة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين في منطقة الساحل الإفريقي⁽¹⁾.

وتستهدف المبادرة تحقيق عدّة مزايا، منها⁽²⁾:

¹ –Ministérielles Affaires Etrangères (France), **Déclaration de Dinard sur le partenariat pour une stratégie globale et durable de lutte contre les rrafics illicites dans la région du Sahel**, Dinard, saint Malo (France), 06/04/2019, p1. Sur le lien suivant :

<https://www.elysee.fr/admin/upload/default/0001/04/d6c7ade622d81b3ee9b5fcd4c971cd405b8120be.pdf> consulté le :11/06/2022.

² –Ibid. p2.

- زيادة الشراكة مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من ناحية التنفيذ، وبناء القدرات لمكافحة الشبكات الإجرامية عبر الوطنية المتورطة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة الصغيرة والخفيفة، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في منطقة الساحل الأوسع، وفقاً للمعايير والمبادئ المعترف بها دولياً.
- تعزيز شراكة أمنية وتنموية شاملة، حيث تتولى دول مجموعة الخمس إعداد خطط العمل الوطنية والإقليمية، التي تركز على تطبيق القانون، وضمان استجابة فعالة للعدالة الجنائية، بما في ذلك حماية الضحايا ومساعدتهم، مع استمرار الشركاء الدوليين والإقليميين لمواصلة استكشاف سبل توفير الموارد لدعم هذا الجهد سيما من خلال تحسين التنسيق.
- المساعدة في وضع خارطة طريق لدول المجموعة الخماسية للساحل، تحتوي على جدول زمني وأهداف ومؤشرات أداء بمشاركة الدول الأعضاء الراغبة في منظمة الإيكواس، وجميع أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين، وسيما الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي لمواصلة تعزيز تنفيذ القانون والأنظمة القضائية، من خلال سلسلة من العقوبات، وعد الضوابط الحدودية المتكاملة، وآليات مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الفساد، مع دمج اعتبارات النوع الاجتماعي طوال الوقت.
- الإشادة بمبادرات دول المجموعة الخماسية للسلم والأمن، ولاسيما مبادرة التعاون الأمني الإقليمي للمجموعة، والكلية الأمنية للساحل... إلخ.
- تشجيع تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الإفريقي للخطوات العملية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في منطقة الساحل الأوسع.

- تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأوروبي من خلال بعثاته لإدارة الأزمات، الإنتربول والأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، لبناء قدرات شرطة ودفاعية أكثر كفاءة.
- تسليط الضوء على أهمية العدالة، باعتبارها حجر الزاوية في الجهود الأمنية والحكومة والتنمية، بهدف تعزيز المؤسسات الوطنية وكذلك التعاون الإقليمي.

وتلتقي هذه المبادرة ما سابقتها في إعادة إنتاج نفس الأهداف والخطابات حول سبل إرساء، سبل الاستقرار والأمن في المنطقة، لكن تبقى القيمة المضافة لها غير واضحة، في ظل غياب معطيات حول مدى تنفيذ هذه المبادرة التي تدخل في المبادرات ذات الإطار الكمي وليس النوعي.

ثالثاً-مبادرة الائتلاف من أجل الساحل " La coalition pour le Sahel 2020/01/13

تم إطلاق مبادرة "الائتلاف من أجل الساحل" في قمة باو في 2020/01/13، نظراً إلى خطورة الأزمة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، التي تتطلب إجراءات أقوى وأكثر توحداً، وهذا من قبل رؤساء فرنسا، وبروكينا فاسو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والتشاد، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس المجلس الأوروبي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمين العام للفرانكفونية⁽¹⁾. ويهدف الائتلاف إلى إعطاء استجابة جماعية للتحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، بتوحيد الجهود التي تقودها المجموعة الخماسية للساحل مع شركائها للعمل بشكل متماسك، حول كل

¹ –Emmanuel Macron, conférence de presse conjointe à l'issue du sommet de PAU, Elysée, 13 janvier 2020, p1-2, sur le lien suivant : <https://www.elysee.fr/front/pdf/elysee-module-15012-fr.pdf> consulté le :20/05/2022.

القضايا الأمنية والسياسية والتنمية، والأزمة في منطقة بحرية التشاد والوضع في ليبيا، والهدف من ذلك هو جعله إجراءً إقليمياً.

وكان الاجتماع الأول للائتلاف استجابة لدعوة من دول المجموعة الخماسية للساحل والاتحاد الأوروبي، بحضور حوالي 60 ممثلاً للدول والمؤسسات الدولية، خلال مؤتمر عبر الفيديو في 2020/04/28، والذي أكد على الإطلاق المشترك للائتلاف بشكل أساسي مع أربع ركائز، وهي⁽¹⁾:

- مكافحة الإرهاب.
- القدرات الأمنية والدفاعية للدول.
- تعزيز الإدارة.
- تعزيز التنمية.

علمًا أنّ هذا المنطق نفسه كان أصل إنشاء "التحالف من أجل السّاحل"، لذلك يجب أن يدمج تحال الساحل إحدى الركائز الأربع للائتلاف من أجل منطقة السّاحل الإفريقي، وهي المساعدة والتنمية، وتتعلّق الركائز الثلاث الأخرى بمكافحة الجماعات الإرهابية المسلّحة، وبناء قدرات القوات المسلحة لدول منطقة السّاحل، ودعم عودة الدولة والإدارات إلى الإقليم، ونفس الملاحظة تبقى القيمة المضافة للمبادرة غير واضحة، ولا تختلف عن سابقتها هي الأخرى.

، الدانمارك، إستونيا، فرنسا، النرويج، هولندا، البرتغال، جمهورية التشيك، المملكة المتّحدة

¹ -Le service européen pour l'action extérieure, **Conclusions informelles de la première réunion de la Coalition internationale pour le Sahel (12 juin 2020)**, sur le lien web suivant : <https://eeas.europa.eu/> consulté le : 18/08/2022.

خلاصة الفصل:

تعتبر الإستراتيجية الأمنية الفرنسية الموجهة إلى إفريقيا عامة والسّاحل الإفريقي خاصّة الإدارة القوية لفرنسا لاسترجاع نفوذها في مستعمراتها السابقة في ظلّ تزايد التنافس الدولي على السّاحل الإفريقي.

أمّا بالنسبة لبرنامج المساعدة العسكرية التقنية التي من شأنها أن تسمح للدول الإفريقية بتشكّل جيوش وطنية من أجل الدّفاع عن استقلالهم والحفاظ على سيادتهم، فهي تمثل وسيلة للحد من هذه السيادة عن طريق رابطة التبعية.

فيما يتعلّق بالدور الأمني الفرنسي حيال منطقة السّاحل الإفريقي في ظلّ التنافس الدولي على المنطقة، فيتبيّن أنّه معرّض للتنافس شرس، إذ أنّ كلّ القوى الدولية تسعى إلى محاولة تعزيز نفوذها بالسّاحل الإفريقي قصد الاستحواذ على الثروات الكائنة به مستعملنا في ذلك مجموعة من الترتيبات الأمنية والاقتصادية الموجهة إلى السّاحل الإفريقي.

الفصل الثالث:

التواجد الأمني الفرنسي في الساحل في
ظلّ التنافس الدولي في المنطقة.

تمهيد الفصل الثالث:

تعد القارة الإفريقية واحدة من أكبر المناطق الغنية في العالم بالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة في نظر الدول الكبرى، لذلك تتنافس هذه الأخيرة على التواجد داخل القارة بأي شكل كان، أبرزها التدخل الدولي لحل الأزمات للتخلص من تواجد الإرهاب في المنطقة مثل التواجد الفرنسي في منطقة الساحل فهي تعتبر نفسها حامي دول الساحل من أي خطر قد تواجهه.

وفي الآونة الأخيرة قررت فرنسا سحب العديد من قواتها العسكرية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في مالي ويرجع ذلك إلى الاختلافات بين السلطات المالية والقوات الفرنسية خاصة بعد تأزم الوضع في المنطقة مما أدى إلى تدخل هذه القوات الدولية روسيا الصين في مالي

المبحث الأول: التواجد الأمريكي في المنطقة (AFRICOM): المطلب الأول: الدور الأمريكي حيال الساحل الإفريقي:

قبل نهاية الحرب الباردة لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية حادة في التدخل في الشؤون والقضايا الإفريقية بشكل مباشر وكانت تركز في سياستها تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي على تحقيق أربعة أهداف رئيسة وهي: احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، دعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية.

ولتحقيق هذه الأهداف فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارة الإفريقية إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة، المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد المنافسة على القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي، أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها، ولا يخفي أن عملية التقويم والتمحيص هاته دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل أبرزها⁽¹⁾:

- ازدياد المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية في عصر العولمة فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي لإفريقيا والساحل الإفريقي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، تدفع دوماً إلى تأكيد أهمية القارة السمراء في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

- تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعنية في إفريقيا مثل منطقة الساحل الإفريقي، فصانع القرار

¹-لحسب الحسنائي، "التنافس الدولي في إفريقيا... الأهداف والوسائل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، (مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء 2011)، ص ص 107-108.

الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا إلى ما تتوفر عليه من موارد طبيعية خاصة النفط.

- تتميز السياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي بالحركية والحيوية والاستباقية واعتماد مقارنة الأمن الذكي الذي يقوم على الجمع بين العسكرية، الدبلوماسية، الشركات الجهوية والإصلاح السياسي والاقتصادي.

يمكن تلمس هذا الاهتمام بعد انتخاب الرئيس الأمريكي "كلينتون" سنة 1992 وبداية مهامه، حيث عمل على ترقية مجموع الدول الإفريقية والحرص على دخولها تيار الاقتصاد العالمي عن طريق تشجيع المبادلات التجارية بين بلده والدول الإفريقية، زيادة الاستثمارات الأمريكية الخاصة في القارة الإفريقية، وتخفيف ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا وذلك حسب جهود تحرير الاقتصاد⁽¹⁾.

لكن لم تقتصر العلاقات التي تربط بين دول الساحل الإفريقي مع الولايات الأمريكية المتحدة على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط، بل كانت هناك أحداث زادت من ديناميكية العلاقات الإفريقية الأمريكية، حيث أخذت العلاقات بعد آخر، وهما الهجومان اللذان ضربا السفارتين الأمريكيتين بنيروني ودار السلام سنة 1998 والهجوم الذي هزّ أمريكا في عقر دارها وضربها في القلب النابض للاقتصاد الأمريكي في 11-09-2001، من ذلك التاريخ، تتبع الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية مركزة على الجانب الأمني والعسكري والمتعلقة بالحرب على الإرهاب العالمي "the global war"، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية

¹-Alain FogueTedom, « Le commandement militaire américain pour l'Afrique (AFRICOM) : Un élément du projet géostratégique américain en Afrique », (2011), Disponible sur : https://www.cahiers.cerium.ca/IMG/potege/form1/Art_AFRICOM_1_.doc (Consulté le :03/08/2022).

تعمل باسم هذا الأخير أي الحرب على الإرهاب لتبرير هيمنتها على منطقة الساحل الإفريقي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الإفريقي.

على غرار التدخلات العسكرية الأمريكية في تسعينات القرن الماضي، غيّرت الإدارة الأمريكية إستراتيجياتها في التدخل في الدول الإفريقية من الأمن الصلب إلى الأمن الذكي، حيث استطاعت أن تمزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية الهجومية من أجل فرض هيمنتها على الساحل الإفريقي، خاصة بعد تزايد الأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة لدى القوى الصاعدة والقوى التقليدية، كما أنّ تدهور الأوضاع الأمنية وتشكل جماعات مقاتلة موالية لتنظيم القاعدة بفرض على الولايات المتحدة أن تتواجد في هذه المنطقة عن طريق مجموعة من الترتيبات الأمنية:

1. مبادرة الساحل الإفريقي (PSI):

تمثل مبادرة الساحل الإفريقي أو كما تعرف باسم "مبادرة بان الساحل" "The Pan Sahel Initiative" من أوّل المشاريع الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، فقد جاءت المبادرة موجهة بصورة مباشرة لمجموعة من بلدان الساحل الإفريقي وهي: مالي، تشاد، موريتانيا والنيجر⁽²⁾. دخلت هذه المبادرة حيّز التنفيذ بداية من نوفمبر 2002، تهدف

¹—Théophile Mirabeau NChare, **Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain : le cas du Golf de Guinée (2001–2008) une approche des usages géostratégiques de la diplomatie**, (Yaoundé : Mémoire de DEA en Sciences Politiques, Université de Yaoundé 2, 2009, p.48.

²—Dénis Retailé, Olivier Walther, « Guerre au Sahara-Sahel : La Reconversion des Savoirs Nomades » ; **l'information géographique**, vol.75, N°03, (Mars 2011), p.56.

هذه المبادرة إلى تقديم المساعدة العسكرية للبلدان الساحلية من أجل مكافحة الإرهاب والإجرام الدولي⁽¹⁾.

2. مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCI): 2004/03

أنشأت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء " Trans-Sahara Counterterrorism Initiative " في مارس 2004، وهي عبارة عن امتداد لمبادرة بان الساحل كما هي دعم لمصلحتي الأمن القومي الأمريكي في إفريقيا: محاربة الإرهاب وتعزيز السلم والأمن الإقليميين. تركز هذه المبادرة على الدول الآتية: موريتانيا، مالي، النيجر وتشاد، إلا أنه تم توسيعها لتشمل دول أخرى وهي الجزائر، المغرب، السنغال، ونيجيريا⁽²⁾.

والمبادرة هي مشروع متعدد الأبعاد يهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على التنظيمات الإرهابية عن طريق الإجراءات الآتية:

- ✓ تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.
- ✓ منع من يوصفون، لإرهابيين من اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ملجأ لهم أو قاعدة انطلاق لتنفيذ عملياتهم.
- ✓ تحسين التعاون بين قوات الأمن الإقليمية بالمنطقة.
- ✓ القضاء على إيديولوجية الإرهاب.
- ✓ تشجيع الحكم الديمقراطي.
- ✓ تعزيز العلاقات الثنائية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

¹-André Bourgeot, « Sahara De Tous Les Enjeux », **Hérodote**, N°.142, (Mars 2011), p.47.

²-Le Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme (Trans-Sahara Counter Terrorism Partnership TSCTP). Disponible sur : <https://www.africom.mil/tsctpEnFrancais.asp>. consulté le:02/09/2022.

يهدف البرنامج في إطاره العام إلى تحسين قدرات الحكومات المحلية في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، تشاد، النيجر، نيجيريا والسنغال)، حتى تستطيع مواجهة التحدي الذي تمثله المنظمات الإرهابية. كما يعمل البرنامج من ناحية أخرى على تسهيل التعاون بين دول الساحل ودول المغرب العربي الأخرى، الشريكة في مبادرة (المغرب والجزائر وتونس) في مجال مكافحة الإرهاب.

3. القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM): 2007/02/06

جاء قرار إنشاء القيادة العسكرية في إفريقيا (AFRICOM) بعد إعلان وزارة الدفاع الأمريكية في 6 فيفري سنة 2007 عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة تغطي كل دول القارة الإفريقية باستثناء مصر التي ستبقى تحت إشراف القيادة الأمريكية الوسطى، وقد تم تدشين القيادة رسمياً سنة 2008 تحت قيادة الجنرال "General William E (Kip) Ward" وقد أعلن الرئيس "بوش" في خطاب له في 08 فيفري 2007 المهام الرسمية لإنشاء الأفريكوم في النقاط التالية⁽¹⁾:

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومة الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في القارة الإفريقية.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.

¹-خيري عبد الرزاق جاسم، ديفيد اغناتايوس، "أفريكوم... مهمة غير مفهومة"، الشرق الأوسط، العدد 10633 (جانفي، 2008)، ص.93.

• إدارة العمليات العسكرية في القارة الإفريقية.

وفي الحقيقة إنّ قرار إنشاء الأفريكوم، لم يكون وليد هاته اللحظة بل ترجع جذوره إلى فترة ولاية "بل كلينتون"، لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع إلا بمجيء المحافظين الجدد على رأس الإدارة الأمريكية، فكانت الخطوة الفعلية سنة 2006 بقرار تشكيل قيادة عسكرية أمريكية كنتيجة لدراسة تمت من أحد صقور الإدارة الأمريكية "رامسفيلد". كما أنّ المشروع مهد له أيضا قرار إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي سنة 2002 لمراقبة الأوضاع في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا (تضم ما لا يقل عن 500 جندي أمريكي). وقد كانت القيادات الأمريكية الخمسة قبل هذا التاريخ موزعة على خمسة مناطق جغرافية عبر العالم وهي⁽¹⁾:

✓ القيادة الأمريكية في أوروبا "United State Central Command".

✓ القيادة الأمريكية في المحيط الهادي "United States Europea Command".

✓ القيادة الأمريكية الجنوبية "United States Southern Command".

✓ القيادة الأمريكية الشمالية "United States Northern Command".

✓ القيادة الأمريكية الوسطى "United States Central Command".

¹-Alain FogueTedom, « AFRICOM : le commandement militaire américain pour l'Afrique », la revue géopolitique, Paris, Diploweb, (21 Novembre 2011). Disponible sur : <https://www.diploweb.com/AFRICOM-Le-commandement-militaire.html>. consulté le :05/09/2022.

بالرغم من الأهداف الرسمية والمصرح بها، والتي أنشأت من أجلها قيادة الأفريكوم إلا أنها تسعى إلى تحقيق مصالحها الجيوسياسية أكثر من تحقيق المساعي الإنسانية. فرغم التصريح الذي أدلى به "هنري ريان" بأن الأفريكوم ليس لديه طموح عسكري، ولا للإيقاف التوسع الصيني في المنطقة⁽¹⁾.

المبحث الثاني: التواجد الروسي الصيني في المنطقة المطلب الأول: الدور الروسي بمنطقة الساحل الإفريقي.

تعمل روسيا جاهدا إلى خلق دور لها في منطقة الساحل الإفريقي، معتمدة في ذلك على القنوات الدبلوماسية حيث أنها تحاول على إظهار نفسها ليست كقوة متنافسة، وإنما كقوة مسؤولة وحريصة على الحفاظ على سيادة دولة السودان، لكن في واقع الأمر فإن روسيا لا تختلف كثيرا عن الصين، فهي تحاول استغلال "الثغرات الغربية" لتعزيز وجودها ونفوذها في السودان، وحتى في منطقة الساحل، مثلما عززت وجودها ونفوذها بقوة في نيجيريا من أجل التأثير في مشروع خط أنابيب نقل الغاز (TSGP) وهو الخط الذي سيربط منطقة "واري" "Wari" في نيجيريا بمنطقة بني صاف بالجزائر من المحتمل أن يبدأ عمله سنة 2016، هذا المشروع الذي يتوقع أنه سيؤدي إلى اضطرابات جيوسياسية كبيرة بمنطقة الساحل الإفريقي⁽²⁾.

¹–Alain Caussieu et Autres, « Crise de Darfour : Indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la Chine en Afrique ». Dans : Cristian Harbulot (éditeur) **_Ecole de guerre économique_**, (Décembre 2007), p.3.

²–Mehdi Taje, « Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'Ouest et au Sahel ». dans : Jean Dufourq (éditeur), les Défis Stratégiques Africains : Exploration Des Racines de la conflictualité, **cahiers de l'IRSEM**, p.144.

المطلب الثاني: النفوذ الصيني في منطقة الساحل الإفريقي.

تعتبر الصين من القوى الصاعدة في العالم إلى جانب قوى صاعدة أخرى مثل: روسيا، الهند، البرازيل، كما يمكن اعتباره (الصين) القوة الوحيدة المنافسة فعليا للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي والإقليمي، فحسب ما صدر في جريدة " Le monde " الفرنسية في 14 فيفري 2011 أن الصين أصبحت ثاني قوة اقتصادية عالمية، متجاوزة بذلك اليابان من حيث النتائج المحلي الخام "PIB".

يرتبط الاهتمام المتزايد الذي توليه الصين لإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، لما تقدمه هذه الأخيرة من تمويلات طاقوية "Approvisionnement Energétiques". فمن وجهة النظر الاقتصادية تعتبر الصين الحليف السياسي "Alliée Politique"، والمطارد "Prédateur" لإفريقيا.

تستعين الصين أيضا بالسبل العسكرية "Voies Militaires" قصد تعزيز سياستها كقوة عالمية، كما أن أفعالها الثقافية والمجتمعية "Actions Militaires et Sociétales" تبرز دورها كقوة عالمية. في الأخير تبين الأفعال التي تقوم بها الصين في المجال العسكري إستراتيجيتها للتغلغل "Stratégie de Pénétration" إزاء القارة السمراء ومنطقة الساحل الإفريقي⁽¹⁾.

¹-Abdelhamid Bessa, « L présence Militaire Française en Afrique Sbsaharienne », (Alger : thèse de Doctorat d'Etat en Sciences politique, Université d'Alger, 2010), p.29.

أ. أسس السياسة الإفريقية للصين:

يعود تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية إلى حقبة الاستعمار الأوروبي لإفريقيا وقارة الحرب الباردة حيث كانت إلى جانب دول إفريقيا منخرطة في حركة عدم الانحياز ومؤتمر باندونغ 1955، كما أنها ساندت الحركات التحريرية الإفريقية، حيث كانت السابقة للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إلا أنه لم يكن لها نفوذ قوي آنذاك بسبب طبيعة الأنظمة الإفريقية الموالية للغرب والتحكم في مناطق النفوذ القوى الاستعمارية السابقة، لكن رغم هذه العوائق استطاعت الصين أن تنتصر دبلوماسيا بالرجوع إلى مجلس الأمن سنة 1971 بفضل الأصوات الإفريقية، كما أنها ساعدت حركات تحريرية أخرى كالحركة الشعبية لتحرير أنغولا، جبهة التحرير المزيبيق، الاتحاد الوطني الإفريقي للزيمبابوي والمجلس الوطني الإفريقي لمكافحة نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا⁽¹⁾. فرغم الدعم والمساندة الصينية للحركات التحريرية الإفريقية إلا أنها لم تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وهو المبدأ الذي تركز عليه الصين في سياستها اتجاه إفريقيا، فحجز الزاوية الدبلوماسية الصينية الجديدة يظهر كإعادة لبلورت المبادئ الخمس التي تحكم وتحرك السياسة الخارجية الصينية التي نص عليها لأول مرة "شوان لاي" سنة 1959 وهي كالاتي:

✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

✓ الاحترام المتبادل للسيادة والأمن الوطني.

✓ تعزيز وعدم الاعتماد المتبادل.

✓ التعايش السلمي.

✓ المساواة والمنفعة المتبادلة⁽²⁾.

¹– Abdelhamid Bessa, Ibid, p.26.

²–Alain Caussieu et Autres, Op.cit, p.5.

ب. أبعاد الدور الصيني تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي:

• البعد الاقتصادي: حقيقة الماكنة الاقتصادية الصينية:

بما أنّ الصين مستعمرة أمريكية وأوروبية سابقة، فإنّها تنطلق من إستراتيجية "الضعيف إلى القوي" "Stratégie du faible au fort"، فهي الشريك الرائد "Partenaire Incontournable" لإفريقيا. كما تمثل في نفس الوقت: الطرف المساعد لتفعيل التنمية الاقتصادية بإفريقيا، كما أنّها المفترس الشرس للموارد الطاقوية، فبخلاف الدول العربية، لا تبحث الصين إلى بيع السلاح والمعدات العسكرية المتطورة تكنولوجيا، لكنّها تحتاج وتتخلل داخل السوق الإفريقية عن طريق نشرها للقيم التنموية.

يشرح "Julien Nessi" هذا الاجتياح من خلال ما يلي:

✓ الاجتياح العلوي: يتم عن طريق نقل معايير التنمية.

✓ الاجتياح الوسط: يتم عن طريق الاستثمارات المباشرة الخارجية "Investissement Directe Etrangères".

✓ الاجتياح السفلي: يتم عن طريق التواجد الصيني داخل التجارات الصغيرة⁽¹⁾.

كما تحتوي إفريقيا على 8.9% من المخزونات العالمية وتضمن 11% من الإنتاج العالمي للنفط، بحيث تستورد الصين من القارة السمراء حوالي 28.7% من النفط المستورد من إفريقيا ومن أجل تأمين هذه المناطق أنشأت الصين شركات بترولية ضخمة من بينها: Chinese National Off Shore Oil Company (CNOOC), National Chinese Petroleum Corporation (CNPC), Petroleum and Chemical Corporation (SINOPEC).

وقصد تعزيز التعاون وإضفاء البعد المي لعملياتها أنشأت الصين "Eximbank (Export-Import Bank)"، كما استطاعت شركة "CNPC" أن تستثمر بخمس مليارات دولار بالنيجر لبناء مصفاة في شمال البلاد وبناء خطوط إمداد بطول 2000 كلم²، استثمار

¹-Afrique Abdoulaye Moustapha, « 150 millions de Dollars pour la construction du pôle économique de Djarmaya ». Article Disponible sur :

<http://tchad24.unblog.fr/2010/28tchad-150-millions-de-dollats-pour-laconstruction-du-pole-economique-de-djamaya/> consulté le 04/05/2022.

نفس الشركة في المنطقة النفطية التشادية (روني) لاستغلال 80 بئر نفطي، وكذلك فوز شركة صينية لبناء منطقة صناعية التي ستكون القطب الاقتصادي الجديد لتشاد في منطقة "جماريا" بقيمة 150 مليون دولار⁽¹⁾.

• البعد الإنغماسي: الدور الصيني العسكري تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي:

على غرار سبعينيات القرن الماضي، لم تعد الصين تقدم مساعدات لمختلف الحركات التحريرية "Mouvements de Libération" الإفريقية، حيث تخطت الصين كل هذا وأصبحت الممول الرئيسي "Fournisseur Principale" للأسلحة الخفيفة داخل القارة الإفريقية، حيث أنشأت الصين عدّة مصانع لصناعة الذخيرة والأسلحة الخفيفة في السودان ومالي، كما أنها أمضت أيضا اتفاقيات تعاون في المجال العسكري. وتعتبر السوق الإفريقية الأرضية الخصبة لاختبار المعدات العسكرية الصينية غير المسموح بها في الأسواق الأوروبية كطائرات التدريب "K8" التي قدمتها للسودان ودول ساحلية أخرى. ضف إلى ذلك تزويد الدول الساحلية بالمروحيات، الشاحنات العسكرية، الأزياء العسكرية ووسائل الاتصال⁽²⁾.

أما في ميدان التكوين العسكري فالدور الصيني يتبين فيما يلي:

- ✓ تمويل الدول الإفريقية بالأسلحة خاصة التي تشهد حروب أهلية.
- ✓ تكوين النخب العسكرية: أخذت الصين على عاتقها المساهمة في تكوين العديد من الفرق الإفريقية على تقنيات القتال والحرب.
- ✓ المشاركة في عمليات حفظ السلام والأمن بترخيص من الأمم المتحدة⁽³⁾.

¹-Valérie Niquet, « La stratégie africaine de la Chine » ; **Revue des Revues**, sélection de janvier 2007, (publication initiale dans **Politique étrangère**, 2^{ème} semestre 2006), p.2.

²-Marie Bal, Laura Valentin, « La stratégie de puissance de la chine en Afrique », **L'ESSEC** , BDC base de connaissances, (Juin 2008), p.20.

³-Marie Bal, Laura Valentin, Op.cit, p.19.

ولتقوية هذا الدور تقوم الصين بعدة إجراءات:

- ✓ تكثيف العمليات الدبلوماسية.
- ✓ الزيارة المتكررة للدول الإفريقية.
- ✓ تنظيم مؤتمرات حول العلاقات الصينية الإفريقية.
- ✓ غرس القيم والثقافة الصينية في الدول الإفريقية عن طريق تنظيم أيام دراسية وعروض فنية⁽¹⁾.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في المنطقة.

المطلب الأول: التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي.

بعد سنوات من التعاون الفرنسي مع دول مجموعة الساحل الإفريقي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة في المنطقة، وخلال هذه الفترة تمكنت باريس من تقديم الدعم ومساندة منطقة الساحل بأعداد كبيرة من القوات العسكرية للمشاركة في العمليات المتنوعة، وفي ظل محدودية القدرات العسكرية لدول المنطقة مقارنة بحجم التهديد الواقع عليها، كما حظيت فرنسا جراء هذه الخطوات الكثير من المصالح الاقتصادية والسياحية بالإضافة إلى البناء الثقة والتعاون مع دول الساحل، ونتيجة لتوتر العلاقات بين الحكومة الفرنسية ودولة مالي التي تعد واحدة من أهم دول الساحل الإفريقي، حيث أثار اعتزام مالي الاستعانة بخدمات "فاجنر" الروسية غضب فرنسا، إذ جاء الرد الفرنسي شديد اللهجة تعقياً على هذه الخطوة، حيث أكدت وزيرة الجيوش الفرنسية "لورنس بارلي" أنه دخل الاتفاق حيز التنفيذ في وقت يسعى فيه الشركاء الدوليون لمحاربة التنظيمات المتطرفة في البلاد، فإن ذلك لن يقود إلى نتيجة سوى العزلة الدولية لمالي.

¹ - Mehdi Taje, « l'importance stratégique de Sahel », Dans : **La sécurité du Sahara et du Sahel. Cahier du CEREM**, N°.13. Paris. Décembre, 2009, p.21.

وأعلنت الحكومة الفرنسية ورئيسه الجيوش الفرنسي في جويلية 2021 نية باريس نحو تغيير نظام التواجد العسكري الفرنسي في الساحل الإفريقي، والتأكيد على أن تقليل التواجد العسكري لباريس لا يعني الانسحاب بشكل كامل، بل استمرار الجهود الفرنسية والتواجد في المنطقة، مع تقديم الدعم للشركاء دوليين آخرين للتواجد في الساحل الإفريقي، وذلك من أجل دعم الاستقرار والأمن في المنطقة الإفريقية، بالإضافة إلى مواجهة الجماعات المسلحة، وبالفعل بدأت الحكومة الفرنسية بإصدار قرارات سحب جزء من القوات في الساحل الإفريقي⁽¹⁾.

وفي إطار اتجاه الجانب الفرنسي نحو تعزيز القوات العسكرية في الساحل اتخذ إجراء في أوت 2014 تم على أثره تنفيذ ما يعرف باسم العملية العسكرية "برخان" والتي استهدفت نشر 3 آلاف جندي في دول الساحل الخمس لتحل محل عملية "سيرفال"، وقد جهزت هذه القوات بالمعدات العسكرية اللازمة كما منحت حق العمل عبر الحدود لملاحقة الإرهابيين، وتعمل قوات "برخان" بالتعاون مع دول شريط الساحل والصحراء لدعم جهودها في القضاء على الإرهاب والجريمة وعدم أمن واستقرار المنطقة. وفي عام 2017 أعلنت حكومات الدول الخمس اتجاهها نحو تشكيل قوة عابرة للحدود وتم إقرار هذه الخطوة بقرار مجلس الأمن رقم (2359) الصادر في يونيو 2017، والتي ضمت ما يقرب من خمسة آلاف جندي مكونين من سبع كتائب موزعة على ثلاث أقاليم الشرق والغرب والوسط، ونجحت هذه القوات بالفعل في أكثر من 17 عملية عسكرية.

وجاء الانسحاب الفرنسي من مالي عقب 9 سنوات قبل قمة الاتحاد الأوروبي وإفريقيا في بروكسل نتيجة لتمرّد السلطات العسكرية في باماكو بالإضافة إلى تدهور العلاقات بين

¹ -حبيبة هاني الدسوقي باشا، تداعيات الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي على حالة الاستقرار، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع: 2022/ 02/21 ، <https://www.democraticac.de/?p=80430>

الدولتين بعد تراجع القادة العسكريين في مالي عن اتفاق تنظيم انتخابات هذا الشهر م هو ما أثار غضب السلطات الفرنسية مما تماطل الرئيس المالي "أسيمي جويتا" بتحديد مواعدا للانتخابات لا سيما بعد أن شهدت مالي انقلابيين عسكريين خلال 9 أشهر فقط، وهو ما دفع فرنسا بالتهديد بالانسحاب من مالي للتمركز في أماكن أفريقية أخرى لمكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة.

وتواجه عملية البرخان الفرنسية مؤخرا حالة من القلق؛ إذ شهدت دول مالي وبوركينا فاسو عدة هجمات من جانب الجماعات المسلحة، والتي تسببت في وقوع عشرات القتلى من المدنيين والقوات المسلحة في البلدين، وهو ما دفع إلى تساؤل العديد حول أهمية الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي، لا سيما بعد ارتفاع أعداد القتلى من المدنيين والعسكريين داخل الساحل الإفريقي عن 500 شخصا خلال عام 2021 فقط⁽¹⁾.

بالإضافة إلى تجديد فرنسا خلال الأسابيع الأخيرة رغبتها في مواصلة عملياتها العسكرية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، ضد التمدد وانتشار الجماعات المسلحة في خليج غينيا، ونتيجة لتلك الهجمات التي وقعت مؤخرا في شمال بنين والتي أدت وقوع ما يقل عن 9 قتلى بينهم فرنسي، جاء هذا القرار بالتزامن مع توتر العلاقات بين الحكومة الفرنسية والمجلس العسكري المالي بقيادة الرئيس "أسيمي جويتا".

المطلب الثاني: تداعيات الانسحاب الفرنسي على أمن الساحل الأفريقي.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تدهور العلاقات الفرنسية والمالية لا سيما بعد أن شهدت مالي انقلابيين عسكريين خلال 9 أشهر، ويأتي ذلك بعد أن كانت فرنسا تعهدت بإعادة تواجدها العسكري في منطقة الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى مساعيها نحو إخلاء

¹ - حبيبة هاني الدسوقي باشا، تداعيات الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي على حالة الاستقرار، مرجع سابق.

قواعدها العسكرية في شمال مالي وتركيز قواتها العسكرية بالقرب من الحدود بين النيجر وبوركينا فاسو إذ تضمن الخطة الفرنسية على تقليل عدد قواتها العسكرية من خمسة آلاف عسكري حاليا إلى نحو 2500 بحلول عام 2023، بالإضافة إلى انتشار مقاتلين ينتمون لمجموعة "فاجنر" الروسية في البلاد في خطوة تشير على تنامي مشاعر العداء ضد فرنسا في مالي.

كما أنه تجدر الإشارة إلى الزيارة التي قامت بها وزيرة الدفاع الفرنسية (فلورنس بارلي)؛ حث التقت نظيرها المالي الكولونيل (ساديو كامارا)، وسط تصاعد التوترات بين البلدين يعد تداول تقارير عن اتفاق مالي مع مجموعة "فاجنر" الروسية، وإعلان فرنسا عن حفظ عدد كبير من قواتها بمنطقة الساحل الإفريقي، مع إغلاق العديد من القواعد العسكرية الفرنسية في شمال مالي، أوائل عام 2022، وتأتي هذه الزيارة بعد توتر العلاقات بين باريس وباماكو، وتحذير فرنسا لمالي من توقيع اتفاق مع شركة فاجنر والتي تعتبر مقربة من الرئيس الروسي "بوتين"، كما تصر فرنسا على التزام الكولونيل "أسيمي غويتا" بإجراء انتخابات سريعة لعودة الحكم المدني المالي⁽¹⁾.

أما التواجد العسكري الروسي في مالي فقد لعبت مجموعة فاجنر (وهي قوة عسكرية خاصة أسسها ضابط مخابرات روسي سابق و مرتبطة بشريك لبوتين) دورا رئيسيا في إدخال جمهورية إفريقيا الوسطى، وهي مستعمرة فرنسية سابقة أخرى، إلى دائرة نفوذ روسيا. ويوجد ما بين 800 إلى 1000 مرتزق ينتمون إلى مجموعة فاجنر الروسية موجودون في مالي، ومن المتوقع أن تزداد أعدادهم.

كانت الأمم المتحدة قد اتهمت بعض أفراد مجموعة فاجنر بارتكاب انتهاكات في جمهورية إفريقيا الوسطى فيما يخص اتفاق باماكو وفاجنر، كما أكد وكيل الأمين العام للأمم

¹ - حبيبة هاني الدسوقي باشا، تداعيات الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي على حالة الاستقرار، مرجع سابق.

المتحدة لعمليات السلام (جان بيار لاكروا)، على أن أي اتفاق بين مالي وفاجنر يجب أن يقوم على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وحذر مسؤول الشؤون الخارجية في الإتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" من تداعيات الاتفاق مع مجموعة فاجنر على السلطات المالية، وقد تشهد تدهور للعلاقات مع دول الإتحاد الأوروبي إذا استمر هذا الاتفاق، ستكون مالي امتداد لسلسلة البلدان الإفريقية التي تضم (ليبيا، موزنبيق، جمهورية إفريقيا الوسطى) التي شهدت دخول فاجنر، ومن ناحية أخرى قد تحاول الحكومة المالية الاستفادة من المخاوف الفرنسية والأمريكية من الهيمنة الروسية على القارة لخدمة مصالحها.

يعد الانسحاب الفرنسي من مالي فشلا للقوات العسكرية الفرنسية في حربها على الجماعات الإرهابية والمسلحة، على الرغم من نجاح هذه العمليات عام 2013 إلا أنها فشلت في الوقت الحالي، ومن المؤكد فإن هذا الانسحاب الفرنسي من المنطقة، سيخلق جوا ملائما لانتشار القوات المسلحة الإرهابية في المنطقة، والتحرك في الدول مما يصعب مهمة القوات المسلحة لدول الساحل الإفريقي في التصدي للعمليات العسكرية التي تقودها الجماعات المتطرفة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تطوير الأوضاع في مالي

صار الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي مهددا أكثر بالتراجع و بخسارة باريس لجزأ كبير من نفوذها في القارة السمراء بعد أن قرر المجلس العسكري الحاكم في المالي إلغاء إتفاقيات الدفاعية مع فرنسا و شركائها الدفاعية مع فرنسا و شركائه الأوروبيون و يشدد محللون فرنسيون على أن قرار بماكو المفاجئ فيدفع فرنسا مرغمة إلى خلط أوراقها و مراجعة استراتيجيتها العسكرية في الساحل الإفريقي رغم أن الأزمة مع بامكو عززت الحضور الفرنسي في دول أفريقية أخرى.

¹ - حبيبة هاني الدسوقي باشا، تداعيات الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي على حالة الاستقرار، مرجع سابق.

و في تطور جديد يجسد تدهور العلاقات، أعلن المتحدث باسم الحكومة المالية عبد الله مايقا، في الثاني من ماي الجاري إلغاء إتفاقيات تحدد إيطارا قانونيا لوجود القوتين برخان الفرنسية و تكوبا الأوروبية و كذلك إتفاقية التعاون الدفاعي التي أبرمتها باماكو في فرنسا في 2014، و حسب مايقا أبلغت سلطات مالي نظيرتها الفرنسية بأن إلغاء التعاون الدفاعي 2014 سيدخل حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من هذا الإختار بمعنى سيرانه مطلع نوفمبر المقبل. ومن اسباب التي أدت إلى إلغاء إتفاقيات حسب مايقا بين قوات الفرنسية والمالية في جويلية 2021 و إعلانها في فبراير الماضي عن انسحاب قوتي برخان و تكوبا دون التشاور مع مالي¹.

المطلب الرابع: الساحل الإفريقي عقب الانسحاب الفرنسي.

يعتبر انسحاب القوات الفرنسية أمرا لا مفر منه في الأسابيع الأخيرة، بالأخص بعد خروج القادة العسكريين الماليين عن السيطرة مما دفعها للتفكير في إعادة تنظيم القوات والاستراتيجيات العسكرية والسياسية الفرنسية داخل مالي وطلب المساعدة من القوات الأوروبية للتصدي أمام التنظيمات الإرهابية بالإضافة إلى إعطاء دول الساحل المجاورة أهمية والانتقال لها تحت شعار "مكافحة الإرهاب" وهذا أدى إلى استياء العناصر القيادية داخل مالي وردوا بطرد السفير الفرنسي، الذي منح مهلة 72 ساعة فقط لمغادرة الأراضي المالية. مع اقتراب موعد الانتخابات في فرنسا اقل من شهرين، كانت الحكومة الفرنسية تخشى من أن يتم مقارنتها بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان باعتبار أن انسحابها انسحاب منظم وليس لترك مالي بمفردها لمواجهة التنظيمات الإرهابية والانفراد بالدولة مما يجعلها تتراجع أمنيا وسياسيا.

¹- مرجع سابق، ص 125.

تخشى جميع دول الساحل من الانسحاب التام للقوات الفرنسية في المنطقة ففي حالة عدم تقديم الدعم للقوات الفرنسية وانسحابها من المنطقة فإن ذلك سيكون له تداعيات كارثية على غرب إفريقيا حيث أنه سيؤدي إلى تدهور الوضع الأمني على نحو قد يؤثر سلبا على أمن المنطقة بأكملها ويمتد إلى أوروبا بالإضافة إلى تصاعد خطر التنظيمات الإرهابية وتهديد قارة بأكملها.

وبخصوص نمو النفوذ الروسي في الساحل الإفريقي فقد اعتمدت روسيا في محاولتها للتواجد في إفريقيا ولعب دور أكبر على عدم وجود ذاكرة استعمارية بين البلدين، وعليه فقد بدأت موسكو في تعزيز تواجدتها من خلال توقيع الاتفاقيات العسكرية مثل؛ الاتفاقية العسكرية الواقعة في 24 يونيو 2021 مع الحكومة الموريتانية بهدف تطوير القدرات العسكرية للجيش الموريتاني، ودعم الأمن في المنطقة، بالإضافة إلى تطوير لجنة مشتركة بين البلدين لمتابعة الاتفاق السابق، ولعل اهتمام روسيا بموريتانيا تحديدا يأتي في إطار أنها دولة مستقرة في محيط مضطرب، كما أنها بوابة للتعاون التنموي والعسكري مع دول الساحل، وبالتالي فهي قوة لا يمكن لأي طرف أن يغض الطرف عنها إذا أراد لعب دورا أكبر في إفريقيا والساحل، وقد سبقها التعاون الروسي مع مالي 2014 والنيجر 2017.

كما أن لجوء حكومة "بامako" إلى شركة "فاجنر" الروسية من الممكن أن يؤدي إلى تعزيز الوجود الروسي في منطقة الساحل، لمواجهة الفراغ الأمني الذي سيتركه سحب بعض القوات الفرنسية، كما أن هناك العديد من القوى الداخلية في مالي لا تعارض الوجود الروسي في البلاد، وبالطبع لن يقتصر الوجود الروسي في الساحل على الجانب العسكري فقط، فمن الممكن أن تسعى روسيا إلى استغلال تراجع أداء الاتحاد الأوروبي في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية بالسيطرة على طريق الهجرة الذي يعبر منطقة شمال إفريقيا والساحل إذا يتسبب تدفق المهاجرين في خلق أزمة جديدة تؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية بين دول

الإتحاد، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها والتي ستحاول تعميق تواجدها على المستوى العسكري والأمني ومن الممكن الاقتصادي لتغلب على الأوضاع الاقتصادية المتردية فيها.

وبالنظر إلى المشهد في الساحل الإفريقي، نجد السيناريو يتشابه بشكل كبير مع سيناريو الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وخاصة أن القوات الفرنسية شهدت خسارة كبيرة خلال عام 2021، و بالتالي فتصاعد الخوف من إمكانية تكرار السيناريو الأمريكي في أفغانستان، كما أن المقاربة الفرنسية من الممكن أن تؤدي إلى تحالف بعض الجماعات المسلحة في ما يعني عودة ميزان القوى للجهاديين، وهو ما يتشابه مع السيناريو في أفغانستان، كما أن الإجراءات الفرنسية ولدت نفس المخاوف لدى المجتمع الأوروبي من تكرار تجربة أفغانستان وما أعقبها من قلق من هجرة الحركات المتطرفة إلى أوروبا.

خلاصة الفصل الثالث:

باعتبار منطقة الساحل الإفريقي منطقة مهمة إستراتيجيا ولها العديد من الثروات السطحية والباطنية، مما يجعلها محل للأطماع الإقليمية والدولية خاصة الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وروسيا) للتنافس والتسابق من أجل التواجد في المنطقة. من الممكن أن تواجه المنطقة تحديات أمنية كبيرة على خلفية تناقص التواجد الفرنسي فيها وبدء دخول أطراف أخرى للعب دور في الصراع، وبالتالي فمن الضروري تطوير إستراتيجية جديدة لمواجهة الانتشار المتزايد للجماعات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة وكافة أشكال التنظيمات الإرهابية، والمسلحة.

خاتمة

خاتمة:

إن مفهوم الإستراتيجية ذو أصول عسكرية وكانت له علاقة بالحرب، لقد اقتضت بدايات الإستراتيجية في طريقة استخدام القوة من أجل تحقيق الأهداف، كما عرف كذلك إضافات متعددة وشمل تعاريف مختلفة حيث جاء تعريف المفكر الألماني "كلازوفيتز" أنها استخدام الاشتباك كوسيلة لتحقيق هدف هذه الحرب".

لقد أعيد تعريف وتركيب بعض المفاهيم في حقل العلاقات الدولية ومنها "الأمن"، إذ أصبح المفهوم التقليدي للأمن غير قادر على التكيف مع المعطيات الجديدة، في ظل عالم شكلته الأفكار والاقتصاديات والحركات عبر الوطنية، ليس فقط القوة والمصالح، فقد تم إضافة متغيرات أخرى إلى جانب الدولة، وهي أمن الفرد والمجتمع.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بيئة أمنية خصبة لانتشار التهديدات اللاتماثلية، حيث يشكل هذا النوع من التهديدات الأمنية تهديدا مباشرا للأمن في المنطقة، مما يجعلها تعاني من فراغ أمني كبير يصعب التحكم فيه وتجاوز مخاطره.

انعكس التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، بين القوى التقليدية التي تسعى إلى تعظيم نفوذها من مكتسبات كلونيالية /تاريخية (فرنسا ومن ورائها الإتحاد الأوروبي)، والقوى الدولية الأخرى التي تسعى إلى تحصيل مصالح أمنية، عسكرية في إطار الحرب الدولية على الإرهاب، كمدخل لتبرير تواجدها في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكذا التنافس الاقتصادي والطاقي حول الموارد ودخول لاعبين جدد على خط المنافسة (الصين، اليابان، روسيا...)، انعكس سلبا على الترتيبات الأمنية في المنطقة، من ناحية إطالة أمد النزاعات فيها، عبر مبادرات لا تخدم المنطقة بقدر ما تخدم مصالح مطلقها، والإبقاء على الوضع القائم فيهان الذي تطبعه دول مفككة وهشة تحكمها أنظمة فاشلة، زادت من تعقيد الأزمات الأمنية والسياسية في المنطقة، ما يرشحها لاستقطاب المزيد من التهديدات الأمنية

مستقبلاً، وعلى رأسها التهديد الإرهابي الذي يبقى التحدي الأول أمام حكومات دولة المنطقة والقوى الإقليمية الفاعلة فيها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

(1)الكتب:

1. بن معيض، سمير فيصل، إستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007.
2. تامر كامل الخزرجي، العلاقات الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط1، دار النشر، دار المجد لاوي للنشر والتوزيع، 2005.
3. خيرى عبد الرازق جاسم، ديفيد اغناتىوس، "أفريكوم... مهمة غير مفهومة"، الشرق الأوسط، العدد 10633 (جانفي، 2008).
4. سامر مؤيد، الإستراتيجية من منظور وظيفي إجرائي، جامعة كربلاء، العراق.
5. ضياء الدين خليل، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية، الرياض، دار النشر، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1992.
6. عبد المنعم محمد عدلي، القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية، دراسة في صنع القرار نموذج للتحليل، ط1، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015.
7. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
8. عبير بسيوني رضوان، الأمن الإنساني وتطبيقاته في المحافل الدولية، مصر، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

(2) المحاضرات:

1. قاسم حجاج، مدخل إلى الدراسات المستقبلية، محاضرات سنة 2 ماستر علوم سياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.
2. مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة الجزائر، 2015.

(3) الملتقيات:

1. مشمسة بوشناق، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل: إستراتيجية من أجل الساحل: الرهانات والقيود، "الملتقى الدولي" حول : التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، قسم علوم سياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

(4) المجلات:

1. صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظلّ تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد 05، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2012.
2. الطيب البكوش، "الترباط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان
3. عصام عبد الشافي، "معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، القاهرة، 2014.
4. لحسب الحسناوي، "التنافس الدولي في إفريقيا... الأهداف والوسائل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، (مركز دراسات الوحدة العربية، شتاء 2011)،

(5) المذكرات:

1. سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة المقارنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013
2. نسيم طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة لنيل شهادة دكتورا العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009-2010

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Association pollens, " La politique française en Afrique Faut-il lâcher l'Afrique ? " , Op.Cit.
2. DARIO BATISTELLA ,théories des relations internationales,02eme Edition, France, paris, presse des sciences po,2006.
3. EMMA ROTCHILD, **what is security ?**, Deadalus, USA, the MIT press on behalf of american academy of arts and sciences, vol24, N°3, summer, 1995.
4. European Commission, **European Union Emergency Trust Fund for Africa**, at the following web site : ¹ -European Commission, **European Union Emergency Trust Fund for Africa**, op.cit.
5. JEAN DELUMEAU, **rassurer et protéger : le sentiment de sécurité dans l'occident d'autrefois**, France, paris ;fayard, 1989.
6. Léonard Colomba-Petteng, **La politique étrangère et de sécurité commune à l'épreuve du terrain nigérien**, Fondation Robert Schuman, Question d'Europe, N°536, 18 novembre 2019.
7. Nicolas Gros-Verheyde, **A Agadez, pour renforcer les forces locales face à l'immensité du désert (Entretien avec Philippe Pons)**, sur le lien web suivant : <https://club.bruxelles2.eu/>, consulté le : 08/08/2022.
8. Philippe Hugon, " La France et l'Afrique : vers une nouvelle équation stratégique ? " , Dans : Jean Dufourcq (éditeur), **Les Défis Stratégiques Africains : Exploration Des Racines de La Conflictualité**, Cahiers de l'IRSEM.
9. Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défense commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018**, Union Européenne, 2019.
10. Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défense commune mission civile EUCAP Sahle Mali**, op.cit.
11. Service Européen pour l'Action Extérieure, **politique de sécurité et de défense commune de l'Union Européenne missions et opérations rapport annuel 2018**.

12. Torielle Perreur-Lloyd (et autres), **Renforcement des capacités des forces de sécurité intérieure au Niger et au Mali : des progrès certes, mais lents et limités**, Cour Des Comptes Européenne, rapport spécial n°15 Luxembourg, 2018.
13. Yves Jean Saint-Martin, **Le Sénégal sous le second empire**, (Paris: Les éditions Karthala, 1989).

ثالثا: المواقع الالكترونية.

1-المواقع باللغة العربية:

1. حبيبة هاني الدسوقي باشا، تداعيات الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي على حالة الاستقرار، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع: 02/21 2022/ <https://www.democraticac.de/?p=80430> ،
2. محمد الكوردي، المفهوم العسكري للإستراتيجية والتطور التاريخي، العراق، 2011. على الموقع: www.Kenanaonline.com (تاريخ الاطلاع: 2022/06/20)
3. فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاجم موقع الجزيرة <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html> بتاريخ: 19/072022
4. فرونس 24، عملية سرفال العسكرية. ما هي؟ على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.france24.com> تم الإطلاع عليه بتاريخ: 19/08/2022

2-المواقع باللغة الأجنبية:

1. " 50 ans d'indépendances en Afrique subsaharienne: Regards croisés ", Article disponible sur: <http://www.ritimo.org/article654.html> .
2. Abdelhamid Bessa, « **L présence Militaire Française en Afrique Sbsaharienne** », (Alger : thèse de Doctorat d'Etat en Sciences politique, Université d'Alger, 2010), p.29.
3. Afrique Abdoulaye Moustapha, « 150 millions de Dollars pour la construction du pôle économique de Djarmaya ». Article Disponible

- sur : <http://tchad24.unblog.fr/2010/28tchad-150-millions-de-dollars-pour-laconstruction-du-pole-economique-de-djamaya/> consulté le 04/05/2022.
4. Alain Caussieu et Autres, « Crise de Darfour : Indice révélateur de la politique d'accroissement de puissance de la Chine en Afrique ». Dans : Cristian Harbulot (éditeur) *Ecole de guerre économique*, (Décembre 2007)
 5. Alain FoguetTedom, « AFRICOM : le commandement militaire américain pour l'Afrique », **la revue géopolitique**, Paris, Diploweb, (21 Novembre 2011). Disponible sur : <https://www.diploweb.com/AFRICOM-Le-commandement-militaire.html>. consulté le : 05/09/2022.
 6. Alain FoguetTedom, « Le commandement militaire américain pour l'Afrique (AFRICOM) : Un élément du projet géostratégique américain en Afrique », (2011), Disponiblesur : https://www.cahiers.cerium.ca/IMG/potege/form1/Art_AFRICOM_1_.doc (Consulté le : 03/08/2022).
 7. Alliance Sahel, **première conférence du groupe énergie de l'alliance Sahel**, 9 et 10 octobre 2019 à Paris, sur le lien web suivant : <https://www.alliance-sahel.org/premiere-conference-acces-a-lenergie-dans-les-pays-du-g5-sahel-les-9-et-10-octobre-2019-a-paris/> consulté le : 05/06/2022.
 8. Alliance Sahel, **L'alliance Sahel**, sur le lien web suivant : <https://www.alliance-sahel.org> (Consulté le : 02/07/2022).
 9. -André Bourgeot, « Sahara De Tous Les Enjeux », **Hérodote**, N°.142, (Mars 2011)
 10. Coalition Sahel, **La Task Force Takuba est lancée** : sur le lien suivant : <https://www.coalition-sahel.org/la-task-force-takuba-est-lancee/> consulté le : 31/08/2022.
 11. Commission Européenne, **AGIR (Alliance globale pour l'Initiative Résilience)**, sur le lien web suivant : https://ec.europa.eu/echo/what/humanitarian-aid/resilience/sahel-agir_fr, consulté le : 20/6/2022.
 12. Commission Européenne, **Aide humanitaire: plus de 152 millions d'euros pour la région africaine du Sahel**, le 11 juin 2019, sur le lien web suivant : https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/IP_19_2830. Consulté le : 10/06/2022.
 13. Commission Européenne, **Le fonds fiduciaire de l'UE pour l'Afrique**, sur le lien websuivant : https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/eutf_governance_final_fr.pdf, consulté le : 18/02/2022.

14. Commission Européenne, **Le partenariat de l'Union européenne avec les pays du G5 Sahel**, juillet 2019, sur le lien web suivant : https://eeas.europa.eu/sites/default/files/factsheet_eu_g5_sahel_july_fr.pdf (consulté le : 12/09/2022).
15. Commission Européenne, **protection civile et opérations d'aide humanitaire Européennes : Sahel**, 23/10/2020, Sur le lien web suivant : file:///C:/Users/micromedia/Downloads/sahel_2020-10-30.pdf, consulté le : 12/09/2022
16. Council of the European Union, **Annual Report Sahel Regional Action Plan 2017/2018**, Brussels, 24/01/2019, p29-30.
17. Denis Retaillé, Olivier Walther, « Guerre au Sahara-Sahel : La Reconversion des Savoirs Nomades » ; **l'information géographique**, vol.75, N°03, (Mars 2011), p.56.
18. Emmanuel Macron, **conférence de presse conjointe à l'issue du sommet de PAU**, Elysée, 13 janvier 2020, sur le lien suivant : <https://www.elysee.fr/front/pdf/elysee-module-15012-fr.pdf> consulté le : 20/05/2022.
19. **EUCAP Sahel Niger en chiffres**, sur le lien web suivant : <https://eucap-sahel.eu/wp-content/uploads/2020/10/Infographic-FR.pdf>, consulté le : 12/08/2022.
20. European External Action Service (EEAS), **Instrument contributing to Stability and Peace (IcSP)**, on the following web link: https://eeas.europa.eu/topics/instrument-contributing-stability-and-peace-icsp/422instrument-contributing-stability-and-peace-icsp_en accessed on: 23/08/2022.
21. EUTM Mali, **factsheet Eutm Mali**, sur le lien suivant : <https://eutmamali.eu/factsheet-eutm-mali/>, consulté le : 02/07/2022.
22. G5 Sahel, **Communiqué de presse Quel bilan pour l'Alliance Sahel après 3 ans au service des populations sahéliennes ?**, sur le lien web suivant : <https://www.g5sahel.org/communiqué-de-presse-quel-bilan-pour-lalliance-sahel-apres-3-ans-au-service-des-populations-seheliennes/> consulté le : 07/07/2022
23. https://ec.europa.eu/trustrfundforafrica/index_en accessed on: 18/02/2022.
24. Jean-Dominique Merchet, Sahel : **à quoi va ressembler Takuba ?**, sur le lien web suivant : <https://www.lopinion.fr/blog/secret-defense/sahel-a-quoi-va-ressembler-takuba-220938> consulté le: 02/08/2022.

25. juillet sur le line web suivant : https://eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_en.pdf
26. Jules Duval, " **Les Colonies et la Politique coloniale de la France** ", France : Arthus Bertrand, (1864). Disponible sur : <http://www.manioc.org/patrimoine/FRA11039>.
27. La Banque Mondiale, **conférence : accès à l'énergie dans les pays du G5**, sur le lien web suivant : <https://www.banquemondiale.org/fr/events/2019/20/01/conference-alliance-sahel-acces-a-l-energie-dans-les-pays-du-g5-sahel>, Consulté le : 04/07/2022.
28. Le Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme (Trans-Sahara Counter Terrorism Partnership TSCTP). Disponible sur : <https://www.africom.mil/tsctpEnFrancais.asp>. consulté le:02/09/2022.
29. Le service européen pour l'action extérieure, **Conclusions informelles de la première réunion de la Coalition internationale pour le Sahel (12 juin 2020)**, sur le lien web suivant : <https://eeas.europa.eu/> consulté le : 18/08/2022.
30. Marie Bal, Laura Valentin, « La stratégie de puissance de la chine en Afrique », **L'ESSEC** , BDC base de connaissances, (Juin 2008)
31. Mehdi Taje, « Cartographie du rôle des puissances étrangères en Afrique de l'Ouest et au Sahel ». dans : Jean Dufourq (éditeur), les Défis Stratégiques Africains : Exploration Des Racines de la conflictualité, **cahiers de l'IRSEM**, p.144.
32. Mehdi Taje, « l'importance stratégique de Sahel », Dans : **La sécurité du Sahara et du Sahel. Cahier du CEREM**, N°.13. Paris. Décembre, 2009
33. Ministère de l'Europe et des affaires étrangères (France diplomatie), **La force conjointe G5 Sahel et l'Alliance Sahel**, sur le lien suivant : <https://www.diplomatie.gouv.fr/> (consulté le : 06/07/2022)
34. Ministère des Armées (France), **Barkhane : Lancement officiel de la Task Force TAKUBA**, sur le lien web suivant : <https://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/barkhane-lancement-officiel-de-latask-force-takuba> consulté le:28/07/2022.
35. Ministère des Armées (France), **dossier de presse Opération Barkhane**, juin 2020, p12.
36. Ministérielles Affaires Etrangères (France), **Déclaration de Dinard sur le partenariat pour une stratégie globale et durable de lutte contre les trafics illicites dans la région du Sahel**, Dinard, saint Malo (France), 06/04/2019, p1. Sur le liensuivant :<https://www.elysee.fr/admin/upload/default/0001/04/d6c7ade622d81b3ee9b5fcd4c971cd405b8120be.pdf> consulté le :11/06/2022.

37. Commission Européenne, **L'Union européenne renforce son soutien au développement du Sahel**, 6 décembre 2018, sur le lien web suivant : https://ec.europa.eu/commission/prescorner/detail/fr/IP_18_6667 consulté le : 10/08/2022.
38. Pichon, E., **Understanding the EU strategy in the Sahel (Comprendre la stratégie de l'Union dans le Sahel)**, EPRS, Parlement européen, août 2020, p10. Sur le lien web suivant : [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/652050/EPRS_BRI\(2020\)652050_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/652050/EPRS_BRI(2020)652050_EN.pdf)
39. Service Européen pour l'action extérieure, **EU Training Mission in Mali (EUTM Mali)**, 16 juillet. Sur le lien web suivant : https://eeas.europa.eu/archives/docs/csdp/missions-and-operations/eutm-mali/pdf/factsheet_eutm_mali_en.pdf . Commission Européenne, **Le partenariat de l'UE avec le Sahel**, 23 février 2018.
40. Service Européen pour l'Action Extérieure, **La mission EUCAP aux côtés du Conseil régional d'Agadez pour prévenir et lutter contre la criminalité**, sur le site web suivant : <https://eeas.europa.eu/>, consulté le : 08/08/2022.
41. Théophile Mirabeau NChare, **Initiatives diplomatiques et occupation de l'espace africain : le cas du Golf de Guinée (2001-2008) une approche des usages géostratégiques de la diplomatie**, (Yaoundé : Mémoire de DEA en Sciences Politiques, Université de Yaoundé 2, 2009
42. Valérie Niquet, « La stratégie africaine de la Chine » ; **Revue des Revues**, sélection de janvier 2007, (publication initiale dans **Politique étrangère**, 2^{ème} semestre 2006), p.2.
43. Yanick Smaldore, **Accord de la Suède, intérêt de la Grèce : la Task Force Takuba prend forme**, sur le lien suivant : <https://www.meta-defence.fr/2020/06/17/accord-de-la-suede-interet-de-la-grece-la-task-force-takuba-prend-forme/> consulté le : 20/08/2022.
44. Yusuf Ozcan, Enes Canli, Tuncay Cakmak, **En Libye, la France cherche à défendre ses objectifs économiques et géopolitiques avec Haftar (Analyse)**, sur le lien web suivant : <https://www.aa.com.fr/> (consulté le 02/07/2022 .

الفصل

س

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

ملخص الدراسة باللغة العربية: Erreur ! Signet non défini.

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية: Erreur ! Signet non défini.

مقدمة: 2

فرضيات الدراسة: 4

أسباب اختيار الموضوع: 4

أهمية الدراسة: 4

أهداف الدراسة: 5

حدود الدراسة: 5

الدراسات السابقة: 8

المفاهيم: 8

خطة الدراسة: 9

الفصل الأول:

ماهية الإستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

تمهيد الفصل الأول: 13

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمنية 14

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية 14

المطلب الثاني: تعريف الأمن والأمن القومي. 16

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية. 20

المبحث الثاني: منطقة الساحل الإفريقي. 28

المطلب الأول: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.
Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني: طبيعة التركيبة السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي. 28

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في المنظور الأمني

الفرنسي. 32

المطلب الأول: إستراتيجية المنطقة (الساحل الإفريقي). 32

المطلب الثاني: منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوسياسية). 35

المطلب الثالث: الموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي .
Erreur ! Signet non défini.

الفصل الثاني:

السّاحل الإفريقي في المنظور الأمني الفرنسي

تمهيد الفصل الثاني:	38
المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين فرنسا ودول السّاحل	39
المطلب الأول: مرحلة الاستعمار "La colonisation":	39
المطلب الثاني: مرحلة تصفية الاستعمار "La Décolonisation":	40
المطلب الثالث: مرحلة التعاون "La coopération":	40
المبحث الثاني: آليات التواجد الأمني الفرنسي في منطقة السّاحل	41
المطلب الأول: المساعدات الإنسانية والتنمية	42
المطلب الثاني: محاربة الإرهاب والجريمة المنظّمة	53
المبحث الثالث: الترتيبات الأمنية اتّجاه السّاحل الإفريقي	65
المطلب الأول: الترتيبات الأمنية الفرنسية: الطرف الأكثر مصلحة الأكثر تحركا	65
المطلب الثاني: دعم الاتحاد الأوروبي المبادرات الأوروبية-الدولية في إطار الأمن التعاوني	76
خلاصة الفصل:	88

الفصل الثالث:

مستقبل التواجد الأمني الفرنسي في الساحل في ظلّ التنافس الدولي في المنطقة.

تمهيد الفصل الثالث:	91
المبحث الأول: التواجد الأمريكي في المنطقة (AFRICOM):	92
المطلب الأول: الدور الأمريكي حيال الساحل الإفريقي:	92
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الإفريقي:	94
المبحث الثاني: التواجد الصيني والروسي في المنطقة	98
المطلب الأول: النفوذ الصيني في منطقة الساحل الإفريقي:	99
المطلب الثاني: الدور الروسي بمنطقة الساحل الإفريقي:	98
المبحث الثالث: تبني الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في المنطقة:	103
المطلب الأول: التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي:	103
المطلب الثاني: تداعيات الانسحاب الفرنسي على أمن الساحل الإفريقي:	105
المطلب الثالث: الموقف الفرنسي من تطورات الأوضاع في التشاد:	107
المطلب الرابع: مستقبل الساحل الإفريقي عقب الانسحاب الفرنسي:	108
خلاصة الفصل الثالث:	111
خاتمة:	113
قائمة المراجع	116
الفهرس	124

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تبحث هذه الدراسة في الاستراتيجية الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (2016-2026)، التي ميّزتها العديد من الديناميكيات والجيوسياسيات المعقّدة، ممّا دفع بالقوّات الفرنسية بالاهتمام بها بعيداً عن شعارات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب، كلّ هذه الأسباب تتمسّك بها فرنسا وتبرز بها تدخلاتها العسكرية لتحقيق المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى واستنزاف ثرواتها وخيرات المنطقة، وكذلك من أجل الحفاظ على مكانتها في مستعمراتها السابقة في ظلّ المنافسة التي تشهدها المنطقة من قوى وقواعد كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، وبرزوز قوى صاعدة مثل الصّين، ويجدر بالذّكر تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي (انسحابها من منطقة مالي) خوفاً من إعادة سيناريو انسحاب أمريكا من أفغانستان والنتائج المترتبة عن ذلك، فيما فتح أبواب توغّل وانتشار الفواعل الدولية الجديدة في منطقة الساحل.

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية:

RÉSUMÉ

Cette étude recherche sur les stratégies françaises sur la sécurité de la région du Sahel africain (2016-2026), caractérisée par de nombreuses dynamiques et géopolitiques complexes, qui ont poussé les forces françaises à y prêter attention loin des slogans de démocratie, de protection des droits de l'homme et la lutte contre le terrorisme. Toutes ces raisons pour lesquelles la France adhère et met en avant ses interventions militaires pour atteindre ses intérêts économiques en premier lieu et l'épuisement de ses richesses et des richesses de la région, ainsi que pour maintenir sa position dans ses anciennes colonies face à la concurrence que connaît la région de grandes puissances et bases comme les États-Unis d'Amérique, la Russie et l'émergence de puissances émergentes comme la Chine, et il est Il convient de mentionner le déclin de l'influence française dans la région de la côte africaine (son retrait de la région du Mali) de peur de rétablir Le scénario du retrait américain d'Afghanistan et ses conséquences, tout en ouvrant les portes à l'incursion et à la propagation de nouvelles acteurs internationaux dans la région du Sahel.